شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية

العدد (٦٤) ٢٠٠٨/٢/١٥



قضاء وهابي يسحق العدالة!

المحكمة العامة بالرياض

المكتب القضائي رقم : ٦

رقم الصك : ٦/٣٠٠/٥

تاريخه : ١٤٢٨/١١/١٨ هـ

المجلد رقم: ٦/٧

صفحة رقم: ١ من ٧



الصكوك الصادرة من المحاكم

الحمدلله وحده. نصادق على صحة توقيع وختم فضيلة الشيخ /سعد بن محمد الهزاني رئيس المحكمة العامة بالرياض المكلف

د. عبدالمحسن بن ابراهيم آل الشيخ
/ / ١٤ هـ

قصاص – مطالبة بالقتل قصاصا أو غيره

الحمد لله وحده وبعد فلدينا نحن سعد بن محمد الهزاني وعبدالرحمن بن عبدالعزيز التويجري وعبدالرحمن بن عبدالعزيز الدريهم القضاة في المحكمة العامة بالرياض وبناء على المعاملة المحالة لنا من فضيلة رئيس المحكمة العامة بالرياض برقم ٣٢٣٥٥ وتاريخ ١٤٢٨/٠٧/٢٤هـ المقيدة بالمحكمة برقم ٢٨١٠٣٩١٨ وتاريخ ١٤٢٨/٠٧/٢٤هـ ففي يوم الثلاثاء الموافق ١٤٢٨/١٠/٢٥هـ افتتحت الجلسة الساعة ٤٢ : ١٢ وفيها حضر المدعو يحيى بن مفرح [illegible] الله حريصي سعودي الجنسية بموجب السجل المدني رقم ١٠٢٢٣٦٤١٢٧ الوكيل الشرعي عن محمد بن شامي بن سلمان حريصي وج[illegible] حسن جبار جبار و[illegible] بنت عبدالله إبراهيم عامر بصفت[illegible] ولية ع[illegible] القاصر سعود بن سلمان حريصي بموجب صك الولاية الصادر م[illegible] ٢٠[illegible] ٧/١ [illegible] ١٤٢٨/٨/١ [illegible] بموجب [illegible] الوكالة [illegible] صادر من كتابة عدل جنوب الرياض الثانية برقم ١٠٧٢٢ [illegible] والمذ[illegible] ن هم ورثة سلمان محمد شامي حريصي بموجب صك [illegible] الورثة الصادر من هذه المحكمة برقم ١٤/٤٢ في ١٤٢٨/٨/٢هـ الجلد الثالث المتضمن وفاة سلمان محمد شامي حريصي في ١٤٢٨/٥/٦ [illegible] وانحصار إرثه في والده محمد ووالدته جمعة وابنه القاصر سعود وكذلك الوكالة تتضمن حق المطالبة بالقصاص واستيفائه من المدعى عليهما وادعى على الحاضرين معه الأول محمد بن ناصر بن إبراهيم بن موسى سعودي الجنسية بموجب السجل المدني رقم ١٠٥٤٣٢٠٧٨١ والثاني عدنان بن محمد بن عبدالعزيز بن يوسف سعودي الجنسية بموجب [illegible] المدني رقم ١٠[illegible]٤٥٦٦٩٣ قائلا إنه بتاريخ ١٤٢٨/٥/٦هـ [illegible] مورث موكلي [illegible] مان بن محمد حريص[illegible] و[illegible] يحي العريجاء وقا[illegible] أعضا[illegible] الهيئة [illegible] مداهمة المنز[illegible] وعدد[illegible] عشر [illegible] صا وبعد مداهمة [illegible] من قبل أعضاء الهيئة [illegible] قام المدعى [illegible] بن موسى بركله برجله على رأس مورث موكلي على هيئة الاس[illegible] كري عدد أربع ركلات كما قام محمد بن موسى بضربه أيضا بيده في مناطق متفرقة من جسمه ثم قام المدعى عليه عدنان بضربه ركلا بالقدم واليد في مناطق متفرقة من الجسم وبعد نقله إلى مركز الهيئة وهو يمشي ومتعب والدماء تسيل من عينه اليمنى وظهر عليه الإعياء وتوفي داخل مركز الهيئة بسبب ضربه على حجاج عينه اليمنى أدت إلى كسر متفتت على الحجاج وصل إلى قاعدة المخ بسبب ضرب المدعى عليهما وبالذات محمد بن موسى لذا أطلب قتل المدعى عليهما محمد بن ناصر بن موسى وعدنان بن محمد بن يوسف قصاصا ب[illegible] ف حتى الموت [illegible] ير بقية الأعضاء المشاركين بالسجن والجلد هذه دعواي وبسؤال المدعى عليهما أجاب ا[illegible] لا أ[illegible] كر ولا موت مورث موكليه حيث إنني لم أحضر أصلا مع الأعضاء ولم أشارك في ا[illegible] وقد تحامل علي المحققون بسبب أنني سبق أن قبضت على عضو تحقيق في قض[illegible] أنني [illegible] ولم أقتل المورث المذكور هكذا أجاب كما أجاب عدنان بن يوسف [illegible]

الختم الرسمي رئيس الجلسة

عبدالرحمن بن عبدالعزيز التويجري عبدالرحمن بن عبدالعزيز الدريهم سعد بن محمد الهزاني



الردّة عن الدولة



تقرير: السعودية الأكثر فساداً



الإخوان وآل سعود: من التفاهم الى التصادم

تنافس سعودي مصري لخنق غزّة



السعودية: لا لعلاقات مصرية إيرانية

سعوديو القاعدة يعودون: تكرار الأفغنة



تقرير للـ UN: المرأة السعودية مهانة

آل سعود للبنانيين: (المبادرة) أو نشعلها!



January 2008 Country Summary

Saudi Arabia

Arbitrary Detention and Unfair Trial

تقرير: أوضاع سيئة، وإصلاحات تافهة

الفيصل: لا عداء مع إسرائيل

هذا العدد

دولة القناع

(السعودية تقف على مسافة واحدة بين كل الأطراف)، عبارة دخلت مؤخراً على الدبلوماسية السعودية، وهي تخوض غمار التجاذب السياسي في القضايا الإقليمية.. فمن جهة تشدّد على الشراكة الوطنية في العراق ولبنان وفلسطين.. وتنتقد الدولة العراقية الحالية لأنها لم تضمن حصة أهل السنة في الحكم، وتنتقد المعارضة في لبنان لأنها تريد الشراكة الوطنية، تحت حجة القبول بالأصول الدستورية، ومبادىء اللعبة الديمقراطية، وتضغط على حركة حماس من أجل تسليم السلطة في غزة لقيادة محمود عباس..

قراءة السعودية لملفّات المنطقة الساخنة، تأتي دائماً على النقيض من وضعها الداخلي، فهي تمارس نقيض مطالبها للخارج داخلياً. فلا هي دولة شراكة وطنية ولا هي دولة دستورية ولا ديمقراطية..

كانت فيما مضى تعلن بأنها تتسمك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ولكن المبدأ سقط وأن إعادة إستعماله يثير سخرية من يلمسوا باليد آثار التدخل السعودي، وهم الأقدر على تسمية الأشياء بأسمائها. أحد المتضررين من التدخل السعودي في لبنان قال بأن السعودية ليس لها حلفاء في لبنان وإنما أتباع. أما في العراق، فللسعودية نوعان من التمثيل شعبي ورسمي. على المستوى الشعبي، يتعمّد التمثيل السعودي في العراق بالدم الحرام، حيث تخوض الجماعات السلفية المسلّحة غزواتها الوهمية ضد الأبرياء في الأسواق والشوارع، وحتى المدارس ورياض الأطفال.. على المستوى الرسمي، فقد تكفّل جهازان أمنيان وطنيان بامتياز: جهاز الإستخبارات العامة، ومجلس الأمن الوطني بنوعين من العمليات: دفع الأموال للجماعات المتطرّفة في الداخل للقيام بعمليات مسلّحة من أجل تخريب العملية السياسية، وتقديم كل التسهيلات المالية واللوجستية والتنظيمية للحركات المهدوية التي تتفجر كألغام متوالية في الجنوب العراقي. لقاءات تنسيق مكثفة أجراها الأمير مقرن بن عبد العزيز، رئيس الاستخبارات العامة، مع رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي، وأطراف أردنية ومصرية وأخرى عراقية مرتبطة بجهاز المخابرات الذي يقوده محمد الشهواني، البعثي السابق والحليف الممتاز للمخابرات المركزية الأميركية، بدأت بالعاصمة البريطانية ثم تواصلت في عواصم أخرى عربية وأجنبية منها عمان والقاهرة. بعد فشل حركة (جند السماء) في شهر محرم من العام الماضي ١٤٢٨هـ، عقد الأمير مقرن لقاءات عدة (من بينها لقاء على يخت الأمير) مع إياد علاوي وعدد من مهندسي الفتن، أعضاء في المخابرات العراقية والإردنية والمصرية، من أجل تأهيل حركات مهدوية أخرى. في أحد اللقاءات عبّر علاوي عن خيبة أمله بعد موت (المهدي المصنّع بعثياً والمموّل سعودياً = عصام القرعاوي)، حيث طمأن الأمير مقرن صاحبه بأن موت هذا المهدي لن يغلق الباب أمام صناعة نماذج مهدوية أخرى وقال بالحرف: لا تخف، هناك مهدي ثان، وثالث، ورابع..

في لبنان، وضعت السعودية ثقلاً نوعياً لدعم الخلطة المتناقضة الممثلة في فريق ١٤ آذار، نكاية بمن خيّب أملها في حرب يوليو ٢٠٠٦، وانتقاماً من السوريين الذين مازالوا في مركز الإستهداف الأميركي. أفشلوا كل جهود التسوية للأزمة اللبنانية مادام للسوريين فيها مصلحة، وغضبوا من الفرنسيين لأنهم فتحوا نافذة للمفاوضات معهم حول الموضوع اللبناني، ونجحوا في إفشاله وقدّموا لساركوزي مكافأة مغرية (صفقة عسكرية يجني منها الأمير سلطان وأبناؤه بعضاً من عمولاتها). ذهب الأمير سعود الفيصل الى باريس لحشد الضغوط الدولية على سوريا من أجل القبول بمبادرة الجامعة العربية، وظهر في السابع من فبراير بأن الأمير سعود الفيصل حمل (رسالة حازمة)، من الملك عبد الله مفادها أن ثمة قراراً جراحياً بات ضرورياً للرد على سوريا من أجل إرغامها على القبول بمبادرة الجامعة العربية، وهي ليست شيئاً آخر سوى المبادرة السعودية ـ المصرية ـ الأميركية.

بعد يومين من تصريحات سعود الفيصل، إنبرى رئيس تيار المستقبل، سعد الحريري ليطلق في اليوم الذي وصل فيه عمرو موسى الى بيروت خطاباً نارياً، يذكّر بخطابات الحرب. من سوء حظ السعودية أن من يمثّلها في لبنان صبياً لم يبلغ الحلم السياسي، فليس له من اللغة العربية إلا ما جاد به الخالق على مليكنا المفدّى، فإذا كان الشعر ديوان العرب، وإذا كان في مقدّمة الصفات الكاريزمية فصاحة اللسان وبلاغته، وبها يملك القائد قلوب محبيه، فقد كان سعد بليغاً بمال أبيه، وجاءت كلمته الملتهبة في السابع من فبراير، منسوجة بمفردات ميليشياوية تبعث على الإزدراء..

من سوء حظ آل سعود، أن يدعو قطيبهم الحالم في ذكرى رحيل والده اللبنانيين للمواجهة (إذا كان قدرنا المواجهة فنحن لها!). بكلمة، ليس سعد وجه سعد على السعودية، وليس به تتمثّل في لبنان، وإذا ما أرادته قناعاً لخوض معركة مع أطراف محلية وخارجية، فنبشّرها بالخسارة المصحوبة بالعار.

في فلسطين، لاذت السعودية بالصمت، على عادتها غير الكريمة دائماً والكيدية هذه المرة، حيال الحصار الخانق على أهالي قطاع غزة، حتى بدا وكأن ليس هناك جامعة عربية ولا منظمة مؤتمر إسلامي ولا قيادات محشوّة بكل العنتريات التي ما قتلت ذبابة، على حد نزار قباني. وبعد أن بلغ الحصار الإسرائيلي الغاشم مستوى خطيراً، خرجت السعودية عن صمتها، ولكن ليس من أجل مساعدة أهالي غزة، أو قيام بكل ما من شأنه إنقاذ الأطفال والنساء والشيوخ والحياة بأسرها من موت جماعي، وإنما من أجل الضغط على قيادات حماس للتخلي عن السلطة لصالح محمود عباس. أليس من العار أن يساوم الأمراء السعوديون الشعب الفلسطيني على الرغيف لتنتزع منهم كرامتهم. فأي مسافة تلك التي تتحدث عنها هذه الدولة، وقد أسقطت حتى قناع الحياء!

مصر والسعودية وإيران

علاقات محفوفة بالمكاره!

هاشم عبد الستار

هل يسبب التقارب في العلاقات المصرية ـ الإيرانية، توتراً في العلاقات المصرية ـ السعودية؟

لم تخف السعودية وإعلامها سخريتها ورفضها لإعادة العلاقات الإيرانية المصرية مشيرة الى أن إيران (لم تتغير) وأنها لاتزال (تدعم الإرهاب) وتطور أسلحة نووية، وتتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وأن نواياها سيئة تجاه العرب جميعاً.

السؤال الذي يطرح هو: إذا كانت إيران بالسوء الذي تتحدث عنه السعودية وإعلامها، فلماذا تقيم السعودية نفسها علاقات مع إيران، مع أن ما بينها وبين إيران من اختلافات أيديولوجية وسياسية أكبر بكثير مما بين إيران ومصر؟!

ما بين مصر وإيران مشتركات كثيرة فلديهما إرث حضاري طويل، وتشابه في البنى الديمغرافية والتطلعات القيادية، والروح القومية/ الوطنية، وعلاقات دبلوماسية ممتدة منذ سبعينيات القرن التاسع عشر الميلادي، وعلاقات مصاهرة، ومصالح استراتيجية ضخمة أكدتها اتفاقات كثيرة خلال العقود الماضية. ثم إن العلاقات بين طهران والقاهرة تتخذ طابع التكافؤ بين بلدين لديهما مقدرات بشرية ومواقع استراتيجية متشابهة، وهي أبعد ما تكون عن التهديد بالخطر المباشر نظراً لتباعد البلدين الجغرافي. ومثل هذه الحالة غير موجودة في العلاقات السعودية الإيرانية مثلاً.

لقد قطعت العلاقات المصرية الإيرانية بمبادرة إيرانية عام ١٩٧٩م، تماشياً مع سياسة الدول العربية بعزل مصر بعد توقيعها لاتفاقية كامب ديفيد، وما ترتب عليه من سحب السفراء العرب، ونقل الجامعة العربية الى تونس. وكانت هناك أسباب إيرانية خاصة أخرى، منها استضافة السادات للشاه الذي توفي في القاهرة ودُفن فيها. ومنذ ذلك الحين والعلاقات مقطوعة بين البلدين، وتراكمت بسبب القطيعة مشاكل أخرى عملت على ديمومتها، من بينها دعم مصر المباشر لصدام في حربه على إيران، وتبنّي الأخيرة سياسة تصدير الثورة ودعم المعارضين ضد الحكم المصري وتسمية أحد شوارع طهران بإسم خالد الإسلامبولي، الى أن جاءت الأحداث الأخيرة في المنطقة والتي زادت من النفوذ الإيراني في العراق ولبنان.

لماذا لم تشعر السعودية ـ ودولة الإمارات أيضاً ـ بالإرتياح من محاولات إيران إعادة علاقاتها مع مصر؟ هناك جملة أسباب يمكن أن تكون منفردة أو مجتمعة وراء الإنزعاج السعودي، وهي:

١ ـ إن إقامة علاقات جادة بين طهران والقاهرة، سيضعف الموقف الخليجي مقابل إيران، فمصر لازالت رافعة أساسية للموقف الخليجي سواء تعلق الأمر بالجزر الثلاث، أو بالتوازن السيكولوجي بين ضفتي الخليج. من المعلوم أن الموقف المصري المتشدد ـ والذي كانت له أبعاد اقتصادية واضحة، سمّاها البعض ابتزاز دول الخليج ـ من الجزر، شكّل ولايزال ضغطاً مباشراً على إيران، ومن المحتمل أن تخفّ اللهجة المصرية في حال أعادت علاقاتها مع ايران، بحيث تضعف حرارة ملف الجزر.

٢ ـ إن السعودية تريد إبقاء مصر قوة سياسية رديفة لها في المواجهة مع إيران، أي أنها ـ اليوم ـ تقوم بالإستقواء بالموقف المصري ـ اضافة الى الموقف الغربي، وفي حال غاب ثقل مصر السياسي فإن السعودية ستشعر بالضعف في الملفات السياسية التي تسعى لمنافسة ومناطحة إيران بشأنها، سواء تلك الخليجية أو موضوع العراق أو حتى الموضوع اللبناني والفلسطيني.

٣ ـ إن إعادة العلاقات المصرية الإيرانية ستضعف (جناح المعتدلين) الذي يشمل اضافة الى مصر الأردن والسعودية، وتخفف الضغط والحصار السياسي عن إيران المتهمة بالتدخل في الشؤون الداخلية العربية، ويمكن لعلاقة ناضجة وقوية أن تؤسس لتفاهم أو حتى لنواة محور بين عاصمتي الدولتين، يرجح فيه أن تقترب مصر من الموقف الإيراني بأكثر مما تقترب فيه إيران من الموقف المصري. ومن شأن هذا إن حدث في المدى المنظور أن يغيّر وجه التحالفات السياسية في الشرق الأوسط.

٤ ـ إن إعادة العلاقات بين طهران والقاهرة يعني ـ من وجهة نظر الرياض ـ انتصاراً سياسياً لإيران، من جهة أنها استطاعت أن تفتح لنفسها بوابة واسعة على العالم العربي، فيما تقوم السياسة السعودية على إغلاق المنافذ على إيران، واعتبار نفسها المتحكم بتلك المنافذ، والقادرة على المساومة مع إيران عليها. ويعتقد السعوديون بأن تطبيع العلاقات بين مصر وايران يعني إقراراً سياسياً بقوّة إيران، واعترافاً بنفوذها ودورها في الخليج والمنطقة عامة.

لهذه الأسباب لا ترحّب السعودية بإعادة العلاقات المصرية الإيرانية، وهي ذات الأسباب التي تقلق الولايات المتحدة وإسرائيل، فالأخيرتان تريان في تلك العلاقة ـ إضافة الى ما ذُكر ـ أنها:

أ) تساهم في سياسة إفشال الحصار على إيران من قبل جيرانها العرب، والتي يراد لها أن تكون مزدوجة على قاعدتي القومية والمذهب: عرب مقابل فرس، وسنّة مقابل شيعة. وبالتالي فإن الإستراتيجية الأميركية لإضعاف إيران أو التمهيد لمهاجمتها عسكرياً تبدو ضعيفة الإحتمال في حال كان الوضع الإقليمي غير مهيّأ لها.

ب) تريد أميركا وإسرائيل تحويل دفّة الصراع في المنطقة من صراع عربي إسرائيلي، الى صراع عربي إيراني مدعوم أميركياً وإسرائيلياً، وإن علاقات ايرانية مصرية طيّبة بإمكانها إفشال هذا التوجّه أو على الأقل إضعافه.

ج) هناك خشية إسرائيلية أميركية من أن توفر العلاقات المصرية الإيرانية خيارات بديلة لمصر، أو توسّع الخيارات السياسية لصانع القرار

المصري، وتقوي الموقف المصري مقابل أميركا وإسرائيل. فإذا كانت مصر غير قادرة على الإستناد الى موقف عربي منسجم وموحد، فإن العلاقة مع إيران تمنحها قدراً من الدعم والطمأنينة والشجاعة لاستعادة دورها الغابر على الصعيد الإقليمي، وهو دور غير مطلوب أميركياً أو إسرائيلياً أو حتى سعودياً وأردنياً. ويخشى الإسرائيليون والأميركيون أن تتغيّر بعض المواقف السياسية المصرية المتصلة بموضوعات الصراع العربي الإسرائيلي وموضوع الصلح مع إسرائيل، أو تصيبها بعض الروح الثورية فتصبح أقرب الى دول الممانعة، أو على الأقل ليست في مواجهة تلك الدول.

د) هناك أيضاً تخوّف إسرائيلي أميركي، من تنشيط الخيار الوطني المصري فيما يتعلق بالاعتماد على الذات وبناء الدولة صناعياً وتكنولوجياً وتسليحياً. إذ لا شك أن النموذج الإيراني مغر للإتباع، ومحرّض لمصر بالذات على التنافس، خاصة وأن الأخيرة هي الدولة العربية الوحيدة التي تمتلك رأس المال البشري والعلمي، كما تمتلك الروح التي لو انطلقت لأتت ثماراً مشابهة لما حققته إيران حتى الآن. ومعنى هذا، هو تحوّل مصر خلال العقود القادمة الى دولة صناعية ليست بحاجة الى المساعدات الأميركية وليست بحاجة الى شراء الأسلحة من الخارج، ولن تكون تحت رحمة الضغوط الخارجية في مأكلها ومشربها وسلاحها وصناعتها، وبالتالي فإن منافستها لن تكون لإيران في واقع الأمر بقدر ما ستنافس إسرائيل.

هذا هو الخوف الأميركي الإسرائيلي الحقيقي. ومصر لا شك تدرك ما للعلاقات مع إيران من منافع، وهي وإن أبدت تردداً في إقامة علاقات كاملة حتى الآن رغم الإلحاح والتودّد الإيراني، فإنما جاء ذلك بسبب التحفظات الأميركية السعودية الإسرائيلية.. ومع هذا فإنها تدرك، مهما كانت الذرائع المعلنة وغير المعلنة، بأن ترددها لا يحرم إيران من متنفس طبيعي سياسي واقتصادي وثقافي ضمن محيطها الإقليمي، بل ويحرم مصر نفسها من منافع واضحة المعالم هي في مسيس الحاجة إليها، كما أن التردد يضعف موقفها وقد يضطرها الأمر الى إقامة تلك العلاقات من موقع الأضعف.

مصر المحتارة

لاتزال مصر في حيرة من أمرها. فهناك قيود سياسية على حركتها حتى في إقامة علاقة سياسية مع دولة مثل إيران. فهي تشعر بالضغط السياسي والمعنوي من كل من السعودية واسرائيل وأميركا، ولكنها في نفس الوقت ـ حتى مع عدم وجود مثل هذه الضغوط ـ تعاني من مشكلة خاصة بها، تجعلها تتردد في علاقتها مع إيران.

ليست المشكلة في وجود شارع بإسم خالد الإسلامبولي (قاتل السادات) وقد تم تغيير الإسم، كما أن المشكلة ليست فيما يقال بأن العلاقة مع إيران تفتح ثغرة أمنية في الجدار المصري، فهذا مجرد كلام لا أساس له من الصحة، فمهما بلغت العلاقة مع ايران فإن النفوذ الإيراني في مصر (وهو ما يقال دائماً) سيكون محدوداً بإرادة الدولة المصرية، وما عسى أن يقوم عشرة أو عشرون دبلوماسياً إيرانياً؟!

لا أظن أن (عدم الثقة) هو السبب في تلكؤ مصر. بل قد يكون السبب هو عدم قدرة القاهرة على المواءمة بين متطلبات زعامتها ومصالحها الإقتصادية وخياراتها الإستراتيجية في ملفات متشابكة. مصر تريد أن يبقى لها نفوذ في الخليج، وتريد أن تبقى قضية الجزر الثلاث حيّة، وتريد في نفس الوقت تأجيج الخلاف الإيراني الخليجي واستثماره لصالحها اقتصادياً وسياسياً، وتأسيس نفوذ مصري بين الدول الخليجية الغنية. مع أن تضخّم هذا الدور السياسي المصري لا يريح السعودية، كون ذلك التضخم يضعف نفوذ السعودية بين دول الخليج الصغيرة الأخرى. إذا استطاعت مصر إقناع السعودية بأهمية علاقاتها مع مصر، وهو أمرٌ ليس عسيراً فيما يبدو، فإنها قد تخسر مساعدات الإمارات الكثيرة. فوزير الخارجية الإماراتي لم يستطع هضم العلاقات السعودية الإيرانية، وانتقدها علناً، الى الحد الذي اضطر معه وزير الدفاع سلطان بن عبدالعزيز الى التعليق عليها بأن: (الجاهل عدو نفسه)! فهل ستبتلع الإمارات علاقات متميزة بين القاهرة وطهران دون أن تشعر بالألم أو تغير استراتيجيتها او توقف مساعداتها؟

ومصر أيضاً تريد علاقات متميزة مع واشنطن والغرب، وتريد إبقاء المساعدات الأميركية، وتريد غطاءً سياسياً أميركياً لها فيما يتعلق بديمومة الحكم المصري الحالي ومنهجيته الحاضرة. فكيف تستطيع مصر أن تفتح علاقات واسعة مع إيران التي تريد واشنطن محاصرتها دون أن تغضبها؟

ومصر من جهة ثالثة تريد استمراراً في علاقاتها مع اسرائيل، وتواصلاً في العملية السلمية، وهي مدركة لحجم النفوذ الصهيوني في واشنطن، فكيف تقيم القاهرة علاقات مع نظام ليس فقط لا يعترف بإسرائيل بل ويرى ضرورة إزالتها ويعمل على إيذائها (في أقل تقدير) دون أن يعتبر ذلك الفعل مؤشراً على انتكاسة في العلاقات المصرية الإسرائيلية؟

وزيادة على هذا، فإن مصر واقعة أيضاً تحت ضغط الرأي العام، والمثقفين العرب والمصريين عامة، من الذين أبدوا ويبدون تساؤلات وربما اتهامات حول سرّ الرفض المصري المتكرر لإعادة العلاقات المصرية الإيرانية، وما إذا كانت الحكومة المصرية قد تنازلت عن سيادتها لصالح قوى خارجية، وتعامت عن مصالحها الوطنية السياسية والإقتصادية والإستراتيجية التي يمكن أن تنشأ في علاقة طبيعية بين طهران والقاهرة.

يبدو أن المسؤولين المصريين قرروا تجزئة عملية إعادة العلاقات شيئاً فشيئاً، أي القيام بمدّ الجسور الثقافية والإقتصادية والعلمية وغيرها، بحيث تتوّج في النهاية بعلاقات سياسية وتبادل السفراء، إذا ما توفرت اللحظة المناسبة بحيث لا تثير الأطراف المعارضة لتلك العلاقة. وقد بدا أنه بعد نشر التقرير الأستخباري الأميركي حول إمكانات ايران النووية قبل ثلاثة أشهر، قد وفر الفرصة المناسبة لمصر لتتقدم بالعلاقات الى الأمام، فزار وكيل الخارجية المصري طهران، وتواصلت منذئذ الزيارات الإيرانية، من وزير الخارجية متكي، الى وكيل الخارجية، الى ناطق نوري رئيس البرلمان السابق، الى حداد عادل رئيس البرلمان الإيراني الحالي، بل أن رئيس الجمهورية أحمدي نجاد أعلن استعداده لزيارة مصر وتطبيع العلاقات، واتصل بحسني مبارك في فترة أزمة غزّة وحصارها.

من الواضح أن العلاقات بين البلدين ستعود، ومن المؤكد أنها لن تكون في صالح الأطراف التي تريد توتير العلاقات الإيرانية العربية، سواء جاء ذلك من أميركا أو إسرائيل أو حتى السعودية.


متكي ومبارك: السؤال متى؟

قضاة يتحالفون مع عصابات الهيئة لتغطية جرائم قتل

قضاء وهابي لا حدود لخيانته الأمانة والدين

محمد شمس

كنّا قد نشرنا مقالة في العدد ٦٢ في ديسمبر الماضي حول مقتل المواطن سلمان الحريصي على يد عصابة من هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأشرنا الى القضية التي أصبحت قضية رأي عام، فضلاً عن كونها قضية تدخل في صميم حقوق الإنسان نظراً لما تمثله من مهانة بالغة لكل مواطن. كانت القضية أن رجال الهيئة أرادوا اعتقال أحد المواطنين في منزله، فهاجم أكثر من عشرين فرداً البيت والحي، وبدأوا باستخدام العضلات والأدوات الحادة والعصي، ولم يتم الإعتقال بإذن قضائي. وحين سيق سلمان الى الهيئة كان معافى مع أنه ينزف دماً، وهناك في الهيئة (التي هي بمثابة مركز شرطة وبه غرف احتجاز) تم قتله بطريقة وحشيّة بعد فترة وجيزة!

يقول تقرير طبي حول سبب الوفاة مصوراً المأساة والبشاعة معاً: (تعرّض الحريصي لضرب عنيف على الرأس أدى إلى انتزاع العين اليمنى وسبب انشقاقاً في الجمجمة بطول ٦ سم، وضربة أخرى في الرأس نتج عنها فتحة في الجهة اليمنى أدت الى سقوط المخ منها، وضرب عنيف في الأحشاء وجانب من منطقة البطن وركلات عنيفة في الجسم). لأول مرة اضطرّت الحكومة المتواطأة مع مشايخها وقضاتها الفاسدين الى اعتقال المتسببين، ثم تمت فبركة محاكمة أسقطت الدعوى وأطلقت جميع المتهمين، بحجة (عدم كفاية الأدلّة).



ماذا جرى في المحكمة، وما هو منطوق الحكم، وكيف كان رد الدفاع؟!

هذا هو موضوع غلاف هذا العدد، والذي يكشف معلومات وتفاصيل كيف أن جهاز القضاء (باسمه الديني) صار يعمل (خلاف الدين) وخلاف الإنسانية، وخلاف القوانين، وخلاف الأعراف والأخلاق. وكيف أن من يدّعون الطهر، وأنهم حراس الفضيلة، هم من يتواطأ ويخفي الحقائق، ويستبيح الدماء، وينتهك المحرمات. قضاة ومشايخ يمتهنون الكذب، ويتحايلون على الدين، ويدافعون عن الباطل، ويعتمدون العصبيّات والعنصريات ويقدمونها على مبادئ الدين الأساسية وعلى القانون والشريعة التي يزعمون أنهم حماتها وأنهم جاؤوا لتطبيقها.

صك الحكم

لقد تم القبض على مجموعة من مجرمي منتسبي الهيئة، لأول مرة في تاريخها، وانتظروا المحاكمة بعد أن تقدّم أهالي المغدور وزوجته وبإسم وريثه ابنه الوحيد، بالإدعاء على عدد منهم بأنهم كانوا وراء مقتل سليمان الحريصي، وطالبوا بالقصاص من المجرمين. ادّعى هؤلاء على إثنين من رجال الهيئة هما: محمد بن ناصر بن ابراهيم بن موسى، وعدنان بن محمد بن عبدالعزيز بن يوسف، وقد جاء الإدعاء على النحو التالي، حسبما جاء في صك الحكم:

بتاريخ ٦/٥/١٤٢٨هـ (23/5/2007) بعد صلاة العشاء كان سلمان بن محمد حريصي في منزل والده بحي العريجاء وقد قام أعضاء الهيئة بمداهمة المنزل وعددهم ثمانية عشر شخصاً، وبعد مداهمة المنزل والقبض على مورث موكلي (سلمان) وتكبيله من قبل أعضاء الهيئة وهو واقع على الأرض، قام المدعى عليه محمد بن موسى بركله برجله على رأس مورث موكلي على هيئة الإستعداد العسكري عدد أربع ركلات، كما قام محمد بن موسى بضربه أيضاً بيده في مناطق متفرقة من جسمه، ثم قام المدعى عليه عدنان بضربه ركلاً بالقدم واليد في مناطق متفرقة من الجسم. وبعد نقله الى مركز الهيئة وهو يمشي ومتعب والدماء تسيل من عينه اليمنى وظهر عليه الإعياء وتوفي داخل مركز الهيئة بسبب ضربه على حجاج عينه اليمنى أدّت الى كسر متفتت على الحجاج وصل الى قاعدة المخ، بسبب ضرب المدعى عليهما وبالذات محمد بن موسى، لذا أطلب قتل المدعى عليهما.... قصاصاً بضرب عنقيهما بالسيف حتى الموت، كما أطلب تعزير بقية الأعضاء المشاركين بالسجن والجلد.

وإزاء هذا الإتهام الواضح، جاء جواب المجرمين أكثر غرابة وأعجوبة من الإتهام نفسه، حيث نفى الأول محمد بن موسى أن يكون له أي دور في أصل الموضوع: المداهمة! فضلاً عما حدث بعدها. يقول: (لا أعلم عن المداهمة التي ذكر، ولا موت مورث موكليه حيث إنني لم أحضر أصلاً مع الأعضاء، ولم أشارك في القبض، وكنتُ مريضاً حيث أن إبهام رجلي اليمنى مكسوراً، وقد تحامل عليّ المحققون... والصحيح أنني بريء من هذه القضية ولم أضرب ولم أقتل المورث المذكور).

أما المتهم الثاني عدنان فاعترف بما حدث بشأن المداهمة، وقال أن سببها هو (ترويج الخمور والمخدرات)! وقال أنه جاء بأمر رسمي للقبض عليه هو وإخوانه، وأنه هوجم مع أعضاء الهيئة، بالحجارة والزجاج وغيرها، وزاد بأن اشار الى أن سبب القتل ـ إن حدث فهم أهل الحي ـ الذين جاؤوا لمساندة الهيئة ربما، حيث (أن أهل الحيّ تجمهروا

وقاموا برمي الحجارة على أهل المنزل بسبب ما يلحقهم من أذى، وأثناء قيام المواطنين برجم الحجارة توقف أهل المنزل ودخلنا وتفرقنا في البيت للتفتيش والقبض وتم السيطرة عليهم). فهي معركة إذن بين المواطنين والهيئة من جانب، وبين أهل البيت! ونفى عدنان ما نسب إليه فقال: (كان عملي التفتيش فقط، ولم أقبض على المذكورن ولم أضربه بيدي ولا برجلي ولم أذهب لمركز العريجاء، بل انصرفت بعد التفتيش). وأشار الى أن المحققين أرادوه شاهداً على محمد بن موسى المتهم الأول، وأنه رفض حيث (لم أشاهد محمد بن موسى بسبب المداهمة والتجمهر، هكذا أجاب).

سأل القاضي عن الشهود والبيّنة، فقدمت تحاليل طبية تشير الى أن المتهم الأول الذي يزعم بأنه لم يكن حاضراً أصلاً، قد خلف وراءه بقع دم منه في منزل الضحية. وأما الشهود، فأحدهم - ويبدو من رجال الهيئة المهاجمين - قال:

أثناء قيامي بالبدء في إنزال إثنين من المقبوض عليهم، شاهدت عدنان اليوسف يقوم بضرب سلمان وهو ساقط على الأرض بقدمه، وهي من نفس الجهة اليسرى، واحتمال انها في الكتف أو الرأس من جهة اليسار، وبعده مباشرة شاهدت محمد الموسى يقوم برفسه بقدمه بشدة مثل عملية الإستعداد التي يقوم بها رجال الأمن وذلك على رأس سلمان وهو ساقط على الأرض.

واعترف عدد من رجال الهيئة الآخرين بوجود محمد موسى في الهجوم على المنزل واستخدام العنف وقضبان الحديد، وكذلك وجودهما في مركز الهيئة بعدئذ حيث قتل سلمان، اضافة الى شهود آخرين كانوا حاضرين. أحد الشهود هو فهد السحيم وهو من رجال الهيئة المقبوض عليهم في القضية قال - حسب صك الحكم - أنه شاهد عدنان في المداهمة ومحمد الموسى في المركز بعد المداهمة؛ وبندر بن مسفر العثيمين، وهو أيضاً متهم من رجال الهيئة، أفاد بأن عدنان يوسف ومحمد الموسى كانا (ضمن من شارك في المداهمة). وقال آخر، وهو خالد الشهري (بأنه شاهد محمد الموسى في المداهمة راكباً في سيارة هيئة العود الكامري الكحلية، وأنه كان مع عدنان اليوسف حديدة طويلة... وأنه شاهد عدنان في المركز وهو يمسك بالشخص صاحب الفنيلة الزرقاء). وشهد ثلاثة آخرون بأنهم رأوا عدنان يضرب المتوفى.

أكثر من هذا، أشار صك الحكم الى تقرير الأدلة الجنائية بأن الدم الذي وجد في منزل الضحية هو دم محمد موسى، المتهم الذي زعم بأنه لم يكن موجوداً في الأصل في عملية المداهمة لأن إصبع رجله كانت مكسورة!

التقرير الطبي

واستعرض صك الحكم فقرات من التقرير الطبي للضحية والموثق رسمياً من هيئة التحقيق والإدعاء، وقد أخفى الجوانب الأكثر أهمية فيه، حيث ورد فيه التالي:

١ - إصابة بالعين اليمنى (الجفن العلوي انتفاخ). ٢ - إصابة بالخد الأيمن. ٣ - إصابة بالرقبة. ٤ - إصابة وسحجات بالكتف الأيمن من جهة الصدر. ٥ - جرح قطعي صغير بالجهة اليسرى من الخصر. ٦ - سحجة بالرفق الأيسر وكذلك الأيمن. ٧ - آثار سحجة بالساق اليسرى. ٨ - سحجة بالقدم اليسرى. ٩ - سحجة خلف الرقبة من آثار ضرب أقدام في الجهة اليسرى.

وهنا توقف الصك عن ذكر بقية الأمور، التي هي أكثر أهمية من هذه، واكتفى بالقول: أ. هـ! أي الى آخره!

أما الطبيب الشرعي بوزارة الصحة فوجد ما نصّه - حسب صك الحكم:

كدم رضي حيوي حديث يشمل جفني العين اليمنى أساساً وما حولهما، مصحوباً بكسر متفتت بعظام سقف حجاج العين اليمنى بارز الى تجويف الحفرة الجمجمية الأمامية اليمنى لقاع قاعدة المخ، علاوة على نزف دموي حيوي حديث محمر اللون تحت الام الجافية مقابل قاعدة الفصين الجبهيين لنصفي المخ، وتكدّم حيوي حديث بأنسجة جوهر قاعدة الفص الجبهي الأيمن للمخ، وكذلك كدم رضي حيوي حديث بكيس الفن على الناحيتين كلاهما ناشئ عن المصادمة بجسم صلب راض، أياً كانت، يجوز حدوثهما من مثل الضرب بالأيدي والركل بالأرجل، ويصعب تصور حدوثهما من مثل السقوط من علو. (ووجد) سحجات رضيّة احتكاكية حيوية حديثة بالوجه ويسار البطن ووحشية الكاحل الأيسر ناشئة عن المصادمة والإحتكاك بجسم أو أجسام صلبة راضّة خشنة السطح نوعاً أيا كانت. (ووجد) سحجات خدشية حيوية حديثة متعددة ومتداخلة مستطيلة وهلالية ومثلثة الشكل بالعنق والساعد الأيمن ناشئة عن الضغط والضغط مع الجرّ على الجلد بأجسام خادشة فوق مواضع حدوثها. وثبت من تقرير قسم التشريح النسجي أن السحايا فوق الصفيحة الحجاجية اليمنى أظهرت نزف جديد بسيط مع احتقان وعائي نسيج النصف الأيمن للمخيخ، أظهر نزف جديد واحتقان وعائي واضح نسيج قاعدة الفص الجبهي لنصف المخ الأيمن، وأظهر تسرب بؤري لخلايا الدم الحمراء، واحتقان وعائي بسيط. وثبت من تقرير قسم السموم سلبية عينات الدم والأحشاء من المواد السامة أو العقاقير السابق وضعها بصلب التقرير.

وأخيراً يؤكد التقرير الطبي الشرعي التالي:

وعليه تعزى وفاة المذكور الى إصابة العين اليمنى بما صحبها من كسر بعظام سقف حجاج العين اليمنى ونزف دموي تحت الام الجافية وتكدم جوهر الفص الجبهي الأيمن للمخ، انتهى بتوقف التنفس والقلب.

المتهم الأساس محمد بن موسى، الذي كذب بشأن مشاركته في الهجوم والإعتداء، قال بأنه (لا يعقل أن يحصل بالمصاب هذه الإصابة ويذهب يمشي على رجليه الى مركز الهيئة) أي أنه يعترف أولاً بكذبه، ويعترف ثانياً بأنه استخدم العنف ضد الضحيّة، لكن مسألة الوفاة لم تكن بسبب الضرب في الخارج وإنما في داخل مركز الهيئة، وهذا على أية حال يدين الهيئة، وإن كان لا يبرئ محمد بن موسى، خاصة وأنه كان موجوداً في مركز الهيئة أيضاً.

أما عدنان، المتهم الثاني، فأكد (أن الإصابة التي بالعين اليمنى هي من المدعى عليه محمد بن موسى). ويقول صك الحكم، بأن عدداً ممن شاركوا في الهجوم على منزل الحريصي، والمتهمين بالقضية عُرضوا على أشقاء الضحية سلمان



المحكمة العامة بالرياض
المكتب القضائي رقم : ٦
رقم الصك : ٥/٣٠٠/٦
تاريخه : ١٤٢٨/١١/١٥هـ
المجلد رقم: ٦/٧
صفحة رقم: ١ من ٧

القصاص - مطالبة بالقتل قصاصا أو غيره

الحمد لله وحده وبعد فلدينا نحن سعد بن محمد الهزاني وعبدالرحمن بن عبدالعزيز التويجري وعبدالرحمن بن عبدالعزيز الدريهم القضاة في المحكمة العامة بالرياض وبناء على المعاملة المحالة لنا من فضيلة رئيس المحكمة العامة بالرياض ... المقيدة بالمحكمة ... افتتحت الجلسة ... وفيها حضر المدعو يحيى بن مفرح بن عبدالله حريصي سعودي الجنسية بموجب السجل المدني ... الوكيل الشرعي عن محمد بن شامي بن سلمان حريصي وجمعة بنت حسن جبار ... ولية على القاصر سعود بن سلمان حريصي ... وادعى على الحاضرين معه الأول محمد بن ناصر بن إبراهيم بن موسى سعودي الجنسية ... والثاني عدنان بن محمد بن عبدالعزيز بن يوسف سعودي الجنسية ... قائلا إنه ... بعد صلاة العشاء كان مورث موكلي سلمان بن محمد حريصي في منزل والده بحي العريجاء ... قام أعضاء الهيئة بمداهمة المنزل ... ثم قام المدعى عليه عدنان بضربه ركلا بالقدم واليد في مناطق متفرقة من الجسم وبعد نقله إلى مركز الهيئة ... توفي داخل مركز الهيئة بسبب ضربه على حجاج عينه اليمنى ... لذا أطلب قتل المدعى عليهما محمد بن ناصر بن موسى وعدنان بن محمد بن يوسف قصاصا ... كما أطلب تعزير بقية الأعضاء المشاركين بالسجن والجلد ... كما أجاب عدنان بن يوسف بقوله ما ذكره المدعي من المداهمة صحيح بسبب ترويج الخمور

الختم الرسمي | قاضي مشارك | قاضي مشارك | رئيس الجلسة

عبدالرحمن بن عبدالعزيز التويجري | عبدالرحمن بن عبدالعزيز الدريهم | سعد بن محمد الهزاني

وزارة العدل

الحريصي، وأنهم تعرفوا على عضوي الهيئة بندر العثيمين وعبدالحميد الشثري، وقالوا بأنهما كانا يضربان الضحية سلمان، كما أفادوا بأن (عدنان اليوسف كان يقوم بضرب المتوفى بشدة بيده وقدمه، واستخدم حديدة في ضربه) ولكنهم لم يتعرفوا على البقية، لأنهم كانوا (ملثمين!). في حين أفاد أحد أقارب الضحية وكان من بين من اعتقل بأنه شاهد عدداً من رجال الهيئة يضربون الضحية، وبينهم عادل شاهين عضو الهيئة الذي كان يقوم بركل المتوفى بقدمه (أثناء وجودهم بمركز الهيئة بعد القبض). زد على ذلك فإن صك الحكم، يؤكد أن العسكري المرافق للهيئة وهو (أحمد الطليان) أفاد بـ (أن جميع أعضاء الهيئة شاركوا في ضرب المقبوض عليهم).. أي بمن فيهم محمد موسى، في حين أن عبدالحميد الشثري، وهو عضو الهيئة، وهو متهم، حرر محضراً بالحاضرين شطب منه إسم المتهمين الأساسيين محمد موسى وعدنان يوسف.

وبدأ الصك يستشهد بأقوال أعضاء في الهيئة، في مؤامرة واضحة، وكلهم يقولون بأن المتهمين الأساسيين لم يكونا موجودين! مع أن ثلاثة منهم على الأقل وهم عدنان يوسف، وفهد السحين وعبدالرحمن العيسى اعترفوا بأن محمد موسى كان موجوداً وساهم في الهجوم والضرب، مما يعني أن رجال الهيئة ليس فقط كاذبين، بل يفتقدون الحس المسؤول، وهم بممارساتهم أقل من أن يتركوا في جهاز له سمة دينية، بل كان يجب تعزيرهم وسجنهم لكذبهم وحلفهم بالباطل.

فعضو الهيئة فلاج الفلاج، المتهم هو الآخر بالإعتداء على سلمان وهو أحد المهاجمين على منزل الضحية، هذا المجرم وبطريقة حاميها حراميها، وإذا كان خصمك القاضي وشاهد الزور هو المجرم فلا تنتظر حقاً، شطب اسم المتهمين الأساسيين من قائمة المهاجمين، وكذلك فعل أعضاء الهيئة المتهمون في القضية والمشاركون في الجرم: ناصر العبدالله، وفهد السحيم، وفهد البشر، وعيد المطيري وعبدالرحمن العيسى، وعبدالعزيز الضاحي وتميم الكليفيخ، فهؤلاء كلهم اتفقوا على إخراج المتهمين الأساسيين من دائرة الحضور والمشاركة في الهجوم من أساسها، وهو أمرٌ لم يزعمه المتهمان: عدنان يوسف لنفسه، ولم ينفه بالكامل بعد أن جوبه بالحقائق محمد موسى! ولكن القضاء الأعمى يريد تبرئتهما من الأساس، فالقاضي ورجل الهيئة والمجرمون الذين أصبحوا شهوداً كلهم اتفقوا على أمر واحد وهو تبرئة المجرمين لكي (يضيع دم الضحية بين قبائل الهيئة) التي تتغطى بالشرع وتمارس نقيضه، وتوغل في دماء المواطنين والإعتداء على أعراضهم.

ومع كل هذه التخريجات، فإن رجال الهيئة ـ لازالوا حتى الآن ـ في دائرة الإتهام، فهناك قتيل، وهناك متهمون بالقتل، وكلهم شاركوا في الضرب، وبالتالي لا بدّ أن يكونوا كلهم إما متساوين في الجرم، أو أن أحداً منهم يُنسب اليه القتل ويحكم على البقية بالسجن. مع ملاحظة أن بعض المهاجمين من رجال الهيئة كانوا ملثمين شأنهم شأن أية عصابة مجرمة، كما أن بعض المتهمين ـ مثل عبدالرحمن العيسى ـ والذي سبق له أن أكد أن محمد بن موسى كان مشاركاً في الهجوم والإعتداء على الضحية سلمان الحريصي، أعيد التحقيق معه مجدداً لينفي حضور محمد بن موسى، أي ليغير أقواله ويعطي القضاة فرصة لإنقاذ رقبته من القتل، وهو ما كان يريده القضاة أنفسهم، لأن رجال الهيئة والقضاة (أبناء عم!) يعملون في ذات الحقل الديني الوهابي المتطرف، وبينهما صلات عائلية وقبلية ومصالح، ثم إن النظام السياسي يظللهما معاً ويدافع عنهما، وبالتالي فإن إدانة رجال الهيئة ـ من وجهة نظر القضاة ـ تأتي بمفاسد كبيرة على التيار الوهابي المتطرف المسيطر على الدولة والخانق للمجتمع.

لم يأبه القضاة الوهابيون لأقوال خالد كعبي، وهو أحد المعتقلين في هجوم الهيئة، والتي جاء فيها ـ كما يؤكد صك الحكم:

أشهد بأنني شاهدت هذا الحاضر، ويشير الى محمد الموسى، وهو يقوم بضرب جميع الموجودين في الصالة العلوية من المنزل، ومن بينهم أنا، حيث كان يقوم بركلنا بقدمه، وقد شاهدته وهو يقوم بضرب سلمان برجله على بطنه والجزء الأعلى من جسده، ولا أعرف كم عدد الضربات ولا أستطيع تحديد موقع الضرب بالضبط، إلا أن سلمان كان على جانبه الأيمن، فالذي أتصور أنه كان يضربه على جانبه الأيسر، ثم شاهدت في سلمان بعد نزولنا تورم في عينه اليمنى.

حكم قراقوش: براءة المتهمين!

بعد عدة جلسات من المرافعات والنقاشات، أطلق القاضي سعد بن محمد الهزاني، وبحضور قاضيين مشاركين: عبدالرحمن بن عبدالعزيز التويجري، وعبدالرحمن الدريهم، أطلق حكمه المذهل والعجيب، والذي جاء فيه:

(١) رفض القاضي شهادة أعضاء الهيئة المشاركين في الهجوم والضرب، والمتعلقة بالمتهم الأساس محمد بن موسى، والذي زعم أنه لم يكن حاضراً، حيث أفادوا بحضوره، وبرر القاضي رفضه بأن أعضاء الهيئة الذين قالوا بمشاهدتهم لمحمد بن موسى هم متهمون في القضية، وأنهم يدافعون عن أنفسهم باتهام غيرهم، وغير ذلك من قبيل أنهم لم يحددوا موقع الضرب الذي أدّى الى الوفاة!

(٢) أسقط القاضي شهادة خالد كعبي، وهو أحد المعتقلين والمعتدى عليهم من رجال الهيئة، والذي يتهم فيها محمد بن موسى بقتل الضحية، وبررالقاضي بأن المعتقل (فاسق) لا تقبل شهادته لأنه يتعاطى الخمور، وأنه (زعم) بأنه تعرض للضرب!، وأنه لم يحدد موقع ضرب الضحية الذي أدى الى الوفاة!.

(٣) رفض القاضي نتائج التحقيق الرسمية التي تقول بإدانة المدّعى عليهما محمد بن موسى وعدنان يوسف، وقال بأن ذلك لا دليل عليهما. وقال القاضي بأن سبب القتل ضربة في العين، (فكيف ينسب القتل العمد والعدوان لإثنين). إن هذا المنطق لا يقوله قاض، ولا حتى طفل يعمل في حقل القضاء. وبالرغم من الحديث الكثير الذي تضمنته حيثيات الحكم من وجود آلات حادة (قضيب حديد) استخدم ضد الضحية وغيره أدت الى الوفاة، قال القاضي: (لم يذكر لا من خلال التحقيق ولا من خلال أطراف القضية استعمال آلة في ضرب المتوفى) ليصل الى النتيجة العبقرية المخالفة لتقرير الطب الشرعي: (أن المتوفى تعرض للضرب على رأسه بالقدم، فلا الآلة قاتلة ولا الموضع مقتل، فالرأس ليس من المقاتل، إذا كان الضرب بلا آلة)!

(٤) لم يأبه القاضي للتحقيق الرسمي لعينة دم محمد موسى والتي وجدت في بيت الضحية وهي تؤكد وجوده في الهجوم ومشاركته في الضرب والتعذيب. كما لم يقبل القضاة شهود كثيرين بحجة إنهم إما متعاطفين مع الضحية أو من المقربين منه.

(٥) اتخذ القاضي موقع المحامي عن المتهمين، فقال بأن القتل إن كان حدث! فهو غير متعمّد: (على فرض ثبوت قيام أحد المدعى عليهما بضرب المتوفى بقدمه على رأسه فلا يعني ذلك أنه عمد الى قتله، لأن العمدية يستدل عليها أما بالآلة وإما بموضع القتل، وكلاهما منعدم في هذه القضية).

(٦) وفي الأخير يصل القاضي الى نقطة الحسم، فيقول بأن (المدعي لم يقدم بيّنة على دعواه. لذا أفهمناه بأن له يمين المدعى عليهما على نفي دعواه، فقال إنني لا ارغب إيمانهما وقد أبدى المدعى عليهما استعدادهما ببذل اليمين)! ما شاء الله، يقتلون، ثم يحلفون بأنهم لم يفعلوا وهم كاذبون، ليصبحوا برءاء في حكم القاضي الوهابي الذي أسقط كل المعلومات ولم يحقق في شيء.

(٦) وهكذا أسقط القاضي الدعوى من أساسها، فقرر: (بناء على كل ما تقدم، فقد صرفنا النظر عن دعوى المدعي بقتل المدعى عليهما محمد بن موسى وعدنان بن يوسف وأخلينا سبيل المدعى عليهما من الدعوى، وأفهمنا المدعي بأن لموكليه يمين المدعى عليهما على نفي دعواهم متى شاؤوا وبذلك حكمنا، كما جرى إفهام المدعي بأن دعواه بتعزير بقيّة أعضاء الهيئة ليست من اختصاص هذه المحكمة).

والنتيجة النهائية، فإن دم الرجل ذهب سدى، والمتهمون أطلق سراحهم، ولم يؤنّبوا رغم اعترافهم بالضرب والإيذاء وخرق القانون وغير ذلك، لأن ذلك ليس من اختصاص المحكمة، ولا يبدو أنه توجد محكمة تحاكم عصابات هيئة الأمر بالمعروف، فهم فوق الحساب، الى أن وصل الامر الى القتل، أما ما دون ذلك فلا تقبل فيه دعوى! كل ما حصل عليه أهل الضحية هو: إن شئتم أن يحلف لكم المتهمان بأنهما لم يقتلا إبنكم فعلنا ذلك، وإن لم تقبلوا فاشربوا ماء البحر!

أجار الله مواطنينا من هذا القضاء الفاسد، ومن طغمة الوهابية المتطرّفة، وحسبنا الله ونعم الوكيل!

لائحة الإعتراض على تبرئة القتلة من أعضاء (الهيئات)

القضاة جهلة ومتحيّزون ورفضوا كل أدلّة الإدانة للمجرمين

إعداد: محمد السباعي

بناء على الحكم الذي أسقط الدعوى ضد مجرمي رجال الهيئة وإطلاق سراحهم، تقدّم المدافعون عن الضحية سلمان حريصي باعتراض الى محكمة التمييز، استغرق ٣٣ صفحة، بين فيه تحيّز القضاء ومناكفته لأسباب العدالة وخروجه عن المألوف في التعاطي مع الأمور، وإغفاله الحقائق وعدم البناء عليها، وغير ذلك. ولأن بيان الإعتراض طويل، آثرنا التركيز على بعض مقاطعه الأساسية. لقد حدد بيان الإعتراض مخالفة حكم القاضي بإسقاط الدعوى وبالتالي تبرئة المجرمين في أربع قضايا نأتي اليها تباعاً.

أولاً: مخالفة الصك لما جاء في وقائع الجلسات

جاء في الصك ما نصه: (ففي اليوم الثلاثاء الموافق ٢٥/١٠/ ١٤٢٨ هـ، افتتحت الجلسة ٤٢:١٢ وفيها حضر...) فيخال لمن يقرأ هذا الصك، أن هذه الجلسة هي أولى جلسات المحاكمة، والحق أنها بهذا التاريخ تُعد الثانية وليست الأولى، فالأولى قد سبقتها بأسبوع كامل حيث كانت في يوم الثلاثاء الموافق ١٨/١٠/ ١٤٢٨ هـ، تم فيها تقديمي لصحيفة الدعوى، حيث أنني تلوتها وسلمتها بحضور القضاة جميعهم وحضور المتهمين ووكيلهم.

لماذا تم إسقاط جلسة ١٨/١٠/، من ديباجة الصك؟

وفي (صك الحكم جاء) (وفي يوم الثلاثاء ١٠/١١/ ١٤٢٨ هـ فتحت الجلسة وقد جرى تأمل أوراق المعاملة... ورفعت الجلسة للدراسة، وفي نفس اليوم فتحت الجلسة وفيها حضر...الخ) والحق أن الجلسة بهذه الصياغة لم ترفع للدراسة ولم تفتح في نفس يوم الثلاثاء ١٠/١١/ ١٤٢٨ هـ، ولم يتم إشعارنا برفع الجلسة ولا باستئنافها... لم يكن هناك إشارة إلى الوقت كما كان عليه جلسة ٢٥/١٠/ ١٤٢٨ هـ... يتخلل تلك الجلستين جلسة أخرى بتاريخ ٣/١١/ ١٤٢٨ هـ، حالها كحال الجلسة الأولى، تم إسقاطها من ديباجة الصك.

المطلع لصك الحكم لا يجد إشارة لصحيفة الدعوى بل كل ما هناك عبارات قوليه (ادعى الوكيل الشرعي على الحاضرين معه قائلاً، وأطلب، ونحوهما) وكأن الطلبات والدفوع بالمخاصمة لم تقدم مكتوبة، وهي أحق بأن تدرس ويتأمل فيها وأن يُشار إليها، بل أبعد من ذلك هي أحق أن يرد عليها بتفاصيلها من قبل الخصوم ومن قبل القضاة، وهذا الذي لم يحدث. عند استعراضنا لتواريخ جلسات المحاكمة الفعلية (نجدها) على النحو التالي:

الجلسة الأولى كانت بتاريخ ١٨/١٠/ ١٤٢٨ هـ، وقد حضر فيها جميع أصحاب الفضيلة القضاة، أما الجلسة الثانية فقد كانت بتاريخ ٢٥/١٠/ ١٤٢٨ هـ، والذي حضر فيها هو فضيلة الشيخ رئيس الجلسة سعد بن محمد الهزاني فقط، مع أن هذا مخالف لنص المادة السابعة]والمادة ١٢٩ من نظام الإجراءات الجزائية.

أما الجلسة الثالثة فكانت بتاريخ ٣/١١/ ١٤٢٨ هـ، وتم فيها تأجيل جلسة المحاكمة، الى الجلسة الرابعة وهي التي كانت بتاريخ ١٠/١١/ ١٤٢٨ هـ، وفيها تم تأمل أوراق القضية، حتى رفعت إلى الجلسة الخامسة والتي كانت بتاريخ ١٧/١١/ ١٤٢٨ هـ، وهي الجلسة التي سبقت جلسة النطق بالحكم، وهي الجلسة السادسة والتي كانت بتاريخ ١٨/١١/ ١٤٢٨ هـ.

ثانياً: إغفال مصدّري الحكم (القضاة) الدفوع الموضوعية المنتجة آثارها في الدعوى

تقدمت بصحيفة دعوى تتضمن طلبات، ودفوعاً موضوعية، إلا أن هذه الصحيفة قد تم إغفال ما جاء فيها من قبل أصحاب الفضيلة، وعلى وجه الخصوص الدفوع إذ أنها محور هام ترتكز عليها شرعية المداهمة والتي نتج عنها مقتل مورث موكلي. إن موت المجني عليه سلمان، لم يكن نتيجة حادث سير ولا مرض عُضال، وإنما كان مقتله ظلماً وعدواناً بفعل جناة يعيشون في محيطنا ومؤتمنون على أعراضنا ودمائنا.

قتلوا الضحية لشبهة!:

إن المجني عليه سلمان، ينعم بنعمة الإسلام والأمن في بلاد المسلمين الآمنين، محتفظاً بعصمة ماله وعرضه ودمه، ولكنه انتقل إلى رحمة ربه مقتولاً مظلوما، تاركاً خلفه أبويه وطفله اليتم، على ضعفهما وحاجتهم إليه. لماذا قتل سلمان؟.. من قتله؟ إن الذي قتل سلمان هم أفراد موظفون في جهاز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، (وهم) مقيدون كسائر موظفيّ الدولة بأحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية، ولكنهم جاوْوا بما يخالفهما. أيّ حق دفع هؤلاء الجناة ليقتلوا نفساً حرم الله قتلها؟ الإجابة وردت في أقوال المتهمين (وهي:) شبهة تعاطي الخمور وبيعها؟ فقط مجرد شبهة! ومع أنها لو ثبتت ما كان حلال الدم، فالعقوبة في حال ثبوت تلك الشبهة مختلف.

هل ثبت حقاً أن سلمان يتعاطى الخمور ويبيعها؟ الجواب بكل تأكيد لا، فقد أثبت تقرير السموم خلو دمه من المخدرات والمسكرات، وهذا التقرير محفوظ في أوراق الدعوى وملفات هيئة التحقيق والإدعاء العام. هل ثبت حقاً أنه يبيعها؟ الجواب كسابقه لا، لم يثبت ذلك. إذن لم يثبت ما يوجب

قتله شرعاً، وعلى افتراض أنه ثبت ما يوجب قتله، هل أعضاء جهاز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قضاة يصدرون الأحكام؟ أم هل هم منفذون لها إن صدرت؟.. المادة ٢٦ الفقرة ٦ من نظام الإجراءات الجزائية، اعتبرتهم من رجال الضبط الجنائي، أي أنهم ليسوا بقضاة ولا منفذين أحكام، ولا يمثلون سلطة اتهام ولا إدعاء.

لقد ابتدأ (الجناة) قتله في بيته، وحملوه معهم إلى دائرة حكومية حتى أجهزوا عليه فيها! أمام إخوته وأهله وأصحابه، وتمّ ذلك بليّ أعناق المشروعية، والقفز على النصوص الشرعية والنظامية، لقد قتلوه بإسم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

الله عز وجل يقول: (يا أيها الذين أمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها)، وهم يقولون، لا.. بل نتسوّر الجدار ونكسر الأبواب الداخلية ونقتحم المنزل بحرمته وحرمة أهله، ونبطش بمن يعترض طريقنا كل ذلك في سبيل الإنكار وبحجة مقاومة رجال الهيئة؟

لقد احتمى هؤلاء الجناة ببيت العنكبوت، وهم يعللون فعلهم المشين وجريمتهم النكراء، بأن من كان في البيت الذي داهموه واقتحموه، يحملون السواطير ويرمون بالزجاج وسواتر الحديد عليهم، وإنهم بهذا قاموا بمقاومة رجال الهيئة وهم رجال سلطة، وهي أقوال يدفعون بها عن أنفسهم.

لم يتورع الجناة عن تهويل الحدث زوراً وبهتانا.. فهذا الجاني عدنان بن يوسف.. يقول: (وكان أهل الحيّ تجمهروا، وقاموا برميّ الحجارة على أهل المنزل بسبب ما يلحقهم من أذى). سبحانك ربيّ هذا بهتان عظيم.. هل كان هذا الأذى حالاً في اللحظة الذي تمت بها المداهمة، أم أنه أذى قديم؟ كيف عرف أن الأذى قد طالهم، وهو في قلب المداهمة؟.. ألا توجد قنوات رسمية تدفع الأذى عنهم بدلاً من الرمي بالحجارة والذي لم يأت إلا بمجيئكم!.. لفق الجاني عدنان بن يوسف قوله السابق لكي يجعل له ولبقية الجناة مخرجاً يعلل فيه دخولهم للمنزل (عبر) تسوّر للجدار وخلع وكسر للأبواب الداخلية. وأقحم أهل حيّ بكامله مع حجارتهم في قضية لا ناقة لهم فيها ولا جمل، حتى يسمحوا لأنفسهم بالدخول.

أ- بطلان قواعد التفتيش ويتمثل في:

١ – لا بد أن يتم التفتيش بطريقة تحفظ كرامة الإنسان ولا تلحق به أذى بدنياً أو معنوياً (حسب المادة ١/٤١ والمادة ٢/٣٤).. والملاحظ على ما قام به الجناة هو عدم مراعاتهم لهذه القاعدة النظامية.. فقتل المجني عليه عمداً وعدوانا من الجناة الأصليين، والمشتركين بالتسبب في قتله، يتنافى مع (ذلك).

٢ – يجب أن يراعي التفتيش الآداب الشرعية دون تجاوز للحدود أو مخالفة الأنظمة وأن يكون دخول المنازل من أبوابها (المادة ١٠/٤١من نظام الاجراءات الجزائية والمادة ٣٧ من النظام الأساسي...) وهذا ما تم خرقه من قبل الجناة، إذا تم تسور المنزل وخلع الأبواب الداخلية، والدخول في الصالة العلوية للمنزل، والابتداء في قتل المجني عليه بدون أدنى شفقة ولا رحمة.

٣ – يجب اصطحاب امرأة عند تفتيش منزل به نساء (المادة ٥٣، والمادة ٢٦)... وهذه القاعدة كسابقتها، تم خرقها من قبل الجناة، إذا أن منزل المجني عليه، كان به نساء من محارم المجني عليه وقت التفتيش، الأمر الذي سبب الرعب في نفوس النساء والأطفال وهتك الحرمة.. بل لم يمكّنَ النساء محارم المجني عليه من مغادرة المنزل.

٤ – يجب أن يكون تفتيش المساكن من بعد شروق الشمس وقبل غروبها (المادة ٥١)... وهذه القاعدة كان نصيبها الخرق كسابقاتها، فقد تمت مداهمة منزل المجني عليه في تمام الساعة الثامنة من مساء يوم الأربعاء تاريخ ٦/٥/ ١٤٢٨ هـ.

٥ – (المادة ٨٠) تؤكد على أن الغاية من التفتيش هو ضبط ما يحوزه المتهم من أشياء تفيد في كشف الحقيقة، هذا إذا سلمنا جدلاً بصحة المداهمة رغم بطلانها شرعاً ونظاماً أو أن المجني عليه كان متهماً.. وليست إزهاق روح المجني عليه، والتي تمت بالفعل نتيجة لهذا التفتيش والمداهمة برمتها.

إن عدم احترام ومراعاة أحكام التفتيش يترتب عليه بطلانه.

ب – بطلان إجراء التفتيش لعدم الاختصاص ويتمثل في الآتي:

(يشترط) أن يصدر أمر التفتيش من قبل هيئة الادعاء والتحقيق العام باعتبارها صاحبة الاختصاص الأصيل (المواد ٤١، ٨٠، من نظام الإجراءات الجزائية، والمادة ١/٤١ من مشروع اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية). هذا القيد النظامي قد تمت مخالفته من قبل الجناة، فهم لا يحملون إذناً صادراً من هيئة التحقيق والإدعاء العام، ولا يملكون حجّة شرعية ونظامية في مداهمتهم لمنزل المجني عليه تسوغ لهم تلك المداهمة، وإنما يحتجون بإذن صادر من أمارة منطقة الرياض، وهذا الإذن لم نره في جلسات المحاكمة، ولم يرونه لأصحاب البيت المداهم، وإن صح وجوده فهو يخالف نظام الإجراءات الجزائية، وبالتالي فهو في حكم الباطل نظاماً، فأمارة منطقة الرياض لا تملك المسوّغ نظاماً بإصدار أوامر تفتيش وإنما صاحبة الاختصاص الأصيل هي هيئة التحقيق والإدعاء العام بحسب النصوص النظامية السابق ذكرها.

ثالثاً: الطعن في تسبيب الحكم شكلاً وموضوعاً

حفل حكم المحكمة بالعديد من المخالفات النظامية والتي تتمثل في الشكل الواجب إتباعه بحسب ما ورد في الأنظمة ذات العلاقة من نصوص.

أ ـ بطلان الحكم شكلاً:

١ ـ الدفع ببطلان الحكم بعدم الاختصاص في الإدعاء على بقية المتهمين المذكورين في صحيفة الدعوى، وذلك لمخالفته لصريح المادة ١٣٣ من نظام الإجراءات الجزائية.. والحق أن اشتراكهم في جريمة القتل تسبباً هو من المسائل التي يقف عليها الحكم بالدعوى، ومع هذا كله لم يتم استدعاء بقية الجناة ولم يخضعوا للمحاكمة... ولأن وحدة الجريمة هي الرابط المشترك بينهم، فإنه يثبت اختصاص المحكمة العامة الموضوعي في حقهم، كون موضوع الدعوى هو القتل العمد (المادة ١٢٩).

٢ ـ بطلان الحكم لمخالفته ما جاء في تنظيم جلسات المحاكمة (المادة ١٥٦).. إذ تم إسقاط جلسات فعلية للمحاكمة.

٣ ـ بطلان الحكم لمخالفته، ما جاء في نص المادة السابعة والتي أكدت على حضور القضاة لجميع جلسات المحاكم، وهذا لم يحدث في بعض جلسات المحاكم.

٤ ـ بطلان الحكم لمخالفته، ما جاء في نص المادة ١٥٧ والتي تنص على وجوب حضور المدعي العام في جلسات المحكمة في الجرائم الكبيرة وهو قيد وجوبي، وبالتالي انعدام هذا القيد يترتب عليه بطلان المحاكمة.. فطوال مدة المحاكمة وبجلساتها المتعاقبة لم نجد للمدعي العام أي حضور، بل لم نشاهده إطلاقاً.

٥ ـ بطلان الحكم لمخالفته، ما جاء في نص المادة ١٨٢، إذ أن الحكم صدر دونما إشارة إلى صدوره بأغلبية القضاة أم بإجماعهم؟، علاوة على أن النطق بالحكم لم يكن في جلسة علنية، كما نصت على ذلك المادة سالفة الذكر.

ب ـ بطلان الحكم موضوعاً:

جاء في الأسباب التي بني عليها الحكم، وتم بموجبها صرف النظر عن الدعوى المقامة على المتهمين، جملة من الأسباب الباطلة بطلاناً مطلقاً لمخالفتها صريح القرآن والسنّة وإجماع العلماء، فضلاً عن المخالفات النظامية:

التسبيب الأول: يرى أصحاب الفضيلة مصدريّ الحكم أن شهادة أعضاء الهيئة على بعضهم غير موصولة لأسباب خمسة هي:

١– أن (هؤلاء الأعضاء متهمون في القضية فهم بشهادتهم يدفعون عن أنفسهم). واضح من عبارة (يدفعون عن أنفسهم) أنها مؤسسة على قاعدة (دفع الضر وجلب النفع) في الشهادة، وهذه القاعدة لا تصلح أن تكون قادحاً في شهادة المتهمين على بعضهم البعض.. والضابط في ذلك هو (وحدة الجريمة)، فجميعهم شركاء فيها... لأنهم إن قالوا: لم نشاهد المتهمين يضربون المجني عليه، كان من صالحنا كمدعين وفقاً لهذه القاعدة: أن نقدح في شهادة نفيهم للجريمة ونؤسسها على أنهم بهذه الشهادة إنما يدفعون عن أنفسهم جميعاً لأننا نملك أدلة قطعية تعضد الشهادة وتسندها، وإن قالوا شهدنا على المتهمين بأنهم ضربوا المجني عليه حتى مات، قلنا ذلك اعتراف منهم على بعضهم البعض، والقول بخلاف ذلك ينافي ما هو مقرر لدى فقهاء الشريعة، وينافي المنطق والعقل، فالشهادة التي ترد منهم ويقدح فيها هي ما تجلب لهم النفع وترد عنهم الضر، فهم جميعاً شركاء في فرقة المداهمة، فشهادة أحدهم للآخر فكأنما يشهد لنفسه ويدفع عنها، ولكن شهادة بعضهم على البعض بارتكاب الجريمة هي بمثابة الإقرار، ولو قلنا بما يقوله مصدري الحكم بأن الشركاء في الجريمة إذا شهد بعضهم على بعض فأنهم يدفعون عن أنفسهم، لما أقيم لله ولا لعباده حق، فمثلاً لو أن هناك جريمة وقعت من خمسة أشخاص، شهد فيها ثلاثة على اثنين بأنهم من باشر الركن المادي للجريمة، هل نقول هذه الشهادة باطلة لأن الثلاثة إنما يدفعون عن أنفسهم ضرر إيقاع العقوبة عليهم؟

٢ ـ أنهم تناقضوا في شهادتهم. المتأمل في صك الحكم يجد أن مصدريه قد استخدموا عبارة (إعادة التحقيق) ست مرات.. هل في ذلك إشارة لنا كمدعين أو لمحكمة التمييز، بأن هؤلاء المتهمين قد وقعوا في إكراه، مما غيّر أقوالهم فأصبحت متناقضة؟. وما الضير أن يعاد التحقيق معهم لأكثر من مرة؟ هل يوجد في النظام ما يمنع ذلك؟، بل على العكس أكدت المادة ١٠١/٦ على أن للمحقق تكرار استجواب المتهم إذا اقتضى التحقيق ذلك. كما أنه لا يتفق عقلاً أن يعترف المتهم في أول استجواب له؟!.. الجناة في بداية التحقيق أنكروا، وبعد ما تمت مواجهتهم بالأدلة الجوهرية ـ التي تجاهلتها المحكمة ـ أقرّوا واعترف بعضهم على بعض.

٣ ـ (إن المدعي اعتبرهم خصوماً له حسب ما جاء في دعواه وطلبه تعزيرهم).. نقول: وما الضير في هذا، نعم هم خصوم، وطالبنا ولا زلنا نطالب بتطبيق العقوبة المقررة عليهم شرعاً، وهل لأنهم خصوم لنا ترد شهادتهم؟ وعلى افتراض أن بيننا وبين هؤلاء خصومة أو عداوة، فشهادة العدو لعدوه تقبل ولا ترد ويعمل بها كما هو مقرر لدى فقهاء الشريعة الإسلامية وهي مسألة أشهر من أن تعرف.

٤ ـ أن (ذوي القتيل شهدوا على هؤلاء الأعضاء أنهم شاهدوهم وهم يضربون المتوفى).. نقول: (هل) لأنّ ذوي القتيل الحاضرين شهدوا الجريمة والجناة متلبسين بها، أصبحت شهادتهم على أولئك الأعضاء مانعاً يقدح به في صحة أقوال الجناة واعتراف بعضهم على بعض، بدلاً من أن تكون شهادة على واقعة يعضد بها شهادة الجناة أنفسهم على بعضهم البعض، (وبالتالي) أصبحت مخرجاً لبراءة الجناة؟ ... أتعلمون لماذا وقع مصدرو الحكم في هذه التناقضات وهذا الجهل؟ لسبب واحد، أنهم تركوا وأغفلوا وتجاهلوا البينة الموصولة والقرائن القطعية التي تدل على ارتكاب الجناة لجريمتهم، وتفرّغوا في البحث عن قوادح الشهادة، بهدف أن يعضدوا حكمهم.

٥ ـ أنه (لم يرد في شهادتهم تحديد موقع الضرب الذي أدى إلى الوفاة).. كيف عرف أصحاب الفضيلة بأن المتهمين في اعترافاتهم لم يحددوا موقع الضرب؟ هل شهدوا أمامهم في مجلس الحكم وفي مواجهتنا كخصوم، إن كانوا قد شهدوا أمامهم، فأين شهادتهم في الصك وفي أي جلسة كانت تلك الشهادة التي سمعوها ودونوها؟ وإن لم يكن حضروا فكيف عرفوا بتلك الشهادة؟ بكل تأكيد سوف يكون عن طريق ملف التحقيق. إن كان (كذلك) لماذا يُغض الطرف عن أقوال المتهمين: عبدالرحمن العيسى، وفهد السحيم، وعبد الحميد الشثري، وبندر العثيمين وخالد الشهري، وتميم الكليفيخ، وفلاج الفلاج، الواردة في ملفات التحقيق والتي توافقت بجملتها على أن الجناة محمد بن موسى وعدنان بن يوسف قد تناوبا على المجني عليه بالضرب في مناطق متفرقة من جسمه ورأسه بقدميهما وأيديهما، بضربات متوالية وعنيفة تنم عن قصد جنائي، وأين هم عن التقرير الطبي الشرعي والذي اثبت سبب الوفاة بأدلة علمية منطقية تتفق مع تلك الأقوال والمشاهدات، أم أن الأقوال في ملفات التحقيق والتي انشغل القضاة بخلق قوادح لها قد تمت بانتقائية مريبة.

٦ ـ (جاء) في الصفحة السادسة من الصك (وأما ما جاء في شهادة الشاهد خالد الكعبي فهي غير موصلة لأن المذكور ممن ادعى تعرضه للضرب، لأنه سبق أن نفى وجود المدعى عليه محمد بن موسى حسب محضر التعرف المشار إليه سابقاً كما أنه لم يحدد موقع الضرب الذي أدى إلى الوفاة، مع أن المذكور متهم في القضية، وقد أقيمت عليه دعوى بالتستر على التصنيع وتعاطي الخمر وهذا مسقط لشهادته)، وأمام هذا الجزئية من الحكم نسوق لكم الأدلة على بطلانها كحال الحكم برمته في النحو التالي:

١– لا يعد الضرب من الموانع الشرعية والقوادح في الشهادة، وبالتالي هي شهادة موصولة ولا ترد.. ليأتوا لنا بسند واحد على صحة ما ذكروه، فلا دليل شرعي على ذلك ولا نظاميّ.

٢– محضر التعرف على المتهمين، ليس من الأدلة، وإنما هو من الدلائل، فلا يصلح دليلاً أساسيا على نفي التهمة وإنما يمكن به تعزيز أدلة الثبوت وهذا من المسلمات في الأدلة الجنائية، فالدلائل لا ترتقي إلى مرتبة الدليل، والسبب أن الاستنتاج في الدلائل يكون على سبيل الاحتمال فتقبل الواقعة أكثر من تفسير، وخصوصاً أن المتهم محمد بن موسى كان ملثماً كما ذكر ذلك زملائه في شهادتهم عليه. بينما الدليل يستنتج على سبيل اليقين والجزم.. كل حكم بنفي التهمة بني على الدلائل وحدها هو حكم باطل لأن اقتناع القاضي في هذه الحالة بني على الاحتمال لا على اليقين. لماذا يغفل القضاة الأدلة ويلتفتون للدلائل؟ (هناك) تغييب مطلق لأدلة قاطعة لعل من أهمها علاوة على شهادة الشهود، تقرير الأدلة الجنائية رقم ٧٨٣–١١ لعام ١٤٢٨ والذي تضمن تطابق الأنماط الوراثية لعينة الدم لمحمد بن موسى مع الأنماط الوراثية للعينة المأخوذة من مغسلة في الدور العلوي من منزل المجني عليه، والذي فيه إثبات تام وقرينة قاطعة على تواجد الجاني محمد بن موسى في وقت المداهمة ومباشرته لقتل المجني عليه ظلماً وعدواناً بمشاركة زميله الجاني عدنان بن يوسف؟ والذي يعضد ويؤكد صحة شهادة بقية الأعضاء المشاركين على قيامهم بمباشرة الركن المادي للجريمة؟ ومع ذلك كله لا نجد لهذه الأدلة الواضحة أي اعتبار، وإنما نجد مصدري الحكم يستندون على الإحتمالات والظن دونما اليقين والجزم، ولا شك أن في هذا كله مساس بمبدأ الحياد، والذي يُعد مبدأ أصيلا في التقاضي.

٣- أما بخصوص القول بأن الشاهد خالد الكعبي، متهماً في القضية، وقد أقيمت عليه دعوى بالتستر على التصنيع وتعاطيً الخمر وأن هذا مسقط لشهادته، فنقول رداً على ذلك، أن هذا التسبيب باطل بطلاناً مطلقاً، كحال الحكم برمته، وهو كالقول باتهام المجني عليه والذي راح ضحية هذا الاتهام، ولكنها أقوال، تطلق جزافاً.. نقول لأصحاب الفضيلة القضاة مصدري الحكم: إلينا بالبينة على أن الشاهد خالد الكعبي متهم؟ أين سند الاتهام؟ لا يوجد. أين الدعوى التي أقيمت على الشاهد خالد الكعبي؟ في أي محكمة أقيمت؟ هل صدر بها حكم أم لا؟ إن صدر بها حكم، هل الحكم كان ببراءته من دعوى التستر على التصنيع وتعاطي الخمر؟ أم بإدانته؟ (إنها) تناقضات وحجج وأقوال يصعب علينا أن ندخلها في قائمة الأحكام، وإنما ندخلها في قائمة الادعاءات، وكأننا لسنا أمام حكم صادر من قضاة يفترض فيهم أن يأخذوا الموقف السلبي والمحايد بين أطراف القضية، حتى نذهل ونكون في حيرة من أمرنا ويُخال لنا كمدعين أننا لا نرد على حكم محكمة، وإنما نرد على لائحة جوابية تقدم بها إلينا محامي المتهمين.

ثالثاً: لا توجد قضية، إتُهم بها الشاهد خالد الكعبي ولا حكم صادر من المحكمة، وإنما هذا القول قد سمعناه من محامي المتهمين في الجلسة، إذ قال أن الشاهد خالد الكعبي متهم بقضية وحكم فيها، رغم نفي الأخير لها، وهذا ما سمعه القضاة وحكموا على أساسه ودونوه في صك حكمهم.

التسبيب الثاني: يرى أصحاب الفضيلة مصدرو الحكم، أن ما جاء في نتيجة التحقيق من إدانة المدعى عليهما بالقتل العمد والعدوان لا دليل عليه لما يلي:

١- (يقولون أن) الثابت من خلال التقرير الطبي أن وفاة المتوفى سلمان كانت بسبب الضربة التي وقعت على عينه، وهي ضربة واحدة، فكيف ينسب القتل العمد العدوان لأثنين؟! نقول رداً على ذلك، لم يرد في التقرير الطبي ما نصه أن سبب الوفاة يعود إلى ضربة وقعت على عين المجني عليه سواء كانت واحدة أو مئة ضربة، ويجب على أصحاب الفضيلة مصدري الحكم أن يعودوا مرة أخرى إلى ما ورد في التقرير الطبيَ حتى يتثبتوا من سبب الوفاة جيداً قبل أن يصدروا أحكامهم.

وهناك فرق بين حجاج العين وبين العين، لأن الحجاج فوق العين، وليس هو العين، فكيف يوعز مصدرو الحكم الضربة إلى العين؟ كما أن التقرير الطبي يثبت لنا موالاة الضربات وفحشها حتى أن أيديهم وأرجلهم قد وصلت إلى قاع المخ، أي أنها قد تجاوزت مرحلة أن تكون جرحاً بسيطاً خارجياً يكون على حاجب العين، إلى جرح عميق أصاب المجني عليه في مقتل، ولا شك أن في ذلك تأكيد على العمدية والقصد.

أما فيما يخص كيف ينسب القتل العمد العدوان لأثنين؟ فعلاوة على أن القضاة في أحكامهم يجب أن لا تبنى على التساؤلات بل على الجزم واليقين، وهذه من المبادئ والمسلمات في القضاء... ورد في التقرير الطبي سالف الذكر... أن عدد السجحات سبعة عشرة، بالإضافة إلى كدمات لم يحصها التقرير، وهذا الكدمات كانت متفرقة ومتداخلة وما يؤكد على كثرتها كونها قد شكلت ما يشبه كيس الصفن بمنطقة العجان، كما أن هذه الكدمات امتدت أيضا إلى ما تحت اليد اليمنى للمجني عليه، وهذا يعطينا إشارة إلى موالاة الضربات وتعددها، وتتفق عقلاً ومنطقاً مع أقوال الشهود على أن المباشر لهذه الأفعال لم يكن شخصاً واحداً بل اثنين.

كما أن هذا يتوافق مع اتفاق الأئمة رحمهم الله (حيث اتفقوا على أنه إذا قام جماعة بقتل شخص واحد في فور واحد بأن توافقت إرادتهم على القتل في وقت الحادث ـ حتى وإن لم يكن هناك اتفاق سابق بينهما على قتله ـ فإن كلاً منهم يعتبر قاتلاً عمداً له، وليس هناك عبرة بالتفاوت بين الجناة في عدد الجراح وفحشها، فإذا أحدث أحدهم جرحاً، والآخر عشرة أو أقل أو أكثر فحشاً فكل منهم مسئول عن القتل العمد مادام قد أحدث جرحاً له دخل في إحداث الوفاة).

٢- (قال القضاة) أنه لم يذكر لا من خلال التحقيق ولا من خلال أقوال أطراف القضية استعمال آلة في ضرب المتوفى بل الذي انتهى إليه التحقيق أن المتوفى تعرض للضرب على رأسه بالقدم فلا آله قاتلة ولا الموضع مقتل، فالرأس ليس من المقاتل إذا كان الضرب بلا آلة (كما قال ابن تيمية).

من المسلمات عند أهل العلم، إن أجماع العلماء هو بمثابة الدليل القطعي على الحكم... إن ولي الأمر نص على وجوب إتباع الإجماع، واعتبر أي حكم يخالف ما جاء به الإجماع باطل بطلاناً مطلقاً ويستحق النقض (المادة ٢٠١). أجمع الأئمة رحمهم الله على أن الضرب بالقدم من الآلات القاتلة في أي موضع كان من جسم الإنسان طالما نتج عنه موته، ومفاد هذا الإجماع يتمثل في أن يكون القتل بفعل الجاني أو الجناة في حالة التعدد، وأن يكون من شأن هذا الفعل إحداث الموت، ولا يشترط أن يكون الفعل من نوع معين لاعتباره قتلاً، فيصح أن يكون ضرباً أو جرحاً أو ذبحاً أو حرقاً أو خنقاً أو تسميماً أو غير ذلك، كما أنه يصح أن يقع الفعل من الجاني مرة واحدة أو يقع على التوالي في مدة طالت أو قصرت.

هل يعقل في زمننا هذا أن لا يكون القدم من الآلات القاتلة أو لا يكون رأس الإنسان موضع مقتل، وقد انتشرت رياضة الدفاع عن النفس بكافة أنواعها كالجودو والكاراتيه وغيرها، إذ نجد أن ممارسيً هذه الرياضة يستطيع الواحد منهم بضربة واحدة بقدمه أو قبضته أن يحول ساتراً إسمنتياً إلى فُتات، وهب أن أحد هؤلاء قام وضرب أحد الأشخاص بقدمه ضربة واحدة فتهشم منها رأسه وقضى نحبه، ورفعت دعوى القتل العمد إلى احد القضاة، لا بل إلى أصحاب الفضيلة ناظريً قضيتنا ومصدريً حكمها، هل إذا احتج القاتل برأي شيخ الإسلام، سيذهب دم المقتول سدى؟

٣- (يقول القضاة) وعلى فرض ثبوت قيام أحد المدعى عليهم بضرب المتوفى بقدمه على رأسه فلا يعني ذلك أنه عمد إلى قتله، لأن العمدية يستدل عليها إما بالآلة، وإما بموضع القتل وكلاهما منعدم في هذه القضية.

من المسلمات لا بل من الأبجديات التي يعرفها كل من درس القضاء.. أن الأحكام لا تبنى على الفرضيات، وأن أي حكم يبنى على فرضية أو احتمال هو حكمُ باطل بإجماع أهل العلم وهذا ما أكدت عليه أيضا الأنظمة القضائية والعدلية في بلادنا، ومع ذلك كله نصطدم في أكثر من موضع في الحكم المتعلق بقضيتنا، أنه في الغالب الأعم منه بني على الظن والاحتمال لا على اليقين والجزم، فهاهم القضاة قد ابتدؤها بمصطلح (وعلى فرض ثبوت) ومصطلح الفرضيات والاحتمالات قد يذكرها وكلاء الدفاع أو المدعون بالحق الخاص، أما أن يذكرها قضاة فإنهم بذكرها قد تحولوا من ساحة القضاء إلى ساحة الدفاع، وهذا بلا شك فيه مساس بأصل ثابت من أصول التقاضي وهو مبدأ الحياد.

وقوف مصدريً الحكم وحديثهم عن الآلات والعمدية فليس في موضعه الصحيح، لأن الحديث عنها يوحي لنا اعتمادهم على جنس الآلة دونما تفصيل لفهم أهل العلم حول جنس الآلة وموضع القتل، أي نعم أن الآلة هي ما يستدل بها على القصد الجنائي والعمدية، ولكنها ليست على إطلاقها ولم يكن هذا فهم أهل العلم، فليس لديهم فقط أن القتل العمد يستدل به بالمحدد أو المثقل، ودونما النظر إلى الآلات الأخرى كاليد أو القدم.. بل فصلوا في ذلك ولم يتركوها سدى... وإلا كان بالإمكان أن يفلت كثير من الجناة من عقوبة القتل، (و) سيحتج من يثبت خصمه أرضاً ويقوم برفسه وركله... بأن خصمه المجني عليه مات بآلة غير قاتله لأن الفقهاء يقولون القتل العمد على إطلاقه لا بد أن يكون بمحدد — كالسيف

أو الرمح أو المسدس – أو يكون بمثقل – كالحجر والخشب – ونحوهما.
٤ ـ يقول أصحاب الفضيلة في الجزء الأخير من أسبابهم لرد الدعوى ما نصه (وأما ما يفيد ما ذكر من أدلة التحقيق فلا أثر لها، لأنها ليس بأدلة على مثل هذه الدعوى..الخ). من الملاحظ عند قراءة صك الحكم بتمعن وبعين ثاقبة وفاحصة، ستصدم القارئ المتمعن بجملة من المتناقضات والغموض وخصوصاً في الأسباب التي بنى عليها مصدرو الحكم حكمهم.
ما يختص بالغموض، هو قولهم (ما ذكر من أدلة التحقيق فلا أثر لها)، ما هي هذه الأدلة التي ليس له أثر في دعوى القتل العمد؟ هل يقصد بها شهادة الشهود، أم التقرير الشرعي الطبي أم تقرير الأدلة الجنائية أم ماذا؟ وما هي الأدلة التي تصلح لمثل هذه الدعوى؟ لا نعلم.
ما يختص بالتناقض، أنهم تارة يأخذون بما جاء في ملف التحقيق من أدلة ويفندونها، وتارة لا يلتفتون لها، بل أنهم يرون (أنها لا تصلح كدليل إدانة)، وفي ذات الوقت (يجعلون منها دليل براءة).
إن قول مصدريَ الحكم بأن الأدلة التي تضمنتها ملفات التحقيق، كالتقرير الطبي الشرعي، وتقرير الأدلة الجنائية واعتراف الجناة، لا تصلح أن تكون دليلاً في مثل هذه الدعوى، يفهم منه أن مصدري الحكم وبغموض منهم يرمون بقصدهم إلى الشهادة، أي أن الشهادة هي الدليل الوحيد الذي يصلح في دعوى القتل العمد، وذلك لأنهم اكتفوا بتفنيد الشهادة والطعن فيها بقوادح، ولأن مدار حكمهم في صرف الدعوى كان يدور حول هذه الشهادة التي خلقوا لها موانع وقوادح لا تنسب إليها فقهاً ونظاماً.. يكون ما يخص تقرير الطبيب الشرعي وتقرير الأدلة الجنائية ليس دليلاً يعتد به في إثبات جريمة القتل العمد بزعمهم.
ماذا قدمنا وماذا قدموا من أدلة؟ نحن قدمنا من الأدلة اعترافات الجناة أنفسهم على بعضهم، ودليل التقرير الطبيّ الشرعي الذي يثبت وفاة المجني عليه نتيجة اعتداء عمديّ، ودليل الأدلة الجنائية على أن الجاني محمد بن موسى كان موجوداً في وقت المداهمة وذلك أثر وجود عينه من دمه في مسرح الجريمة، وهذا يعاضد اعتراف زملائه عليه. ماذا قدم الجناة من أدلة تنفي قتلهم للمجني عليه؟ (مجرد) أقوال فقط!، هذه أدلتهم! بادرهم القضاة بالسؤال، ماذا تقولون في الإدعاء المقدم إليكم؟ قالوا نحن براء مما يقولون.. ولنا أن نسأل هل يعقل أن يبنى دليل براءة على مجرد قول؟ وهل هذا من العدالة والإنصاف بشيء، وفي النهاية يأتيك الحكم بالبراءة؟
إن الحكم الصادر في قضيتنا، هو سابقه قضائية في عدم الأخذ بالأدلة الشرعية والمادية، وإن عدم الأخذ بها لا يتفق مع عصرنا هذا، ولم نشهد لها مثيلاً، وبالتالي نخلص إلى بطلان الحكم لاعتماده على أقوال المتهمين دونما بيّنة أو دليل يدحض أدلتنا، بل أن كل الأدلة تدل بما لا يدع للشك مجالاً صدق البينة، وصدق دعوانا وصحتها، ويؤكد في ذات الوقت على بطلان أقوالهم وضعف بينتهم.
ونخلص فيما تقدمه ذكره، أسباب بطلان الحكم موضوعاً في الآتي:
١– بطلان الحكم لمخالفته ما جاء في صريح القرآن والسنة والإجماع والنصوص النظامية، ويتمثل في بطلان إجراءات المداهمة والتي أصبحت دليلاً يعول عليه الجناة في حق المجني عليه، رغم عدم ثبوت الأدلة..
٢– بطلان الحكم لمخالفته أبسط قواعد الشهادة في الفقه الإسلامي، إذا أنهم جعلوا من أقوال واعترافات المتهمين شهادة وخلقوا لها قوادح وموانع، اتضح منها، جهل القضاة مصدري الحكم في ذلك...
٣– بطلان الحكم لمخالفته الأدلة المستساغة عقلاً، إذ أنهم أغفلوا الأدلة والقرائن التي يعمل بها في مثل هذه القضية، كالتقرير الشرعي وتقرير الأدلة الجنائية والتي كان من الواجب أن يقوم الحكم عليها..
٤– بطلان الحكم لمخالفة القضاة القاعدة الشرعية في القضاء (البينة على المدّعي واليمين على من أنكر) إذا أنهم طلبوا من الوكيل الشرعي قبول يمين الجناة، على الرغم من توافر الأدلة والبينات، ومن المقرر أن اليمين لا تطلب إلا بعد مناقشة الأدلة والقرائن، وهذا الذي لم يحدث..
٥– بطلان الحكم لمخالفة القضاة قاعدة (لا يقضي القاضي بعلمه)... إنهم سمعوا من محامي الجناة أن الشاهد خالد الكعبي محكوم بقضية..
٦– بطلان الحكم لمخالفة القضاة مبدأ الحياد..
٧– بطلان الحكم لمخالفته إجماع الأئمة رحمهم الله على أن الضرب بالأقدام أو الأيدي بموالاة الضربات وتكرارها ووقوعها في مقتل، هي من الآلات التي يستدل بها على العمدية..
٨ – بطلان الحكم لمخالفة القضاة لما جاء في نص المادة ١٢٠ من نظام المرافعات الشرعية (تؤدي الشهادة شفوياً ولا يجوز الاستعانة في أدائها بمذكرات مكتوبة) والحق أن أقوال المتهمين... لم تؤدى أمام القضاة في مجلس الحكم شفوياً، وإنما استند القضاة عليها من ملفات التحقيق.
٩– بطلان الحكم لمخالفة القضاة لمبدأ أن يبنى الحكم على الجزم واليقين، إذا اتضح لنا أن الحكم قد اشتمل على الفرضيات...
١٠– بطلان الحكم لمخالفة القضاة لما هو مقرر في القرائن..
١١– بطلان الحكم لمخالفته صريح المادة ١٤٢. إذ حكمت المحكمة بعدم الاختصاص بالنظر في الدعوى المقامة دونما حضور لهم (الجناة).
١٢– بطلان الحكم لمخالفته صريح المادة ١٣٦ من نظام الإجراءات الجزائية والذي جاء فيها (إذا رفعت دعوى إلى المحكمة فيكلف المتهم بالحضور أمامها) وهذا ما تم مخالفته إذ تقدمنا في صحيفة الدعوى بالإدعاء على بقية الجناة ولم تكلف المحكمة المتهمين بالحضور أمامها.

رابعاً: الطلبات بموجب لائحة الاعتراض

لأن المجني عليه سلمان بن محمد شامي حريصي.. قُتل عمداً وعدواناً.. كان من حق ورثته المطالبة بالقصاص.. وبناء على هذا نتقدم إلى فضيلتكم بالمطالبة بالآتي:
أولا: المطالبة بالقصاص من الجناة، محمد بن موسى وعدنان يوسف.. لقتلهم المجني عليه عمداً وعدواناً، ولأنهما من قام بمباشرة جريمة القتل...
ثانياً: المطالبة بتطبيق العقوبة الشرعية على الجناة التالية أسماؤهم لتسببهم في القتل عمداً وعدواناً لمورثنا المجني عليه وهم: عبدالحميد الشثري، عبدالرحمن العيسى، بندر العثيمين، خالد الشهري، تميم الكليفيخ، فلاج الفلاج، فهد السحيم، ناصر العبدالله، عبدالعزيز الضاحي، (وهؤلاء يعملون جميعاً كموظفين في هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومكان إقامتهم الرياض، ويندرج مع هؤلاء المتعاونون مع مركز الهيئة ممن شاركوا في الجريمة وهم:) عيد المطيري، وعادل عبدالمحسن.. وإذ نطالب بتوقيع العقاب الشرعي عليهم بموجب الأدلة والبراهين التالية: اعترافاتهم في ملفات التحقيق بحضورهم المداهمة والاشتراك فيها إذ شهدوا بتواجدهم في مسرح الجريمة ومشاهدة الجناة الأصليين؛ وإعانتهم للجناة الفاعلين الأصليين.. على القيام بجريمتهم.. وتقويتهم لشكيمتهم .. وذلك بتواجدهم في مسرح الجريمة دونما حق مشروع، وعدم منعهم للجناة من ارتكاب جريمتهم وذلك على مرأى ومسمع منهم على الرغم من قدرتهم على ذلك واستطاعتهم، وهذا يرتب مسؤوليتهم شرعاً عن التسبب في مقتل المجني عليه. (ونطالب) الدفع ببطلان الإجراءات المتخذة في حقهم من قبل هيئة التحقيق والإدعاء العام إذ تم الإفراج عنهم من قبل المحقق.

لجنة دولية تطالب السعودية بوقف

التمييز ضدّ المرأة السعودية

محمد الأنصاري

أصدرت لجنة إزالة التمييز ضد المرأة التابعة لهيئة الأمم المتحدة في جلستها الأربعين في الفترة ما بين ١٤ يناير ـ ١ فبراير ٢٠٠٨، الملاحظات النهائية الرامية إلى إزالة التمييز ضد النساء في السعودية. فقد اعتبرت اللجنة التقرير الدوري الثاني حول السعودية في لقاءي ٨١٥ و٨١٦ في ١٧ يناير ٢٠٠٨. وأوردت اللجنة قائمة من القضايا والأسئلة التي حوتها وثيقة (CEDAW/C/SAU/Q/2) وردود فعل الحكومة السعودية في وثيقة (CEDAW/C/SAU/Q/2/Add.1). وأبدت اللجنة قلقها حيال التحفّظ العام حول تعديل المعاهدة الخاصة بمكافحة التمييز والموقّعة من قبل السعودية على مكافحة التمييز، بما يتناقض مع موضوع وهدف المعاهدة. وتطالب اللجنة الجانب السعودي بسحب تحفظها على المعاهدة وخصوصاً في ضوء حقيقة أن الوفد طمأن بأن ليس هناك أية تناقض من حيث الجوهر بين المعاهدة والشريعة الإسلامية.

ودعت اللجنة الحكومة السعودية للعمل على إقرار قانون المساواة الشاملة بين الجنسين ومضاعفة جهودها لزيادة الوعي حول المعاهدة بين الناس. ودعت اللجنة الحكومة إلى ضمان أن تصبح المعاهدة جزءً جوهرياً من التعليم والتدريب القضائي للعاملين في حقل القضاء، بحيث يشمل القضاة، والمدّعين، والمحامين، والمحققين، خصوصاً أولئك الذين يعملون في المحاكم الخاصة بالشؤون العائلية، بما يؤسس للثقافة التشريعية الداعمة لمساواة النساء بالرجال وعدم التمييز على قاعدة الجنس في البلاد. كما تدعو اللجنة الحكومة السعودية لتعزيز وعي النساء بحقوقهن عبر، على سبيل المثال، برامج تثقيف تشريعية، والدعم القضائي. وعبّرت اللجنة عن قلقها إزاء الفهم المتمايز لمبدأ المساواة، والذي يعني حقوقاً مماثلة للنساء والرجال على حد سواء، وكذلك الإنسجام بين النساء والرجال، وليس حقوقاً مساوية للنساء والرجال. وأعربت اللجنة عن قلقها بأنه بالرغم من المادتين الثامنة والسادسة والعشرين من النظام الأساسي للدولة والذي يؤكّد على مبدأ المساواة، إلا أن لا الدستور ولا الهيئات التشريعية الأخرى تجسّد عملياً مبدأ المساواة بين النساء والرجال. وتعبّر اللجنة عن قلقها لغياب تعريف محدد للتمييز ضد النساء بما يتطابق مع المادة الأولى من المعاهدة، والتي تشمل التمييز المباشر وغير المباشر وتحمّل الدولة مسؤولية منع التصرفات ذات الطبيعة التمييزية على الصعيدين الخاص والعام، بما يتطابق مع المادة الثانية من المعاهدة.

ودعت اللجنة الدولة إلى تضمين تام في نظامها التشريعي مبدأ المساواة بين النساء والرجال، وكذلك تعريف التمييز على أساس الجنس متساوقاً مع المادة الأولى من المعاهدة، وتحميل الدولة مسؤولية الأعمال التمييزية على الصعيدين العام والخاص، بما يتطابق مع المادة الثانية من المعاهدة وأن تأخذ الدولة الخطوات الصحيحة من أجل تطبيق مبدأ المساواة الرسمي والجوهري.

وتحفظت اللجنة بقلق على مفهوم ولاية الذكر على المرأة (المحرم)، بالرغم من أن المفهوم غير مشخّص تشريعياً، والذي يبدو أنه يحظى بقبول واسع، والذي يقصر ممارسات النساء لحقوقهم تحت العهد وخصوصاً فيما يتعلق بقدرتهن القضائية، وفيما يتصل بالقضايا المتعلّقة بالحالة الشخصية، وتشمل الزواج، والطلاق، ورعاية الطفل، والميراث، والملكية، وصنع القرار في العائلة، واختيار السكن، والتعليم، والتوظيف. وتبدي اللجنة قلقها من أن مفهوم ولاية الذكر تساهم في هيمنة الأيديولوجية البطركية مع بقاء القوانين الثقافية العميقة، والعادات، والتقاليد التي تميّز ضد المراة وتشكّل عوائق خطيرة لتمتّعهن بحقوقهن الإنسانية. ممارسات أخرى شائعة في السعودية مثل الحظر المفروض على قيادة المرأة للسيارة، والتي تعتبر تحديداً لحرية الحركة، وتساهم أيضاً في بقاء مثل تلك الإنطباعات العامة. وأعربت اللجنة عن قلقها بشأن الجهود المحدودة من جانب الدولة في تشخيص بصورة مباشرة الممارسات الثقافية التمييزية والإنطباعات.

وتطالب اللجنة الحكومة السعودية بأن تقوم بخطوات عادلة من أجل إنهاء ولاية الذكر على النساء، بما في ذلك تلك المتعلقة بحملات تنمية الوعي. وتدعو الدولة السعودية بأن تكون إيجابية وأن تطبّق دون تأخير إستراتيجية شاملة، وتشمل أهدافاً واضحة وجداول لتصحيح أو إزالة الممارسات والإنطباعات الثقافية السلبية الضارة بالنساء وأن تعزّز من حصول النساء على حقوقهن بما يتوافق مع المادتين ٢ (إف) و٥ (أيه) من المعاهدة. وتدعو اللجنة الحكومة من أجل إنهاء تقييمها الخاص بالحظر المفروض على النساء بشأن قيادة السيارة. وتطالب الدولة لأن تضمّن في تقريرها الدوري القادم معلومات حول مفهوم ولاية الذكر، وكيف تؤثر على تطبيق المعاهدة في السعودية.

ولفتت اللجنة الى أن الدولة لم تطوّر خطة عمل وطنية من أجل تطوير المساواة بين الجنسين، تقوم على إعلان بكين، وقاعدة إنطلاق للعمل، وبكين+٥، والملحقات اللاحقة للمعاهدة. ولذلك، تشجّع اللجنة الحكومة لتطوير خطة عمل وطني مدعومة



المرأة السعودية: القليل من الحقوق

بإستراتيجية فاعلة بشأن المساواة بين الجنسين، مستندة على المعاهدة، والتوصيات العامة للجنة، وإعلان بكين، وقاعدة إنطلاق من أجل العمل، وبكين +٥، تلك المتعلّقة بكل القطاعات الحكومية وبالتشاور مع المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة. وتطلب اللجنة من الدولة تقديم معلومات في تقريرها القادم حول الأثر والنتائج المنجزة في تطبيقها لمثل هذه الخطة. وتشجّع الدولة على البحث عن دعم تقني من هيئات الأمم المتحدة لجهة تطوير هذه الخطة، وكذلك جمع وتحليل المعلومات والتدريب للفريق الوطني المسؤول عن تطويرها وتطبيقها.

وفيما لحظت اللجنة أن الدولة في طور تقوية آليتها الوطنية لتقدّم المراة، بما يشمل تصميم أقسام ووحدات داخل الأجهزة الحكومية لتقديم الخدمات للنساء، فإن اللجنة قلقة بأنها لم تتلقَ صورة واضحة حول الآلية الوطنية بشأن حقوق النساء، وإطارها المؤسسي والقانوني، وكذلك حالة هذه الحقوق، وخصوصاً في المناطق التي تتطلب تعزيز صنع القرار. ولذلك تطالب اللجنة بأن تكفل الدولة بأن تكون الآلية الوطنية لتقدّم المرأة ذات طبيعة منظورة ولصنع القرار، وكذلك التنسيق بين السلطات، بما يجعلها قادرة على تحقيق بصورة فاعلة خطتها من أجل تطوير المساواة بين الجنسين. وتطالب الدولة بأن تقدّم في تقريرها القادم صورة واضحة وتفصيلية حول الآلية الوطنية، بحيث يتم تصميم هيئة التنسيق المركزية أو الوحدات القسمية وتحديد سلطاتها، ووظائفها، وصلاحياتها، ومصادرها. وأن تاخذ بنظر الإعتبار أن هيئة حقوق الإنسان قد تحمّلت مهمة تطبيق المعاهدة والإتفاقيات الأخرى الخاصة بحقوق الإنسان، وتوصي اللجنة أن تتشكّل الهيئة من عدد متكافىء من النساء والرجال في الهيئة الإدارية لها، وكذلك تقديم تسهيلات كاملة للنساء للمطالبة بحقوقهن.

وطالبت اللجنة الجانب الحكومي بإعطاء أولوية قصوى للتدابير الشاملة لمتابعة كل أشكال العنف ضد المرأة والبنات، إدراكاً منها بأن العنف هو شكل من أشكال التمييز ضد المرأة، ويشكل إنتهاكاً لحقوق الإنسان بحسب المعاهدة. وتدعو اللجنة الجانب الحاكم بسن، وبصورة عاجلة، تشريع بخصوص

هيمنة الأيديولوجية البطركية مع بقاء القوانين الثقافية العميقة، والعادات، والتقاليد التي تميّز ضد المراة تشكّل عوائق خطيرة

العنف ضد المرأة، بما يشمل قانوناً شاملاً حول العنف الأسري والتأكيد على أن العنف ضد المرأة هو قضية جنائية وأن تكون لدى النساء والبنات ضحايا العنف الوسيلة المباشرة للتظلّم وأن يتعرّض المتسبّبون فيه للتحقيق والمعاقبة. وتوصي اللجنة الجانب الحكومي بتطبيق تدابير تعليمية ورفع مستوى الوعي بهذا الصدد على الأصعدة كافة. كما تشجّع اللجنة الدولة على الأخذ بالتوصية العامة للجنة رقم ٩ في مثل هذه الجهود والدراسة المعمّقة للسكرتير العام حول كل أشكال العنف ضد المرأة، وحملته الدولية الحديثة لإزالته. وتطالب اللجنة الدولة لتقديم معلومات في تقريرها القادم حول القوانين والسياسات والبرامج من أجل التعامل مع كل أشكال العنف ضد المرأة وخصوصاً مقاربة اللجان الثلاثة عشر للحماية الإجتماعية، وتأثير تدابيرها، وكذلك المعلومات الرقمية والإتجاهات المتعلّقة برواج أشكال مختلفة من العنف. وقد لحظت اللجنة بقلق بأن الجانب الحكومي لم يقدّم معلومات كافية وحقائق رقمية حول وضع النساء غير السعوديات المقيمات في البلد. وتبدي اللجنة قلقلها حيال وضع وحالة إناث العمّال المهاجرين المحليين، وخصوصاً أنهن لسن مكفولين بنظام العمل الحالي، وفي الغالب لا يدركن حقوقهن، ومن الناحية العملية لا يستطعن تقديم شكاوى أو كسب حقوق في حالات الإساءة لهن. وعبّرت اللجنة أيضاً عن قلقها بشأن حقوق أطفال النسوة هؤلاء، وخصوصاً فيما يتعلق بالإقامة والحصول على الخدمات الصحية والتعليم. ولفتت اللجنة الى أنه في الوقت الذي بدا هناك تحسن ملحوظ بخصوص عدد النساء المشاركات في قوة القوة وخصوصاً في القطاع العام، فإن مستوى تمثيل النساء في الحياة السياسية في المستويات المحلية، والوطنية والدولية، وخصوصاص في مواقع صنع القرار متدن للغاية. وعكست اللجنة إهتماماً بأن النساء منعن من الإنتخابات البلدية في السعودية. وفيما يلحظ دور بعض النساء كمستشارات، فإن اللجنة توقفت عند غياب النساء المشاركات في مجلس الشورى.

وتشجّع اللجنة الجانب الحكومي على القيام بتدابير فاعلة بما يتوافق مع المادة الرابعة، والفقرة رقم واحد من المعاهدة والتوصيات العامة للجنة، رقم ٢٣ و٢٥، وتحديد أهداف صلبة وإطارات زمنية لتسريع زيادة مشاركة وتمثيل النساء في مجلس الشورى وكذلك الهيئات المنتخبة والمعيّنة الأخرى في كل المناطق وعلى كل المستويات العامة والحياة السياسية.

وتوصي اللجنة الجانب الحكومي لتنظيم برامج تدريب حول القيادة ومهارات التفاوض للقيادات النسائية الحالية والمستقبلية، كما تدعو لزيادة منسوب الوعي بأهمية مشاركة النساء في صنع القرار في المجتمع بصورة عامة. وقد لحظت اللجنة بأن بعض المواد في نظام الجنسية السعودية يتناقض مع المادة التاسعة للمعاهدة ويستمر في التمييز ضد المرأة السعودية المتزوّجة من غير سعوديين. وعبّرت اللجنة عن قلقها حيال الأبناء من هكذا زيجات بأن لا يحصلوا على حقوق متساوية أسوة بأبناء من رجال سعوديين متزوجين من نساء غير سعوديات.

وطالبت اللجنة من الدولة السعودية بتعديل نظام التجنيس بحيث يتطابق مع المادة التاسعة من المعاهدة وسحب تحفظها فيما يتعلق بالمادة التاسعة، الفقرة الثانية.

وعبّرت اللجنة عن قلقها حيال المعدل المرتفع للأميّة بين النساء، والتي تكشف عن نمط التمييز المباشر وغير المباشر بموجب المادة العاشرة من المعاهدة، كما عبّرت عن قلقها بشأن التمييز ضد المرأة فيما يتصل بوصولها إلى حقول دراسية معينة. وعكست اللجنة قلقاً بشأن انخفاض عدد


طيارة سعودية لا تستطيع قيادة سيارة

النساء في الدراسات العليا بالمقارنة مع نظرائهن الذكور. وتشعر اللجنة بالأسف بأن الدولة لم تكن قادرة على تقديم معلومات كافية ومعطيات رقمية بشأن مستويات التعليم والمجالات التعليمية المسموح بها للنساء والبنات من المناطق القروية، وكذلك للنساء غير السعوديات.

وتشجّع اللجنة الدولة لزيادة الوعي بأهمية التعليم بوصفه حقاً إنسانياً وأساساً لتقوية المرأة. وتوصي اللجنة الحكومة السعودية بتطبيق التدابير لضمان فرص متكافئة للبنات والنساء للوصول إلى كل المستويات التعليمية. وتدعو اللجنة الحكومة للقيام بكل جهد من أجل تحسين مستوى الأميّة للبنات والنساء عبر تبني برامج شاملة للتعليم

مستوى تمثيل النساء في الحياة السياسية في المستويات المحلية، والوطنية والدولية، وخصوصا في مواقع صنع القرار متدن للغاية أو معدوم

الرسمي والأهلي، وعبر تعليم وتدريب البالغين. وتطلب اللجنة من الدولة السعودية تقديم معلومات تفصيلية ورقمية في التقرير القادم حول تعليم النساء والبنات، بما يشمل أولئك من المناطق القروية وكذلك غير السعوديات.

وفي مجال التوظيف لحظت اللجنة فجوات في المعلومات المقدّمة حول توظيف النساء، كما عبّرت عن قلقها حيال العوائق المفروضة على توظيفهن، مثل انعدام عدد كافٍ من مراكز العناية بالطفل في القطاع الخاص. ولذلك، طالبت اللجنة بأن تقوم بالحكومة السعودية بخطوات فورية وهادفة من أجل زيادة مشاكة النساء في قوة العمل مع ضمان تطبيق القوانين الخاصة بتقدّم المرأة.

تنافس سعودي مصري في الصمت حيال حصار غزّة

السعودية: مراهنة الإحتكار وخسارة النفوذ

محمد فلالي

كان مشهد والد الطفل المريض الذي يعيش على التنفس الإصطناعي، وهو يضغط يدوياً على منفخ لدفع الهواء في حنجرة طفله المريض يستحضر مشهد النفط العربي الذي يتدفق بغزارة في شرايين الحياة الاسرائيلية، فيما يضنّ على مرضى غزة من الأطفال والشيوخ والنساء..أسدل الظلام ستاره الموحش على الحياة في غزة ومؤسساتها، دون أن يستثني المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية، وكأن قراراً بموت جماعي قد صدر إسرائيلياً وحظي بتأييد أميركي وأوروبي وصمت عربي.

كل ما يصيب غزة من حصار وقتل وهدم للمنازل من الجانب الإسرائيلي في ظل بكم عربي مشين ومهين، يهدم مصداقية السعودية، التي راهنت طويلاً على احتواء الملف الفلسطيني، واحتكاره في مقابل ما تعتبره نفوذاً إيرانياً. ولكن ما يجعل السعودية عاجزة عن الفوز بموقع الرعاية للقضية الفلسطينية أنها تفتقر إلى خيارات مرنة تسمح لها الإنزياح عن السياسة الأميركية فضلاً عن الاعتراض عليها.

منذ بدأت الدولة العبرية فرض حصار شامل على قطاع غزة في ١٧ يناير الماضي، كان الشعب الفلسطيني ومن ورائه الشعوب العربية والإسلامية بانتظار رد فعل عربي، وخصوصاً من معسكر المعتدلين (السعودية ومصر والأردن)، فيما كانت نبرة الغضب تتصاعد بوتيرة متسارعة حيال ما يتعرّض له أهالي قطاع غزة، من أخطار وجودية طالت الدواء والغذاء، وقضى العشرات من المرضى والأطفال بعد أن نفذ الوقود من خزّانات القطاع.

وكما حصلت الدولة العبرية على ضوء أخضر ومباركة في حرب يوليو ٢٠٠٦ على لبنان، حين نالت بيانات المعتدلين العرب (السعودية ومصر والإردن بوجه خاص) من المقاومة في لبنان لتبرير العدوان الإسرائيلي، وفي الوقت عينه تغليف خذلانها المزمن لقضايا الشعوب، فإن المعتدلين العرب تركوا غزة تواجه مصيرها منفردة، فلا بيان استنكار، كما عوّدنا البيانيون العرب، وفوق ذلك منعوا الشعوب العربية من الصراخ نيابة عن الشعب الفلسطيني، فقد أرادوا موت ضمير الأمة. لم نسمع من السعودية شجباً ولا عوناً لقطاع غزة، وكأنهم قد أبلغوا بقرار الحصار الإسرائيلي قبل وقوعه، فمنحوه صمتهم في العلن وتأييدهم في السر، ولولا تفجّر الشارع العربي والمصري وإصرار الشعب المحاصر على كسر الطوق لما قرر الرئيس المصري حسني مبارك فتح معبر رفح لأيام قلائل كيما لا يبوء بإثم الحصار على شعب أعزل يموت أمام أعين العالم جوعاً ومرضاً وقتلاً وتدميراً..

كانت البوصلة السياسية السعودية تشير إلى غير وجهة فلسطينية، فوضعت نصب عينها كسر إرادة الشعب الفلسطيني كيما تفرض نفسها وصيّاً عليه، فتساوم على جوعه، ودمه، وجراحه. ألم يكن مستغرباً، أن تطلب الرياض من قادة حماس التنازل بعد أن نفّذت الدولة العبرية أهدافها في الحصار، وكأن لعبة (توزيع أدوار) قد جرت في الغرف المغلقة، بأن يفرض الإسرائيليون الحصار الشامل على غزة، لتقوم مصر والسعودية والأردن في وقت لاحق من أجل جني الثمار، والحصول على تنازلات من قادة حماس.

مصادر فلسطينية كشفت بأن السعودية مارست ضغطاً على قيادة حركة حماس من أجل إرغامها على التراجع عن سيطرتها على قطاع غزة وتسليم جميع المقرّات الأمنية للرئيس محمود عباس كخطوة أولى على طريق بدء الحوار بين حركتي فتح وحماس، بينما تواصل القيادة المصرية ضغوطها على حماس عبر حوار منفرد كيما تتخلى عن السلطة في غزة والإذعان لقيادة عباس وتسليم المقرّات الأمنية في غزة لحكومة سلام فيّاض. بعد عودة وفدي حماس من القاهرة والرياض، صدرت تصريحات عن رئيس المكتب السياسي خالد مشعل، ووزير الخارجية في حكومة إسماعيل هنيّة، محمود الزهار، بأن حماس مستعدّة لتسليم المقرّات الأمنية والحكومية في غزة لمحمود عباس ولكن عبر حوار وطني.

في زيارة خالد مشعل الى الرياض في ٢٧ يناير الماضي ما يحمل مؤشّرات على دور سعودي منافس للدور المصري، رغم ما يقال عن التنسيق بين البلدين بشأن الملف الفلسطيني كجزء من عملية استبعاد إيران عن الشأن الفلسطيني، وخصوصاً العلاقة الوثيقة التي تربط إيران بعدد من حركات المقاومة الفلسطينية مثل حماس والجهاد الإسلامي. مصادر فلسطينية ذكرت بأن السعودية مارست ضغطاً كبيراً على السيد خالد مشعل والوفد المرافق له، من أجل إنتزاع الموافقة على تسليم المقرّات الأمنية الخاضعة تحت سلطة حكومة حماس بقيادة هنيّة للرئيس عباس، وإقناعها بضرورة البدء الفوري في حوار فلسطيني للخروج من الأزمة التي تعصف بالفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، على قاعدة أن السعودية تضع ثقلها كأحد الدول العربية المؤثّرة على قرار حركة حماس والراعية لاتفاق مكة الشهير بين قيادة حركتي فتح وحماس.

مشعل الذي التقى وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في ٢٨ يناير تلقى طلباً سعودياً مشروطاً، حيث أكّد على أن رفع الحصار يتوقف على تسليم السلطة في غزة لمحمود عباس،

السعودية عاجزة عن ممارسة دور الرعاية للقضية الفلسطينية لافتقارها خيارات مرنة تسمح بانزياحها عن السياسة الأميركية

كما هو الحال في عودة الحوار مع حركة فتح الذي هو الآخر يتوقف على تسليم حركة حماس للمقرّات الأمنية، ووعد سعود الفيصل خالد مشعل بمساعدات سعودية سخيّة في حال وافقت حماس على ذلك الشرط. مصادر سعودية ذكرت بأن في جعبة السعوديين أمراً آخر لم تفصح عنه لقيادة حماس، وتنتظر الظروف المناسبة لطرحه ألا وهو مبادرة

السلام المعدّلة والتي تم طرحها في قمة الرياض في مارس العام الماضي، والقاضية بإسقاط مبدأ حق العودة وتسهيل مشروع التوطين، وهو ما ترفض حركة حماس المساومة عليه أو بحثه، لأن ذلك يتناقض مع عقيدتها الدينية والسياسية، بل يضرّ بمصداقيّة الحركة على المستويين الفلسطيني والعربي.

وبالمثل، سمع وفد حركة حماس الذي زار القاهرة للقاء القيادة المصرية رسالة بالفحوى ذاتها، مع أن البحث تركّز في بدايته على حل أزمة معابر قطاع غزة، وضغطت القيادة المصرية من أجل عودة المراقبين الأوروبيين أي العودة الى صيغة الإتفاقية الموقعة من اللجنة الرباعية (إسرائيل، السلطة الفلسطينية، مصر، الإتحاد الأوروبي) التي تشرف على المعابر بشروط وقيود صارمة للغاية، وهي ما رفضتها حركة حماس بشدّة لأنها ترهن قرارها بيد من هو أقرب الى الإسرائيلي، ما يجعلها في مرمى المساومات السياسية والأمنية المذلّة بصورة دائمة. يقول قادة حماس بأن تفاهمات عام ٢٠٠٥ حول المعبر تمت بصورة خادعة وخلسة من دون معرفة الشعب الفلسطيني، وقد انتهت سنة ٢٠٠٦، ثم جدّدت لاحقاً واستمرت حتى منتصف العام ٢٠٠٧ دون علم الحكومة التي يرأسها إسماعيل هنيّة أو المجلس التشريعي، ولذلك فإن الإتفاقية غير قانونية بصرف النظر عن الأشخاص الذين وقّعوا عليها، وعلى رأسهم رئيس جهاز الأمن الوطني محمد دحلان. اللافت أن الإتفاقية الخاصة بمعبر رفح صيغت لحماية وتحصين الدولة العبرية، بما تحتوى على تدابير صارمة مذلّة للشعب الفلسطيني بحيث لا يدخل ولا يخرج من قطاع غزة إلا من يحمل وثيقة فلسطينية فحسب، وأن يتم إيصال معلومات تفصيلية للحكومة الإسرائيلية عن كل مغادر أو قادم من المعابر، على أن تتولى القوة العسكرية الحدودية المصرية مسؤولية مراقبة معبر رفح لمنع دخول الأسلحة أو المسلحين إلى القطاع، وجعلت الدولة العبرية من الملحق الأمني الخاص باتفاقية فيلادلفيا الخاص بالمعابر جزءً لا يتجزأ من إتفاقية كامب ديفيد مع مصر سنة ١٩٧٩.

وفد حركة حماس في القاهرة أدرك بأن ثمة أهدافاً تكمن وراء دعوة القاهرة والرياض لقيادات فلسطينية من حركة حماس، فقررت ألا تعطي إلتزاماً يكبّل خياراتها السياسية، وتفادت إجراء لقاءات ثلاثية بين حاس وفتح ومصر، لأنها قد تحيل حماس الطرف الأضعف، وهي تدرك سلفاً بأن مصر ستكون ممثلاً نموذجياً للأطراف كافة: الأميركية، والاسرائيلية، وكذلك سلطة محمود عباس. إكتفت حماس بالموافقة العلنية على الحوار الثلاثي، وإن جعلته مقتصراً على إدارة المعابر في قطاع غزة، ولكن دون فرض شروط مسبقة لعقد الحوار، كما لم تقبل حماس بأن يكون ثمن الحوار تسليم السلطة في غزة لمحمود عباس، وكأنّها تمنحه رقبتها مرة أخرى، بعد أن عتقتها من جهازه الأمني الذي قاده محمد دحلان.

قادة حماس عبّروا عن أملهم في أن تلعب مصر دوراً محايداً في مداولاتها مع فتح وحماس، ولكن ما ترفضه سلطة محمود عباس أن لا حوار مع حركة حماس قبل تراجعها عما تسميّه (الإنقلاب) في غزة، وبحسب المتحدّث بإسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة (إن موقف الرئيس عباس كما أعلنه مراراً وتكراراً هو أن الحوار مع حماس يأتي بعد التراجع عن الإنقلاب)، في إشارة إلى سيطرة حماس في منتصف يونيو ٢٠٠٧ على قطاع غزة.

وفيما يبدو أفق الحوار الداخلي في فلسطين مسدوداً حتى الآن، خصوصاً في ظل تمسّك محمود عباس بشروط صارمة تجعله طرفاً وليس راعياً، فإن قرار (العملية العسكرية) الإسرائيلية الذي وافقت عليه الدول العربية المعتدلة: السعودية ومصر والإردن في أكتوبر الماضي، يقترب من مرحلة أشد شراسة، فيما تحذّر أطراف وقوى فلسطينية من مغبة الضغوطات التي تمارسها دول عربية مثل السعودية ومصر على حركتي فتح وحماس، في وقت تشتدّ معاناة الشعب الفلسطيني جراء الحصار الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة الذي فرض مجدداً بعد إعادة إغلاق معبر رفح في الرابع من فبراير، وفي ظل إصرار محمود عباس على رفض الحوار ما لم تسلّم حماس السلطة بالكامل لحكومة فيّاض.

مشكلة الحكومة السعودية تكمن بصورة محددة في أنها تريد فرض وصاية على الشعب الفلسطيني لمجرد أنها تملك مالاً وفيراً تشتري فيه آثار الحصار الخانق على قطاع غزة. تختفي صورة السعودية عن مشهد الحصار اليومي على غزة، حيث لم تكسر هذا الحصار بتقديم المساعدات أسوة بمؤسسات خيرية في مصر ودول الخليج، ولم تتقدّم بمذكرة إحتجاج لدى الأمم المتحدة بوصفها عضواً فيها، دع عنك إستعمال سلاح النفط للضغط على الولايات المتحدة والغرب عموماً من أجل إدانة سياسة العقاب الجماعي التي تتبعها الدولة العبرية.

مارست السعودية ضغوطات على قيادة حركة حماس لارغامها على تسليم السلطة لمحمود عباس كشرط لرفع الحصار والحوار

وفيما يشتدّ الخناق على سكّان قطاع غزة من الجانب الإسرائيلي، تبدو المنافسة السياسية شديدة بين السعودية ومصر على وضع اليد على القضية الفلسطينية. ثمة ما يخفيه كلا الطرفين السعودي والمصري وراء التنسيق الظاهري في الجهود المشتركة من أجل إعادة فتح وحماس إلى طاولة حوار، تدرك الأخيرة بأنه حوار إملاءات يلزم الحركة بالتخلي عن كل ما في يدها من مقدّرات من أجل تهيئة الأرضية السياسية لتمرير مشروع سلام وفق مقاييس أنابوليس المقرر في نهاية نوفمبر الماضي، والتي ترسم خارطة طريق جديدة لسلام ظالم، يحرم الفلسطينيين من حقوق مشروعة أقرّتها هيئة الأمم المتحدة وصدرت بشأنها قرارات دولية مثل ٢٤٢، ٣٣٨، ١٩٤، وينصّ القرار الأخير على حق العودة للشعب الفلسطيني.

الحوار الوطني الذي عقدته الفصائل الفلسطينية في دمشق وغابت عنه حركة فتح في يناير الماضي لم ينل قبول المعتدلين العرب، كونه يعيد التأكيد على ثوابت القضية الفلسطينية، فيما تملي خارطة أنابوليس المتجاوزة لحدود مبادرة السلام السعودية على أن تتخلى الفصائل الفلسطينية عن ثوابتها الثابتة والمؤقتة، ومنها حق العودة وإقامة دولة فلسطينية بحدود مؤقتة، والقبول بمشروع الدولة اليهودية.


مشعل في الرياض: فشل ضغوط السعوديين

السعودية التي قبلت طائعة أو مرغمة بمقررات أنابوليس، تبدو عاجزة عن استقطاب حماس والجهاد الإسلامي وفصائل فلسطينية أخرى ترفض المساس بحقوق تاريخية دفعت من أجلها دماء غزيرة، ولذلك فإن المنافسة بينها وبين مصر تصبح خارج المضمار الفلسطيني الأصلي، ما لم تقدم السعودية على خطوة إنقلابية إزاء مشروع أنابوليس، أو خطوة إتفاقية توحي وكأنها أقرب الى الجانب الفلسطيني منها الى الجانب الإسرائيلي، كأن تقبل بمقترح إجراء إنتخابات تشريعية ورئاسية شاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو مقترح لا يبدو بريئاً من وجهة نظر حركات المقاومة الفلسطينية، خصوصاً حين يحظى بقبول محمود عباس الذي يتمسّك بشرط نزع سلطة حماس من غزة وتسليمها إليه قبل أي خطوة أخرى، سواء كانت حواراً أم إنتخاباً. توفر حكومة أولمرت كل الدعم المطلوب لموقف عباس من هذه الخطوة، وهو بدوره يطلب من القاهرة والرياض أن يمارسا ضغطاً على حماس من أجل القبول بتسليمه القطاع، على قاعدة أن أولمرت يرفض التفاوض معه لأنه لا يسيطر على كل الأراضي الفلسطينية.

خلاصة الأمر، أن السياسة المزدوجة التي تتبعها السعودية في قضايا المنطقة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية لا تبدو ناجحة، فالاستقطاب الحاد يجعل هامش المناورة والقفز المتواصل بين الجبهات ضئيل الفائدة والجدوى، كما لا يمكن أن تشهر السلاح بيد وتحمل الوردة باليد الأخرى، في زمن لا مجال فيه للعبث بوعي وبصر الضحايا.

لقاء ميشال سليمان والأمير بندر بن سلطان في لندن

آل سعود للبنانيين: (المبادرة) أو نشعلها فتنة!

سعد الشريف

فيما تتزايد نبرة التوتر في الداخل اللبناني على وقع إخفاقات متوالية على مستوى (المبادرة العربية) التي وصفها كثيرون بأنها ولدت ميتة، ولم تتجاوز الإستقطابات السياسية اللبنانية، وجاءت مصمّمة لترجيح مصلحة طرف على آخر، فقد حملت السمات الوراثية لنهج أميركي معاضد لفريق السلطة، يبدو المشهد اللبناني مفتوحاً على مفاجئات خطيرة. فشلت المبادرة العربية ليس بسبب عجزها عن تقديم تفسيرات واضحة ورقمية لبنودها، وإنما لكونها عجزت عن الإنفصال عن مجال تأثير مصادر النفوذ الإقليمية والدولية، بل أن تصريحاً لأمين عام الجامعة العربية عمرو موسى كان كافياً لأن يزرع الشك في جدوى المبادرة، حين سبق قدومه إلى بيروت في يناير الماضي بتهديد مبطّن بـ (التدويل)، وكأنه أراد إيصال رسالة تحذير إلى قوى المعارضة بقبول تفسير موسى للمبادرة وإلا فإنه سيواجه عقاب التدويل.

كانت فرنسا ممثّلة بوزيرخارجيتها برنار كوشنير تجهد لاستعادة دورها التاريخي في لبنان، عبر سياسة محايدة نسبياً، بالرغم من أنها لم تتخلص تماماً من ضغوطات واشنطن التي لحقت، أيضاً، المبادرة العربية. ولأن الدبلوماسية الفرنسية لم تشأ قطع السبيل مع قوى المعارضة، ذات الحجم الجماهيري الأكبر، فإنها تمسّكت بخيار الإنفتاح على الأطراف كافة. ورغم أن كوشنير شهر سلاح (التدويل) من الرياض، الداعم الأقوى لفريق ١٤ آذار، خلال زيارته في منتصف يناير الماضي، حين قال بأن الملف اللبناني قد ينقل إلى الأمم المتحدة في حال فشل المبادرة العربية، إلا أن الدبلوماسية الفرنسية عادت وسحبت خيار التدويل من التداول الفرنسي، لأن ذلك سيزيد في تعقيد الأزمة اللبنانية ولن يؤول خيار كهذا إلى حسم الخلاف. لبنان ليست ساحل العاج، فأي قوة دولية لن تستطيع ضبط الأوضاع الداخلية، في ظل وجود قوى سياسية ذات إمتداد شعبي وتسليحي واسع.

السعودية، التي تراهن على دعم واشنطن وفرنسا دولياً ومصر والأردن والجامعة العربية إقليمياً، ترى بأن أي مبادرة تنتهي إلى نيل المعارضة، وخصوصاً حزب الله، الثلث الضامن أو المعطّل يعتبر هزيمة أخرى لها في لبنان لا تقل عن خسارة رهانها في حرب يوليو ٢٠٠٦. ولذلك أصرّت الرياض على إفشال المساعي الفرنسية ـ السورية في التوصّل إلى تسوية في لبنان، وكان حصول الرئيس الفرنسي ساركوزي على صفقة بقيمة ٢٠ مليار يورو خلال زيارته للرياض، المقابل الذي حصل عليه لقاء وقف المساعي الفرنسية ـ السورية، وتحميل دمشق مسؤولية فشل المساعي في تعيين رئيس للجمهورية، عبر حلفائها في لبنان، ما دفع بوزير الخارجية السورية وليد المعلم إلى عقد مؤتمر صحفي لتوضيح الموقف السوري، وكشفه رسالة تفيد بطلب فرنسي من دمشق من أجل القيام بمساع مشتركة لحلحلة الأزمة اللبنانية.

أفشلت السعودية تحرّكاً فرنسياً باتجاه سوريا لحل الأزمة في لبنان، وفي ٢٨ ديسمبر الماضي تقدّم المدير العام للرئاسة الفرنسية كلود غيان بعرض لوزير الخارجية السوري وليد المعلم، وما لبث أن سحب غيان العرض بعد رفض سعد الحريري له بموجب إملاءات سعودية، التي رأت في العرض تحقيقاً لمطالب سوريا. قرر غيان السفر إلى الرياض لاستيضاح الموقف السعودي، في مسعى لإعادة إحياء العرض الفرنسي، قبل أن يتوجّه سعود الفيصل الى القاهرة للمشاركة في اجتماعات المجلس الوزاري العربي.

تخلّت باريس عن مساعيها مع دمشق، ونقلت ثقلها إلى المبادرة العربية تلبية لرغبة الرياض، وفي ذلك محاولة لحشر سوريا وحلفائها في لبنان في مسار محدد. فبعد أن وصف كوشنير المبادرة العربية بأنها ولدت ميتة، عادت المتحدثة بإسم الخارجية الفرنسية باسكال اندرياني للقول بأن المبادرة العربية لم تفشل، وأن بلادها ستواصل دعمها الكامل للمبادرة العربية، وعادت باريس لتؤكّد موقفها هذا خلال زيارة سعود الفيصل إليها في الخامس من فبراير، أي قبل يومين من وصول عمرو موسى إلى بيروت، لاستئناف جهوده لإنجاح المبادرة العربية.

ولكن السعوديين لا ينظرون بجديّة للفريق الدبلوماسي الفرنسي بقيادة نيكولا ساركوزي، بنفس القدر الذي كانوا ينظرون إلى فريق جاك شيراك، والسبب يكمن في غياب رؤية فرنسية واضحة وجديدة لدى فريق ساركوزي حول لبنان والمنطقة عموماً، ما يدفع بالسعوديين إلى الدخول على خط الدبلوماسية الفرنسية بين حين وآخر من أجل تعديل وجهته السياسية بالطريقة التي تخدم أهدافها في لبنان.

أخفق ساركوزي في سياسة الإنفتاح الحذر على الجميع في لبنان، رغم أنه لم يغفل مصالح بلاده في عقد صفقات تجارية فلكية مع السعودية والإمارات، فيما قررت دمشق وقف تواصلها مع فرنسا بخصوص الملف اللبناني، بعد أن تبيّنت الطريقة المبتذلة التي أدارت بها باريس حوارها مع دمشق،


ساركوزي: تحت تصرّف الرياض

ثم تحميل الأخيرة مسؤولية الفشل.

السعودية كانت ترى في التحرك الدبلوماسي الفرنسي محاولة لتسوية مع سورية على حساب مصالحها في لبنان، وقد نما إلى علمها بأن التسوية تتضمن المحكمة الدولية الخاصة باغتيال رفيق الحريري، ولكن الفرنسيين قرروا وقف تحرّكهم الدبلوماسي على الفور بعد رسائل عتب سعودي وتحذيري أميركي، وقرروا السير في منعطف حاد والدوران نحو المسار المقرر سعودياً ـ أميركياً، وأعلن ساركوزي عن تخصيص قريب لحصة فرنسا في تمويل المحكمة الدولية. لم يرق لدمشق هذه الإنعطافة البهلوانية الفرنسية، فقررت في لحظة ما

الكشف عن كل المراسلات التي دارت بينها وبين باريس بخصوص الملف اللبناني، فيما وقعت الدبلوماسية الفرنسية في مطب الرؤية المؤامراتية السعودية حول ما تعتبره (توزيع أدوار) بين سوريا والمعارضة اللبنانية، ما دفع بالأخيرة إلى تأكيد إستقلالها في أكثر من مناسبة، تصريحاً وتلميحاً. في الوقت نفسه، رفضت المعارضة اللبنانية المبادرة العربية بحسب التفسير السعودي - المصري، وهو ما عبّره عنه رئيس تيار التوحيد اللبناني الوزير السابق وئام وهاب في الثاني من فبراير بقوله (إن عمرو موسى لن يحقق أي نتائج سياسية بالطروحات التي يحملها والأفضل ألا يأتي لأن هذه الطروحات تعبّر عن مواقف سعودية - مصرية.. نحن نقبل بمبادرة عربية على مسافة من كل الناس وعلى السعودية ومصر أن تضغطا على قوى الأكثرية للقبول بالحل ونحن ننتظر الفرج من مبادرة جديدة ربما تكون أوروبية وتؤدي الى مخرج من المأزق الحالي). السفير السعودي في لبنان عبد العزيز خوجه، أصدر بياناً في السادس من فبراير ردّ فيه على تصريح وهّاب وقال بأن بلاده تقف على مسافة واحدة من جميع الأطراف. وعلى أية حال، فإن القوى السياسية اللبنانية تدرك تماماً بأن السعودية تمثل الراعي الرسمي لفريق ١٤ آذار، تماماً كما أن لسوريا حلفاء في لبنان من فريق المعارضة وخصوصاً حزب الله وتيار المردة الذي يتزّعمه وزير الداخلية السابق سليمان فرنجية.

حشدت السعودية بالتعاون مع حلفائها الإقليميين والدوليين كل الجهود وراء المبادرة العربية، وفق تفسير عمرو موسى للبند الثاني، ووظفته في خلافها مع دمشق، وما إن إطمأنت

تراهن السعودية على دعم واشنطن وفرنسا لمبادرة الجامعة حتى لا تنال المعارضة الثلث الضامن، كي لا تهزّم مرة أخرى بعد حرب يوليو ٢٠٠٦

الرياض إلى دعم الأطراف كافة للمبادرة العربية، حتى بدأت تلوّح بخيار إلغاء مؤتمر القمة العربية المقررة في دمشق في مارس القادم، والإستعاضة عنها بقمة طارئة تعقد في القاهرة لبحث الملفين الفلسطيني واللبناني، واقتفى عمرو موسى الخطوة السعودية محذراً من أن فشل المبادرة العربية الخاصة بالأزمة اللبنانية سيكون له إنعكاسات سلبية على مؤتمر القمة العربية المقبلة. نظرت دمشق إلى التحذيرات تلك بأنها محاولة ابتزاز رخيصة، وردّت عليها برسالة واضحة مفادها أن إلغاء قرار القمة قرار يصدر عن القمة ذاتها.

كيف أصبح ميشال سليمان رئيساً توافقياً؟!

وصل عمرو موسى في التاسع من يناير إلى بيروت في محاولة شبه حاسمة لحل الأزمة اللبنانية ممثلة في انتخاب رئيس للجمهورية ورئيس للحكومة وتشكيل حكومة وحدة وطنية. وفيما كانت بوادر الإنفراج تلوح في أفق المساعي العربية، بعد موافقة رئيس تكتل الإصلاح والتغيير النيابي، ميشيل عون، بعقد إتفاق مع رئيس تيار المستقبل سعد الحريري في مجلس النواب، وهو ما أزال هاجس راود عمرو موسى إزاء إحتمال رفض عون القبول بالمبادرة العربية، ولكن صدمة عاجلة أودت بالمبادرة حين تبلغ موسى قرار رفض فريق ١٤ آذار للمقترح، ولكن محاولات أخرى من أجل إتمامه بعد تعديله بإشراك طرف مسيحي للحوار، ممثلاً في الرئيس الأعلى لحزب الكتائب أمين الجميل. لكن الحوار لم يتجاوز الشكل، وبقي المضمون على حاله، فثمة إصرار لدى فريق ١٤ آذار على تطبيق بند الرئاسة فحسب، وتأجيل الحديث عن الحكومة التوافقية إلى ما بعد تثبيت قائد الجيش ميشال سليمان رئيساً للجمهورية.

السؤال: مالذي تبدّل في موقف فريق ١٤ آذار من العماد سليمان بعد أن كانت ترفضه خياراً رئاسياً، على خلفية قربه الى المعارضة منه إلى السلطة، خصوصاً بعد أن نجحت قوى المعارضة في تنظيم إعتصام شعبي واسع العام الماضي حظي بحماية الجيش من أية محاولات تخريب؟

مصادر سياسية وصحافية في العاصمة البريطانية، ذكرت بأن لقاءً جرى بين قائد الجيش ميشال سليمان بالأمير بندر بن سلطان، رئيس مجلس الأمن الوطني السعودي، في لندن في ديسمبر الماضي، وجرى التباحث بين بندر وسليمان حول شروط قبول الأخير رئيساً للجمهورية اللبنانية، وما يلزم عليه فعله حال وصوله إلى قصر بعبدا في قضايا مثل: علاقته بالقائد الماروني ميشيل عون، وحزب الله، والحكومة المقبلة، والقوانين والسياسات السابقة التي تصّر المعارضة على مناقشتها ومراجعتها.

بقي خبر اللقاء بين ميشال سليمان وبندر بن سلطان طي الكتمان من جانب المعارضة، إلا أن زيارة سليمان إلى القاهرة في نوفمبر الماضي نبّهت إلى أن ثمة مياهاً تجري على تخوم خيمة المعارضة وتستهدف تطويقها، ما دفع بها إلى مراجعة عاجلة لمواقفها من المبادرة العربية. وفيما تتمسك قيادات المعارضة بالحفاظ على هيبة الجيش وإبعاده عن حلبة التجاذبات الداخلية، فإنها تعاطت مع أنباء محاولات إحتواء ميشال سليمان من قبل السعودية والتبدّل الفجائي لاحقاً في موقف ١٤ آذار اللبناني بقدر كبير من الحذر، فعادت للتأكيد على خيار (الثلث الضامن)، بهدف حماية نفسها من أية إنقلابات مستقبلية. وفيما عبّرت قيادات المعارضة عن خشية من تبدّل في موقف ميشال سليمان عبر إحتواء وزراء محسوبين عليه، بنفس الأسلوب الذي وقع فيه وزراء كانوا محسوبين على الرئيس اللبناني السابق إميل لحود، فإنها لم تشأ أن تدفع مواقفها المباشرة للتعريض بسليمان بوصفه رمزاً للمؤسسة العسكرية.

ويرز مؤشر لافت في تبدّل علاقة قائد الجيش بالمعارضة، ما دفع برئيس تحرير (الأخبار) إبراهيم الأمين أن يتساءل في السابع عشر من يناير الماضي: كيف يرفض سليمان ملاقاة عون ويزور جنبلاط


ميشال سليمان: ورقة الترشيح

وجعجع؟، وهو سؤال أنتجه تطوران لافتان: الأول زيارة ديفيد ولش منفرداً في المرة الأولى وبصحبة إليوت إبرامز في المرة الثانية والتي كانت تهدف إلى تصليب موقف ١٤ آذار، وتقديم تطمينات لأقطابه من أجل مواصلة السير لأشهر قلائل في طريق التشدد في المواقف السياسية مقابل فريق المعارضة، على أساس أن ثمة متغيرات دراماتيكية ستحصل في المنطقة (إشارة إلى حرب محتملة سواء بين واشنطن وطهران أو الدولة العبرية ولبنان)، وتقديم قيادات سورية إلى المحكمة الدولية. الثاني: مكالمة شهيرة

حصول ساركوزي على صفقة بقيمة ٢٠ مليار يورو هو المقابل لوقف المساعي الفرنسية ـ السورية، وتحميل دمشق مسؤولية الفشل

بين وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس ونظيرها الفرنسي برنار كوشنير أثناء وجوده في بيروت، حيث طلبت منه مغادرة لبنان وعاتبته: هل تريد أن ننتصر أعداؤنا على الأصدقاء؟

هذان التطوران حصلا في وقت كان ميشال سليمان يتأهب للسير تدريجياً في الطريق المؤدية إلى قصر بعبدا، ولكنه سير يتطلب حذراً شديداً في التعاطي مع فريقي الموالاة والمعارضة. أشاع سليمان في الأجواء اللبنانية بأنه يرفض أية إتفاقيات أو تعهّدات مع أي طرف، وأنه يقف على مسافة واحدة من الطرفين، إلا أن ما عكّر تلك الأجواء

قرار سليمان رفض تلبية دعوة مفوّض ومفاوض المعارضة ميشيل عون، فيما كان يلبي دعوات قيادات أخرى في الموالاة والتي خاضت في سنوات الحرب الأهلية مواجهات عسكرية مع الجيش وقتلت عناصره مثل سمير جعجع ووليد جنبلاط.

علاوة على ما سبق، فإن حوادث (الأحد الأسود) في ٢٧ يناير الماضي كانت اختباراً حقيقياً للجيش وقائده ميشال سليمان، الذي وجد نفسه وجهاً لوجه مع جمهور المقاومة والمعارضة بصورة عامة، وربما هناك من أراد أن يحرقه مرشحاً في هذه المنطقة، بعد أن تكشّفت أسرار المحاولات السعودية لجهة دفعه للإصطدام بالمعارضة وجمهورها، وبالتالي تحميل الأخيرة مسؤولية إخراج ميشال سليمان من معادلة الرئاسة اللبنانية، وقد أشار إلى ذلك زعيم اللقاء الديمقراطي وليد جنبلاط، الذي زار الرياض في الثاني من فبراير لبحث الخيارات البديلة بعد فشل خيار (التصادمات السياسية والأمنية) بين حزب الله والتيار الوطني الحر، والمعارضة والجيش.

وفيما بدأت قوى سياسية تشحذ خيارها الميليشياوي بعد إخفاقها في الحصول على نتائج كبيرة من حوادث (الأحد الأسود)، كانت ثمة تعليمات تصدر عن الرياض وواشنطن إلى حلفائهما في لبنان بالإستعداد للأسوأ، وإن تطلب تعطيل إنتخاب الرئيس، وتفويض رئيس الحكومة فؤاد السنيورة صلاحيات إضافية، إستعداداً لمرحلة إضطرابات أمنية، يراد لها أن تبدأ بالجيش من أجل تفكيكه لتكون مقدّمة لاستبدال عقيدته القتالية، وتهيء الأرضية لاستدراج حزب الله للنزاع الداخلي بعد أن فشلت الدولة العبرية والحكومة اللبنانية في إضعاف قوته العسكرية.

ظلّ رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري متمسّكاً برؤية واضحة للحل تقوم على تفاهم جدي سوري سعودي، وهو وحده الكفيل بتسوية الأزمة وسحب فتيل الفتنة، والشر المستطير. ولكن المشكلة تكمن في أن السعودية مازالت تصرّ على تغريم سوريا مقابل ما تعتبره الرياض ضلوعاً سوريا مباشراً في مقتل قطبها الأكبر رفيق الحريري، ولابد أن تدفع ثمن ذلك، ولكن حقيقة الأمر أكبر من مقتل الحريري، فالتحوّلات الجيوبولوتيكية بعد الحرب الباردة، ومن ثم الحرب على العراق وتبدّل صيغ التحالفات السياسية الإقليمية وضعت السعودية في وجه سوريا بوصفهما قطبين متنافرين في الشرق الأوسط بحكم النظام العالمي الجديد الذي تقوده واشنطن وحلفاؤها الأوروبيون. لم يكن محض صدفة خلاف الرياض ودمشق على ذات الموضوعات التي تختلف فيها الأخيرة إلى جانب طهران وقوى أخرى، مع واشنطن مثل: فلسطين ولبنان والعراق وإيران..

يبقى أن المقترح القطري مازال راجحاً كونه يرسم مسافة متساوية بين الموالاة والمعارضة، ويرى في الحل التوافقي المتوازن سبيلاً للخروج من أزمة الثقة بين الفريقين، حتى ذلك الوقت سيبقى خيار ترشيح قائد الجيش في غرفة الإنعاش حتى إشعار آخر، ونتمنى أن يكون الإشعار خيراً.

السعودية وتمويل التوطين

الحديث عن توطين الفلسطينيين في لبنان نفياً وإثباتاً ليس جديداً، فقد بقي هاجساً حاضراً بصورة دائمة في السياسة اليومية اللبنانية، رغم كونه مشروعاً منبوذاً لدى الشعب الفلسطيني وخصوصاً فلسطينيي المهاجر، الذين تمسّكوا بإصرار على حق العودة غير قابل للمساومة والمقايضة.

في المداولات السريّة، وما أكثرها، بين مسؤولين أميركيين وقيادات عربية وإسرائيلية كانت المساعي تتجه إلى إنضاج شروط التوطين، كجزء من عملية التسوية الشاملة للنزاع العربي ـ الإسرائيلي. وما هو خطير للغاية في تلك المداولات، أنها تنطوي أحياناً على تنازلات مهينة على المستوى العربي والفلسطيني بل وحتى الشخصي، فضلاً عن كون تلك التسويات تنذر بشرٍ مستطير لأوضاع المنطقة، وهناك من يريد أن يسوي مشكلته الداخلية على حساب حقوق الشعب الفلسطيني، وإن أدّى إلى زعزعة الإستقرار الداخلي، من أجل ضمان إستقرار الدولة العبرية.

في قمة الرياض التي جرت في مارس ٢٠٠٧، بدا لأول مرة إستبعاد مبدأ حق العودة من الملف الفلسطيني، وبات الحديد يدور حول تعويضات مالية للفلسطينيين في الخارج، تتحمّلها دول خليجية على رأسها السعودية، العرّاب الأول والأقوى لمشروع التوطين، وكذلك الإمارات والكويت. وقد تجدر الإشارة إلى أن مبادرة الملك عبد الله في بيروت سنة ٢٠٠٢ والتي جرى تعريبها لاحقاً لتكون مبادرة عربية في مارس ٢٠٠٧ لم تكن سوى الإسفين الأخطر الذي وضع في طريق حق العودة.

ورغم محاولات نفي القيادات السياسية العربية واللبنانية تورّطها في مشروع التوطين، إلا أن المعطيات اللاحقة كشفت عن وجود مخطط واسع لتنفيذ المشروع بأقصى سرعة ممكنة، وهو يأتي في سياق ما أعلن عنه الرئيس الأميركي جورج بوش وإيهود أولمرت في أنابوليس في نوفمبر الماضي بإقامة دولة يهودية خالصة.

في المقابلة التلفزيونية التي جرت مع قناة (برس تي في) الإيرانية باللغة الإنجليزية في التاسع عشر من يناير الماضي، كشف رئيس التيار الوطني الحر ميشيل عون عن وثيقة سرية صادرة عن الأمن العام اللبناني سنة ٢٠٠٠، تضمّنت كلاماً لرئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري قال فيها (إنه لا يرى إمكانية للهروب من التوطين، وإن مصلحة البلاد هي في مزيد من الإستدانة، لأن كافة الديون ستمحى عندما يفرض واقع التوطين الفلسطيني على لبنان).

المثير في الأمر، أن وزير الداخلية اللبناني حسن السبع تجاوز حقيقة الوثيقة وجوداً ونصاً، وقرر ملاحقة خيوط التسريب التي منها وصلت الوثيقة إلى يد ميشيل عون، وهو ما ألمح إليه مكتب سعد الحريري حين تجاوز أصل وجود الوثيقة واعتبر ذلك رفضاً لمبدأ الحوار بين الموالاة والمعارضة، وحملة تشويه ضد الشهيد رفيق الحريري.

جاءت المعطيات اللاحقة لتثبت حقيقة الوثيقة التي كشف عنها عون، من خلال التطورات التي أعقبت إجتماع أنابوليس، وقدوم بوش الى المنطقة في شهر يناير الماضي مبشّراً بمشروع إعلان دولة فلسطينية بحدود مؤقتة والإتفاق على المبادىء وتطبيق الحل النهائي خلال الصيف المقبل. من جهة ثانية، كان فريق بوش يواصل جهوده من أجل التوصل إلى اتفاق على حق العودة قبل انتهاء ولاية بوش الحالية، وتحديداً في أكتوبر القادم. المشروع الأميركي للحل يقوم على اعتراف فلسطيني وعربي بيهودية إسرائيل، والتخلّي عن حق العودة، وتعويض المبعدين الفلسطينيين. اللافت، أن مرحلة النقاش في حق العودة قد بلغت مستوى متقدماً، وبات الحديد يدور حول ما يسمى (تصنيف التعويضات)، وهل هي للدول المستضيفة أم للفلسطينيين المهجّرين أم للفئتين معاً، أم للدولة الفلسطينية التي ستنشأ على حدود مؤقتة.

مورد الإثارة في الأمر كله يكمن في ضلوع أطراف لبنانية وسعودية وأردنية ومصرية في مخطط التوطين، ومن الجانب اللبناني هناك إقتراح أميركي ـ أوروبي ـ إسرائيلي يبحث في قبول لبنان بمشروع توطين الفلسطينيين مقابل إسقاط ٣٠ بالمئة من الديون المترّتبة على لبنان. في المقابل، تتعهد الدولة العربية الغنية والنافذة، ولا يخفى أن السعودية في مقدمة هذه الدول، من أجل تقديم المبالغ المطلوبة لدعم مشروع التوطين ليصبح نافذاً.

ونقل خليل فليحان في جريدة (النهار) اللبنانية في الثاني من فبراير الحالي عن مصادر دبلوماسية قولها (أن الطاقم المكلف هذه المهمة يقترح لإنضاج 'الطبخة' تثبيت الوضع في العراق ولبنان والأراضي الفلسطينية باتباع سياسة 'خفض الأضرار' قدر المستطاع بابقاء الأوضاع في تلك الدول كما هي عليه إلى أوائل الصيف المقبل من خلال إضعاف التنظيمات المسلحة فيها وإفقادها صدقيّتها. ولفتت إلى أن المشروع المطروح في مسودّته التي هي قيد الإعداد لم يشر إلى كلمة 'توطين' في أي من ثناياه). وتضيف المصادر، بحسب فليحان، (أن وزيرة الخارجية الاميركية كوندوليزا رايس ترى أن الديبلوماسي الأكفأ لإنضاج هذا المشروع هو السفير السابق وليم بيرنز الذي تقاعد وطلبت إعادته إلى وزارة الخارجية بسبب خبرته الواسعة في هذا الملف، وستكون العودة بموجب عقد كنائب مساعد للشؤون السياسية ليحل محل نيكولاس بيرنز).

خيبة أمل وخسائر فادحة

إنهيار الحلف السعودي الأميركي ضد إيران

خالد شبكشي

سعت السعودية خلال السنوات الثلاث الماضية إلى صنع معسكر مضاد لإيران على قاعدة مذهبية، من خلال تحويل خلافها، ومن ورائها الولايات المتحدة واسرائيل ودول أوروبية مع إيران، الى قضية مذهبية، وأرادت بذلك أن تستعيد دورها كدولة قائدة للعالم الإسلامي، فجعلت من الموضوع الطائفي مدخلاً الى تشكيل معسكر سني ضد إيران بوصفها الدولة الشيعية الأكبر حجماً في العالم الإسلامي.

الاسرائيليون الذين دعموا بشدة الإستراتيجية السعودية إزاء إيران، وكشفوا في أكثر من مناسبة بأن حماسة السعوديين تفوق حماسة دولتهم في تطويق، بل وشن الحرب على، إيران توصّلوا أخيراً إلى نتيجة مفادها أن السعودية فشلت في تحقيق هدفها، وأن معسكرها الوهمي على قاعدة مذهبية قد تفكك.

كانت دول الخليج خلال العامين الماضيين ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧ جزءً من معسكر سنّي أقامته السعودي لمواجهة طموحات إيران في الهيمنة الإقليمية. وكرّست السعودية جهودها لإبعاد إيران عن (شؤون العرب)، فيما كانت دول الخليج في نزاع سياسي مع إيران بشأن موضوع الجزر الثلاث (طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى) التي فرضت إيران في العهد البهلوي سيطرتها عليها سنة ١٩٧١. وكتب يوهشوا، ورابورت، وسافيون، وكارمون في ١١ يناير الماضي بأن السعودية دعت دول الخليج لتشكيل تحالف عسكري ضد إيران. وأن السياسة الخليجية ضد إيران كانت متساوقة مع جهود الولايات المتحدة لعزلها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

كانت قطر، الدولة الخليجية الوحيدة التي نأت عن نفسها إزاء التعاون مع حلف الخليج السعودي. في الحقيقة، التزمت قطر في العقد الأخير خطاً مناوئاً للسعودية، وحافظت على علاقات وطيدة مع ما يسمى بالمحور الإيراني ـ السوري. وكجزء من هذا المحور، دعمت قطر حزب الله في مجلس الأمن الدولي من خلال العمل على تعطيل قرار ١٧٠١. وبخلاف دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، إمتنعت قطر عن إدانة حركة حماس في سيطرتها على قطاع غزة. وقامت قطر بجهود من أجل منع عزل سوريا، كونها البلد العربي الوحيد الذي امتنع عن التصويت على قرار مجلس الأمن ١٧٣٧ الذي يؤسس للمحكمة الدولية في قضية إغتيال رفيق الحريري. يضاف الى ذلك، أن قناة الجزيرة التابعة للحكومة القطرية هاجمت بصورة مستمرة السعودية ودعمت إيران وسوريا، وكذلك حزب الله وحماس.

حلف الخليج السعودي إنهار في ديسمبر الماضي حين قامت بقطر في خطوة غير مسبوقة وبدون التشاور مع دول خليجية أخرى بدعوة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد لحضور قمة مجلس التعاون الخليجي في الدوحة. وقد وصفت مجلة (المجلة) السعودية في عددها الصادر في ٢٢ ديسمبر الماضي ذلك الإنهيار بأنه (نهاية اللعبة الأميركية). تفاجأت دول الخليج، ولكن في نهاية المطاف قبلت بالإملاء الإيراني ـ القطري.


نجاد: كسر الحصار

تفكك حلف الخليج السعودي

كان نتيجة لعاملين إضافيين: الأول هو تقرير الاستخبارات الأميركية الذي صدر خلال قمة مجلس التعاون الخليجي، والذي يفيد بأن إيران علقت برنامج التسلح النووي. التقرير، الذي أحبط خيار الهجوم العسكري الأميركي على إيران، كان ينظر إليه على أنه نصر إيراني، سمح بأن تأخذ الأخيرة خطوات سياسية متحررة إزاء دول الخليج. فقد قدّم أحمدي نجدي في قمة مجلس التعاون برنامجاً مؤلفاً من ١٢ نقطة للتعاون الإيراني ـ الخليجي في المجالين الإقتصادي والعسكري.

العامل الآخر الذي ساهم في انهيار حلف الخليج السعودي كان تنامي القلق في الخليج بأن تقرير الإستخبارات الأميركية، وكذلك المفاوضات الأميركية ـ الإيرانية حول الموضوع العراقي، أشار إلى تبدّل في السياسة الأميركية باتجاه التفاهم مع إيران، والذي سيتم على حساب مصالح دول الخليج.

وبالرغم من أن دول الخليج أبدت رد فعل فاتر إزاء مقترحات أحمدي نجاد في القمة، وبالرغم من أنهم قالوا بأن كلمة نجاد لم تبدّد مخاوفهم من الطموحات الإيرانية في المنطقة، إلا أنه نجح في تحقيق هدفه في القمة، فقد تحدّث كثير من المسؤولين الخليجيين عن تقوية العلاقات مع إيران.

كان رد الفعل الأميركي إزاء إنهيار حلف الخليج السعودي إرسال وزير الدفاع الأميركي روبرت جيتس الى الخليج في زيارة عاجلة، حيث أعاد إطلاق دعوته لدول الخليج لتوحيد جهودها من أجل إرغام إيران على تجميد تخصيب اليوارنيوم.

أما رد الفعل السعودي إزاء الإنهيار، فكان متردداً ومواربا. وبدعوة أحمدي نجاد الى القمة،

تنصّلت قطر من إتفاقها مع السعودية لتفادي أية خطوات تفضي إلى مخالفة الإجماع داخل القمة العربية. ولكن بالرغم من ذلك، فإن وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل عبّر عن دعمه للدعوة، بل أن الملك عبد الله قدّم دعوة للرئيس الإيراني أحمدي نجاد لأداء مناسك الحج. الإنتقاد السعودي الوحيد لدعوة نجاد لقمة مجلس التعاون جاء من رئيس تحرير جريدة (الشرق الأوسط) السعودية طارق الحميد في الرابع من ديسمبر الماضي حين قال بأن دعوة نجاد ستضيف له قوة.

إنهيار حلف الخليج السعودي لم يغيّر في موقف دول الخليج إزاء الولايات المتحدة. وليس بمقدور إيران أن تحصل على هيمنة حقيقية على المنطقة في الوقت الحاضر، بسبب وضعها الإقتصادي غير المأمون، وكذلك بسبب حقيقة أن حكومات الخليج هي عربية وسنية في الغالب. على كل حال، متحدثون بإسم الحكومة الإيرانية أفادوا من وقائع الثلاث شهور الماضية، والتي قدّمتها كنقطة تحوّل تاريخي في العلاقات الإيرانية الخليجية، كتغيير في ميزان القوى السياسية في المنطقة، وبوصفها إنجازاً لافتاً في سياسة أحمدي نجاد الخارجية، والتي يقولون بأنها أثبتت عدم إمكانية عزل إيران في المجالين

حكّام الخليج قلقون من إرتباك السياسة الأميركية، ويخشون الإنجرار الى حروبها، ويميلون الى التفاهم مع إيران لتوفير مصدر بديل للأطمئنان

الإقليمي والدولي.

تفكك جبهة الخليج السعودي قد يكون لها تأثير على الإرادة المستقبلية لدول الخليج بأن تكون جزءً من جبهة أميركية في المنطقة. أصوات في الخليج عبّرت عن قلقها حيال عدم ثبات السياسة الأميركية، وتساءلت عما إذا كان بإمكان دول الخليج أن تعتمد على دفاع الولايات المتحدة، وتقترح بأن يكون لهذه الدول سياسة مستقلة إزاء إيران، بدلاً من أن تكون متحالفة بصورة منفردة مع الولايات المتحدة.

الدور القطري

حاولت قطر وإيران أن تبهم ظروف دعوة أحمدي نجاد لحضور قمة الدوحة، ولكن ما لبث أن أصبح واضحاً بأن الدعوة قد قدّمت من قطر بناء على طلب إيران، ودون التشاور مع بقية دول الخليج. وفي اليوم الأول للقمة، قال أحمدي نجاد في مؤتمر صحافي بأنه جاء بدعوة رسمية من قبل أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني. وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني قال بأن الدعوة قدّمت (كجزء من الجهد لإقامة حوار بنّاء مع جار مهم، وأن إقامة علاقات مستقرّة مع إيران سيخدم مصالح دول الخليج) وأضاف (لا أعتقد بأننا قادرون على حل كل مشاكلنا من خلال عزل وتطويق إيران عن المنطقة، حيث أنها لاعب هام).

وخلال القمة، واصلت قطر جهودها للتخفيف من ردود الفعل الغاضبة من قبل بعض دول الخليج إزاء دعوة احمدي نجاد. من أجل تهدئة غضب قادة الإمارات، رتّبت قطر لقاءً بين رئيس الإمارات ونظيره الإيراني، وكذلك بين وزيري خارجية البلدين. أكثر من ذلك، دافع رئيس الوزراء القطري حمد بن جاسم عن استعمال أحمدي نجاد مصطلح (الخليج الفارسي) بدلاً من (الخليج العربي) في كلمته في القمة، وقال بأن (الخليج العربي كان يطلق عليه تاريخياً الخليج الفارسي وأن الخليج العربي مصطلح حديث).

الصحف القطرية نشرت عدداً من المقالات المؤيّدة لدعوة نجاد، أكّدت فيها على دور إيران كدولة مسلمة جارة كبيرة وهامة تفرض على دول الخليج التعاون معها من أجل تحقيق الإستقرار من خلال الإفادة من قدراتها العسكرية والإقتصادية لدعم الدول الخليجية الشقيقة. رئيس الوزراء البحريني الشيخ خليفة بن سلمان اعتبر التقارب الخليجي الإيراني بأنه داعم للأمن والاستقرار في المنطقة. وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي بن عبد الله تحدّث خلال زيارته لإيران عن (فصل جديد من التعاون بين إيران ودول الخليج).

الأمين العام لمجلس التعاون عبد الرحمن بن حمد العطية قدّم تصريحات مشابهة حول التطورات الأخيرة، وقال بأن دول الخليج ترغب في (استبعاد الجانب العسكري) من القضية النووية الإيرانية، وأن مجلس التعاون الخليجي يبحث عن حلول ستؤدي إلى الأمن والإستقرار، وكذلك الحوار كوسيلة لتسوية الأزمة. ووصف دعوة السعودية لموسم الحج بأنه إشارة (لرغبة أصيلة) من جانب دول الخليج (لتقوية التضامن الإسلامي).



بوش: البطة العرجاء ترقص العرضة

وبصورة مماثلة، عبّر وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل عن عدم وجود تحفظات حول دعوة نجاد، مشيراً الى أن الدولة المضيفة للقمة حرّة في دعوة من تشاء. وحين سئل عن تعليقه حول الإقتراحات التي تقدّم بها نجاد في القمة، اعتبرها الفيصل بأنها معينة على التعاون الإقتصادي في المنطقة، ولفت إلى وجود قضايا عالقة يجب أن تؤخذ في الإعتبار بما في ذلك الملف النووي الإيراني والجزر الثلاث.

صدمة تقرير الاستخبارات الأميركية

إلى جانب اعتبار التقرير نصراً إيرانياً لافتاً، فإنه أزال تهديد الهجوم العسكري الأميركي على إيران، بما أثار قلقاً في الخليج بأن التقرير قد يدعم تفاهماً أميركياً ـ إيرانياً والذي يكون على حساب سلامة دول الخليج.

ونلحظ أن تطوراً متسارعاً في العلاقات بين إيران ودول الخليج بدأ بعد صدور التقرير الإستخباري الأميركي، الذي أسّس لفتح غير مسبوق في العلاقات بين إيران وجيرانها بعد أت تراجعت الضغوطات الدولية على إيران. هذا التحوّل أفادت منه طهران بوتيرة متسارعة حيث ما لبثت أن مدّت أفق علاقاتها لتصل إلى شمال القارة الأفريقية، لتشمل المغرب وليبيا والجزائر ونزولاً الى السودان وأخيراً مصر، التي تسير بخطى واثقة. مصادر مصرية وإيرانية كشفت عن حذر سعودي بالغ من أن تصل العلاقات المصرية الإيرانية الى مستوى متقدّم يطيح قطبية السعودية، حيث قد تفيد مصر من إمكانيات إيران في إزاحة السعودية عن مركز النفوذ في العالم السني. وبالرغم من أن مصر مازالت في مرحلة إختبار لعلاقة جديدة مع إيران بعد انقطاع دام نحو ثلاثة عقود، فإن ثمة طموحات تحملها القاهرة في علاقاتها مع طهران بعد أن كسر تقرير الإستخبارات الأميركية حاجزاً نفسياً وسياسياً في المنطقة وتراجع خيار الحرب، فضلاً عن معارضة الشعب المصري لأي خيار عسكري

ضد إيران، وهو ما كانت تخشاه الحكومة المصرية من أن يؤدي إلى خلخلة عنيفة لأسس الإستقرار في المنطقة وقد يحمل تداعيات أمنية وإقتصادية خطيرة.

إيران تحدّثت عن (عصر جديد من التعاون) ودورة كبيرة في العلاقات بينها وبين دول الخليج، وهو ما كرّره نجاد في خطاباته، حيث تمّ التأكيد على التقارب بين إيران وجيرانها بوصفه هدفاً إستراتيجياً.

كان انهيار حلف الخليج ـ السعودي قد أعاد السؤال حول الخطر الذي صنعته الولايات المتحدة بالتنسيق مع دول الإعتدال العربي: السعودية، مصر، الإردن إضافة إلى دول خليجية أخرى وكذلك الدولة العبرية، حين تقرر وضع إيران كخطر بديل عن (إسرائيل)، من خلال إثارة موضوع (الهلال الشيعي) الذي تحدث عنه الملك الأردني في ديسمبر ٢٠٠٤ وردّده الرئيس المصري، وأعاد طرحه بصيغة أخرى الملك السعودي عبد الله. السؤال الآن: هل اختفى الهلال الشيعي؟ وماهو مصير التحالف بين السعودية والولايات المتحدة ضد إيران.

كتب جوشوا تيتلباوم، ليس هناك من يحب الرئيس البطة العرجاء. زيارة جورج بوش في منتصف يناير الماضي الى السعودية فشلت في

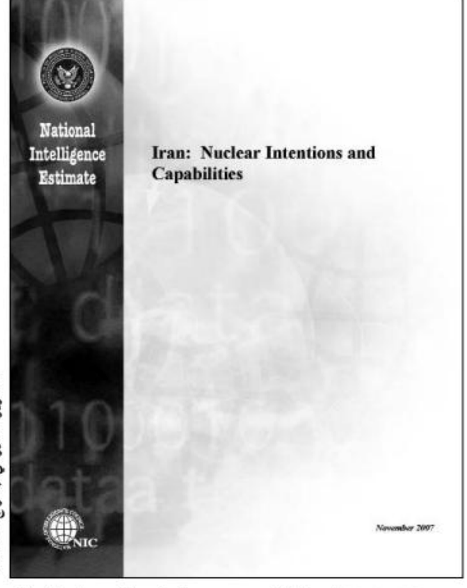
شهدت العلاقات بين إيران ودول الخليج تطوّراً متسارعاً بعد صدور التقرير الاستخباري الأميركي، الذي أسقط خيار الحرب وفتح أفق التعاون

إعادة العلاقات الأميركية ـ السعودية إلى سابق عهدها الذي كانت تتمتع به قبل الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، فقد نظر السعوديون إلى الزيارة بأنها محاولة يائسة لإعادة بناء مصداقية الولايات المتحدة في نزاعها مع إيران، رغم أن صفقة الأسلحة التي أبرمها بوش مع السعوديين لم تكن ذات صلة بالتهديد الإيرانية بصورة واقعية، بقدر ماهي تسديد لأثمان الحماية والدفاع الإستراتيجي بين البلدين.

يقوم السعوديين بتأمين تدفق النفط الذي كان يباع حتى فترة قريبة بـ ١٠٠ دولار للبرميل، ويستعملون المداخيل المالية في استثمارات ضخمة في البنية التحتية والإستعدادات لمرحلة ما بعد اقتصاد النفط. لدى السعوديين قليل من الصبر حيال رئيس بات ضعيفاً بفعل الفشل في العراق، وانهيار بفعل تقدير المخابرات الوطنية الأميركية حول إيران والتي فيما يبدو وضعت مزاعم إدارة بوش على المحك.

التغيرات الجيوبوليتيكية التي حصلت بعد إطاحة نظام صدام حسين نتج عنها مستوى لافتاً من عدم الثقة الذي بدأ يفرض نفسه على العلاقات السعودية ـ الأميركية. مصادر عراقية رفيعة المستوى نقلت عن حاكم العراق الأول جارنر بعد شهور من سقوط بغداد بأن الدولة القادمة ستكون السعودية. وصلت الرسالة الأميركية الى الرياض، ولذلك سعت إلى تغيير مسار السلوك الأميركي، سواء من خلال تشجيع المقاتلين السعوديين للهجرة إلى العراق، أو دعم الجماعات العراقية المناوئة للعملية السياسية من جهة، والقبول بشروط الإدارة الأميركية من اجل تحالف دولي ضد إيران في مقابل تقديم تنازلات سخيّة في عملية السلام مع الدولة العبرية. ومع ذلك، بقيت العلاقات بين الرياض وواشنطن غير مستقرة، فهي قائمة على الإبتزاز، وما إثارة (الهلال الشيعي) سوى إحدى القضايا التي اضطرت إليها السعودية للحيلولة دون تطبيق واشنطن لمخطط تغيير الخارطة الجيوبوليتيكية في المنطقة، وقبلت واشنطن بصناعة الخصم الجديد كونه مدخلاً لمواجهة إيران بدعم الدول الخليجية النفطية. أفادت واشنطن وتل أبيب من ذلك الخطر الشيعي المفتعل لابتزاز حليفها الأكبر في المنطقة، وهو ما بلغ أقصى درجاته في أنابوليس في نهاية نوفمبر الماضي، حيث تحوّلت السعودية الى شاهد على إعلان الدولة اليهودية.

وبعد أن شعرت السعودية بأن إدارة بوش لم تعد قادرة على السير في خياراتها حتى النهاية سواء على مستوى نزاعها مع إيران، أو إحداث تغيير جذري في المعادلة العراقية، فيما قدّمت هي أقصى ما يمكن في موضوع السلام مع الدولة العبرية، قررت أخيراً أن تفصل نفسها عن أي مشروع مواجهة أو حتى إبتزاز في التجاذب الأميركي ـ الإيراني، ولذلك رفضت الرياض تصريحات الرئيس بوش في زيارته إلى الرياض في ١٥ يناير الماضي، وتحدّث وزير الخارجية سعود الفيصل عن إيران باعتبارها جارة، وأن



دول الخليج حريصة على الإنسجام والسلام اللذين يجب أن يعمّا بين دول المنطقة، فيما اعتبر بعض تعليقات بوش على إيران بأنها (مثيرة وتحريضية).

خلف الكواليس، تبدي السعودية خوفاً عميقاً من إيران، ولكن بالنسبة لها تبدو السياسية الأميركية مرتبكة. تريدها سياسة إحتواء، وليست سياسة مواجهة. وأكثر من أي شيء آخر، تريد السعودية أن تكون في الجانب المنتصر. وبالنسبة لها، تبدو الولايات المتحدة عاجزة عن التأثير في الوقائع. الجديد بالإشارة أن تقرير مكتب المحاسبة صدر خلال زيارة بوش إلى الخليج ويشكك في تأثير عشرين سنة من الحظر الإقتصادي الأميركي المفروض على إيران.

وبالرغم من أن محاولة بوش لدعم مبدأي كارتر وريغان تبدو وكأنها قضية مبكّرة، إلا أن الوقت لم يحن من أجل تأبين العلاقات السعودية الأميركية. يستمر التعاون الاستراتيجي تحت مظلّة التعاون الأمني بين الولايات المتحدة ودول الخليج، من خلال إبرام صفقات عسكرية ضخمة بهدف حماية السعودية ودول الخليج الأخرى من التهديد الإيراني الإفتراضي. وفيما تنتظر الرياض ماستكشف عنه الإنتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، فإن المشهد الجيوبوليتيكي في المنطقة يتبدّل بوتيرة متسارعة، فيما تطوي إدارة بوش أشرعتها بعد هبوب رياح جديدة ستفرض معطيات جديدة على العلاقات بين إيران ودول المنطقة.

القصيبي: توظيف المرأة يسير على (بيض)

أصدرت لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز ضد النساء تقريراً في الأول من فبراير الحالي جاء فيه أن المرأة السعودية تعاني (هيمنة) الرجل المعتمدة على (قواعد مترسخة ثقافياً) وصفوها بالتمييزية ضد النساء، مطالبين بـ (سن قانون للمساواة بين الرجل والمرأة). وفي رد على التقرير، اعتبر نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية الدكتور مسفر القحطاني في تصريح لصحيفة (الحياة) في الثاني من فبراير تقرير اللجنة في هذا الصدد (تجاهلاً للحقائق على أرض الواقع) وقال: (وضع المرأة في السعودية يتقدم بشكل ملحوظ، والشريعة الإسلامية التي تطبقها المملكة تحافظ على حقوق المرأة بصورة غير قابلة للمزايدة، على رغم إشكالات في تطبيق بعض الأنظمة، والخلط أحياناً بين العادات والتقاليد والنصوص الشرعية المقدسة). وأكّد الغامدي للصحيفة بأن (المساواة بين الرجل والمرأة التي يزعم التقرير الأممي عدم تطبيقها في البلاد كفلتها الشريعة الإسلامية، ولكن بصورة تكاملية، »فهناك مساواة في الذمة والبيوع والتملك، وقبل ذلك في الكرامة الإنسانية. وعلى أرض الواقع كفلت الأنظمة للمرأة حق التعليم، وشاركت المرأة في مؤسسات المجتمع المدني، ومارست حق الانتخاب في هيئات عدة مثل الغرف التجارية وجمعيات الفنون. وهناك مساواة في الخدمة المدنية، ونظام العمل الذي منح المرأة حقاً أكبر).



واعتبر عضو اللجنة الإسلامية في مجلس الشورى السعودي مستشار وزارة العدل الشيخ عبدالمحسن العبيكان أن (المساواة) التي أشار إليها التقرير (مصطلح مبهم، فما نعتبره نحن مساواة يراه غيرنا عكس ذلك، ولكن جميع العقلاء مجمعون على أن المساواة هي العدل بين الناس، وإعطاء كل ذي حق حقه بما يتناسب مع إمكاناته وتكوينه، وتبعاً لذلك فإن المرأة في مجتمعنا وديننا لها وضع مختلف عن الرجل). وأكد أن نساء بلاده لا يشتكين من الوضع الاجتماعي والديني، وإنما (يشتكين من ظلم الأزواج وبعض الأولياء، وهذا موجود في كل الدول، ولو أجري استفتاء بين النساء لأكد ٩٩ في المئة منهن رضاهن عما يجدنه في وطنهن من تقدير واحترام وحقوق).

وزير العمل السعودي، تحدّث في الثلاثين من يناير الماضي أمام رئيس وأعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن العوائق التي تحول دون توظيف المرأة. وقال بأن وزارته تسير في مساع توظيف المرأة في القطاع الخاص (كمن يسير على بيض)، وقال في ناحية توظيف النساء (أنا أمشي ضمن مجتمع له قواعد وقيود). ولكن القيود الإجتماعية التي تحدّث عنها الوزير لم تمنع ١٤٨ ألف سيدة سعودية أن تبحث عن وظيفة، ما يثير سؤالاً حول طبيعة العائق الإجتماعي المقصود. ولكن الوزير القصيبي لفت الى الجهة التي تمارس دوراً تعويقياً بقوله (لست مستعدا أن أدخل معهم في معارك فكرية أو فقهية، ولا أهدف لتحرير المرأة، بل لتوظيفها). واعترف وزير العمل السعودي، بأن المرأة في بلاده (تعامل معاملة القاصر في أشياء كلكم تعرفونها لا أول لها ولا آخر، إن كان في السفر والمجيء والزواج والوكالة)، وينسحب ذلك على حقها في الحصول على عمل.

وجاء حديث الوزير السعودي، في ثنايا رده عن سؤال سهيلة زين العابدين عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، حينما تساءلت عن اشتراط موافقة ولي الأمر لحصول المرأة على عمل، وبالأخص الأرامل والمطلقات، حيث أكد القصيبي أن تلك الفئات التي لا يوجد لها ولي أمر (ممكن أن يبحث في موضوعها بما يكفل لها الحصول على عمل)!

وطرحت العضو زين العابدين، عددا من الموضوعات المتعلقة بـ(السعودة) ورفع قيمة (التأشيرة)، غير أن القصيبي رفض الإجابة عن ما طرحته (على اعتبار أن تلك الموضوعات لا تمت لا من قريب ولا بعيد لحقوق الإنسان بصلة)!. وطالب القصيبي أعضاء اللجنة بالتركيز على صلب الحقوق المشروعة والحرية، وهو ما عده المجال الأساسي والحيوي، ودعا القصيبي رئيس وأعضاء الجمعية الحقوقية إلى تركيز جهودهم على موضوع حقوق الإنسان خصوصاً (في مجتمع كبير لا يزال معاديا) لهذا الموضوع. وانتقد القصيبي بشدة أصحاب السلطة العامة الذين يسمحون لأنفسهم باعتقال الأشخاص واقتحام منازلهم دون إجراءات محددة ومعينة. وقال إن ذلك (يجعل كل ما نفعله في سبيل حقوق الإنسان ينهار هباءً منثوراً). وقال بأن (اللحظة التي يستطيع رجل السلطة العامة أن يدخل ويفتش ويحتجز ويضرب ويعذب ويستجوب تنعدم كل معاني حقوق الإنسان).

اللافت أن القصيبي أقرّ بوجود انتهاكات شاملة لحقوق العمال الوافدين في بلاده، وقال بأنها منتهكة (حيث ما التفت)، سواء (في ساعات العمل الطويلة، أو الراتب غير الإنساني، وانعدام حق الراحة، والتحرشات الجنسية)، التي قال إنها لا تعد ولا تحصى، حتى وصل إلى أن قال إن بلاده تفتقر للبنية الأساسية القانونية للعاملات والعاملين في الخدمة المنزلية.

محمد العبدالله الفيصل.. مناهج السعودية تخرّج إرهابيين

لم يكد يصدق تركي الدخيل، مقدّم برنامج (إضاءات) على قناة (العربية) السعودية ما سمعه في ٢٥ يناير الماضي من ضيفه الأمير محمد العبدالله الفيصل وهو يوجّه نقداً لاذعاً لمناهج التعليم السعودية، فنبّه الدخيل الى أن هذا الكلام خطير يا أمير، فقال هذا رأيي، وأنه أرسل أبناءه للخارج حتى لا يتربوا على مناهج التعليم المحلية.



وقال الأمير محمد العبدالله الفيصل الذي عمل في منصب وكيل وزارة المعارف حتى عام ١٩٨٣ ثم قدم استقالته، بأن التعليم في السعودية يعاني من مشكلة، داعيا لتغيير فلسفة التعليم. وأضاف (ذات يوم ذهبت لوزير المعارف الشيخ حسن آل الشيخ، وقلت إن الكتب الدينية التي ندرسها هي كتب الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ولا يجب تغيير مضمونها، ولكن يجب تغيير اللهجة بمعنى أن الولد يقرأها ولكن لا يفهمها). وتابع (لا يرضيني مستوى التعليم في السعودية وأنا شخصيا أرسلت أولادي بعد الإعدادية للدراسة في الخارج.. فنحن بعد التجربة تبين أن مناهجنا خرّجت إرهابيين فجّروا أنفسهم..وعلينا أن نبحث كيف يجب أن نخرّج هذا الشباب).

وفي جانب الشعر، تحدّث الأمير محمد العبدالله الفيصل عن أمراء (يسرقون) شعر الآخرين، وكأنه يستحضر ما أشيع عن والده عبد الله الفيصل الذي كتب قصائد عدّة، تحوّلت إلى أغان لمطربين مشهورين مثل أم كلثوم، وقيل حينذاك بأن الأمير استأجر بعض الشعراء الكبار لينظموا قصائد بإسمه. يقول الأمير محمد الفيصل بأن والده الأمير عبد الله الفيصل (أخضعه لامتحان ليتأكد بأنه يكتب شعره بنفسه ولا يشتريه)، وقال (أنا شخصيا أيضا أخضعت ابني سعود لنفس الاختبار). وأضاف (هناك أمراء، وغيرهم،

يشترون الشعر وأنا ضد ذلك. بدلا من ذلك عليهم بناء شركات تشجع وتنشر الشعر وتعطي أصحاب الشعر أجورهم، وأنا أنتقد أن يقوموا بنسب الشعر لأنفسهم وهو ليس لهم وهذا نوع من السرقة).

تقرير دولي: السعودية الأفسد خليجياً

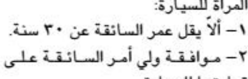
نشرت مؤسسة الشفافية الدولية (Transparency International) تقريرها حول معدّلات الفساد في العالم لسنة ٢٠٠٧، وقال التقرير بأن السعودية كانت الأسوأ خليجياً في معدلات الفساد والشفافية، فيما جاءت قطر في المرتبة الأولى من ناحية انخفاض معدلات الفساد الإداري والمالي وارتفاع مستوى الشفافية، فيما جاءت الإمارات العربية في المرتبة الثانية بعد أن كانت تحتل المرتبة الأولى في السنوات الماضية.

من جهة ثانية، ذكرت منظمة (Heritage Foundation) في تقديراتها لهذا العام ٢٠٠٨، بأن السعودية مازالت ضعيفة في جانب التحرر من الفساد، وأن الأسواق المالية مشوّهة بفعل نفوذ السلطة، كما أن النظام القضائي خاضع للنفوذ السياسي. ويقول التقرير بأن المستثمرين الأجانب يشكّكون في قدرة المحاكم السعودية من أجل تطبيق العقود بصورة فاعلة. فنظام المحاكم بطيء، وغير شفاف، وخاضع للطبقة الحاكمة. أما في مجال الفساد، فيذكر التقرير بأن الفساد يعتبر كبيراً وأن السعودية تحتل مرتبة ٧٠ من أصل ١٦٣ بلداً في العالم من ناحي الفساد. وأن الشركات الأجنبية تعتبر الفساد عائقاً أمام الإستثمار. وأن الرشاوى غالباً ما تأخذ معنى آخر موارباً مثل (عمولات) بحسب اللغة الشائعة حالياً.

وفي بلد يبلغ سكّانه نحو ٢٣.١ مليون نسمة، ويبلغ الانتاج الإجمالي فيه ٣٦٣.٢ مليار دولار، تصل فيه نسبة البطالة ما يصل الى نحو ٢٠ بالمئة، فيما يقدّر الدين الخارجي بنحو ٤٧.٤ مليار دولار، عدا عن الدين الداخلي الذي تجاوز قبل ثلاث سنوات ٦٠٠ مليار ريال (مائة وسبعين مليار دولار تقريباً).

أنظمة وتعليمات قيادة النساء للسيارات

أصدر مجلس الشورى في بداية شهر فبراير توصيات بشأن قيادة المرأة للسيارة، وجاء في تعليمات قيادة المرأة للسيارة:



١– ألاّ يقل عمر السائقة عن ٣٠ سنة.
٢– موافقة ولي أمر السائقة على قيادتها للسيارة.
٣– الحصول على رخصة قيادة من مركز تعليم القيادة النسائي.
٤– أن تكون السائقة محتشمة في لبسها ولا تضع أي مواد للزينة بتاتاً.
٥– يسمح لها بالقيادة داخل المدينة فقط ولا يسمح لها بالقيادة خارجها بدون محرم سواء القرى أو الضواحي..
٦– تحدّد أوقات السماح بالقيادة من الساعة السابعة صباحاً وحتى الساعة الثامنة ليلاً أيام السبت إلى الأربعاء، وفي يومي الخميس والجمعة من الساعة الثانية عشر بعد الظهر إلى الساعة الثامنة مساء.
٧– أن تحمل معها هاتفاً للحالات الطارئة.
٨– الإتصال على مركز المرور النسائي في حالات التعدّيات والمشاكل أوعطل السيارة.
٩– دفع مبلغ مالي معيّن سابقاً في حساب الرخصة لدى المرور النسائي مخصص لتصليح أعطال السيارة عند الحصول على الرخصة.



أما الجهات المسؤولة عن قيادة المرأة للسيارة فهي حسب التفصيل التالي:
١–إيجاد قسم مرور نسائي مختص بقبول البلاغات عن التعديات على السائقات والاتصال بشركات الإصلاح والبنشر وجر السيارات وكذلك الاهتمام بأمر المخالفات المرورية وتحريرها.
٢ – إيجاد رقم هاتف مجاني للمرور النسائي.
٣ – وضع مراكز داخل المدينة للمرور النسائي تشرف عليها جهات دينية مسؤولة.
٤– إستحداث شركات مختصّة بالصيانة الخفيفة و(البنشر) وجر السيارات بالتنسيق مع المرور النسائي.
٥– تجديد رخصة السير كل سنة وأخذ قيمة الإصلاحات وجر السيارة مقدماً.
٦– على رجل المرور إستدعاء المرور النسائي لتحرير المخالفة ضد السائقة وعدم الحديث معها بتاتاً.
٧– معاقبة من ينتهك الأنظمة دون إستثناء لان انتهاك أي من هذه القوانين هو انتهاك للأعراض وأمن البلد.

أما أنظمة العقوبات الخاصة بقيادة المرأة للسيارة، فتنقسم الى:
ما يتعلق بالعامة:
١– معاقبة من يتحدّث إلى سائقة بعقوبة لا تقل عن السجن لمدة شهر مع الغرامة المالية.
٢– من يثبت عليه محاولة التحرّش أو مطاردة أو معاكسة سائقة يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ثمانية أشهر مع الغرامة المالية.
٣– معاقبة من يحاول التضييق على السائقة في السير بالتوقيف لمدة يوم مع الغرامة.

أما فيما يتعلق بالسائقة:
عند ثبوت قيام السائقة بما هو مخل للآداب والشرع للمرة الأولى تعاقب بالآتي:
١– سحب رخصة القيادة منها لمدة لا تقل عن ستة أشهر مع الغرامة المالية (٥٠٠–١٠٠٠ريال) وأخذ التعهد عليها بعدم العودة، تقوم به رئاسة المرور النسائي.
٢– إبلاغ ولي أمرها رسمياً عن طريق هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

سعوديو قاعدة العراق يعودون

هل تتكرر تجربة الأفغان السعوديين؟

محمد قستي

من الواضح أن القاعدة خسرت مساحة كبيرة من أرضها في العراق حين تحوّل حاضنها الطبيعي الى عدو شرس يتصيّد أعضاءها، وهو يعلم أسرارهم: مواقعهم، وسائلهم، خططهم وحتى أسماءهم. ومن الواضح أيضاً، أن مقاتلي القاعدة في العراق ـ وحسب معلومات عراقية رسمية معلنة ـ بدأوا بسبب التضييق عليهم بالفرار من العراق خاصة باتجاه الغرب نحو سوريا، ومنها الى أماكن أخرى: لبنان مثلاً، لمن لا يستطيع العودة الى بلاده، أو يتسرّب الى الأردن ومنه الى السعودية. بل أن كثيراً من المقاتلين العرب ـ السعوديين خاصة ـ لازالت لديهم جوازات صالحة للسفر، إما أنها جوازت سفرهم الخاصّة بهم، أو جوازات سفر مزورة يمكن تحصيلها من السوق السوداء مع تأشيرات سفر صحيحة أو مزوّرة، يمكنهم من خلالها التنقل بسهولة بين العديد من الدول العربية وغير العربية.

ماذا تعني خسارة القاعدة أرضها في العراق؟!

هي تعني الكثير في المعادلة السياسية العراقية الداخلية. ولكن موضوعنا هنا له علاقة بآثار تلك الخسارة على السعودية نفسها.

كما هو معلوم، يشكل السعوديون النسبة الأكبر من مقاتلي القاعدة الأجانب في العراق. الأميركيون ـ وحسب القوائم التي حصلوا عليها من قيادات القاعدة ـ يقولون أن نسبتهم تصل الى النصف، فيما يقول آخرون بأن النسبة هي في حدود ٤٠٪، وهناك من يتحدث من المسؤولين العراقيين عن ٦٠٪. وعلى أية حال هي النسبة الأكبر بين مكونات مقاتلي القاعدة العرب والأجانب، وهناك تقديرات تقول بأن عددهم وصل الى نحو أربعة آلاف مقاتل سعودي، يعتقد بأن نصفهم على الأقل قد قتلوا حتى الآن إما في العمليات الإنتحارية أو في المواجهات المباشرة، حتى قيل أن كثيراً من بيوتات (نجد) وسط المملكة وصلتها أخبار مقتل أبنائها أو لا تعلم عن مصيرهم شيئاً.

ويرجح عدد من المراقبين أن ضغوطاً شديدة تعرّضت لها العائلة المالكة في محيطها الإجتماعي والسياسي المؤيّد لها، ونقصد (نجد) التي ينحدر منها أغلب المقاتلين السعوديين في العراق. ففي فترات سابقة، كانت الحكومة السعودية تبدو صامتة بشأن مقاتليها، وفي الحقيقة فإنها كانت مؤيّدة لـ (تصديرهم) للعراق، خاصة حينما كانت تتعرّض لعمليات عنف من نفس قاعدة السعودية، أي من نفس المقاتلين الذين رحلوا بعدئذ للعراق. وكلّنا يتذكّر كيف أن أقوى الفتاوى جاءت من الشخصيات الدينية في السعودية والتي حضّت على الجهاد في العراق في فتاوى منشورة وقعها العشرات من مشايخ الوهابية، بينهم الشيخ العودة وناصر العمر والحوالي وأمثالهم، بل وصل الأمر الى رئيس مجلس القضاء الأعلى وهو الشيخ صالح اللحيدان، الذي لفت نظر ممارسي العنف ضد العائلة المالكة بأن (العراق هو أرض الجهاد) وليس السعودية.

كل المؤشرات حينها كانت تقول بأن السعودية تشجّع نزوح مقاتليها المتطرفين الى العراق: فهي من جهة تريد التخلص منهم داخلياً، وقد تولى الحوالي ـ على سبيل المثال ـ إقناع عدد غير قليل من المقاتلين ممن يمارسون العنف في السعودية بالذهاب الى هناك بدل مقاتلة آل سعود، حتى أن أحد قيادات القاعدة في جزيرة العرب، أعلن ذلك بشكل واضح. والسعودية من جهة ثانية لم تكن تريد نجاح العملية السياسية في العراق لأسباب طائفية، فكان المقاتلون أداة التخريب، ثم إن الحكومة السعودية لم تكن تريد في واقع الأمر نجاح الأميركيين في العراق لأسباب خاصة بها، كما هي ايران وسوريا، مثل أن تكون هي على قائمة الأهداف بسبب مشاركة السعوديين في أحداث سبتمبر.

في الفترة الماضية، كان يُشار الى الضغوط التي تتعرّض لها السعودية والإتهامات من حليفتها أميركا التي كانت بلا شك تعلم بمدى المساهمة السعودية (مقاتلين وأموال) يقف على رأسها أمراء من الصف الأول (ولي العهد سلطان مثلاً)، وقد أشار الى هذا أكثر من مسؤول أميركي أشرنا في أعداد سابقة الى تصريحاتهم ومواقفهم. حينها كانت السعودية تلقي اللوم على (سوريا) لأنها فتحت حدودها للسعوديين وغيرهم للقتال في العراق. وهذا صحيح، ولكن السعودية لم تبذل أي جهد يذكر للسيطرة على حركة مقاتليها من الذهاب الى سوريا ولا الى العراق مباشرة من حدودها، ولا الى لبنان بالنسبة لأولئك الذين شاركوا مع شاكر العبسي في حرب نهر البارد.

بعد الضغوط الأميركية الشديدة والتي جاءت مكثفة بالتحديد قبيل تطبيق الخطة الأمنية الأخيرة، تغيّر الخطاب السعودي السياسي ـ ظاهرياً على الأقل.. وإزاء تكاثر أعداد القتلى السعوديين في العراق، وضغوط عوائل نجدية عديدة، بدأ الأمير نايف ـ وزير الداخلية ـ بالحديث عن مخاطر التوجه الى العراق، وأعطى عدّة تصريحات في هذا الإتجاه، جاء بعده المفتي ليتحدث بلغة دينية ليدعم التوجه السعودي الجديد ويحرم القتال في العراق. ثم جاء العودة، أحد دعاة الجهاد في العراق، ليطعن في صديقه ابن لادن.

كل هذا يشير الى حقيقة أن المقاتلين المجانين من الوهابية المتطرفة هم أداة حكومية تستخدم في السياسة الخارجية كما في السياسة الداخلية. فلو وقع أي حدث في منطقة من مناطق المملكة، فإن من يسميهم الحجازيون بـ (قطعان الصرب) سيكونون في مقدمة الحرب الحكومية ضد تلك المناطق وشعوبها. ولا نقول هذا تقوّلاً، فهناك تصريحات بمثل هذه الأمور تقال في المجالس الخاصة، سمعنا جزءً منها، وسمع غيرنا مثلها. بكلمة: إن التطرّف والعنف الوهابي ليس سببه الفكر الوهابي المتطرّف فقط، بل وأيضاً بسبب وجود إرادة سياسية تريد إبقاء ذلك التطرف والعنف لتستخدمه ضد الآخر الداخلي والخارجي، كما ثبت ويثبت مراراً، وآخر ذلك موضوع نهر البارد، الذي خططت له السعودية فور انتهاء حرب تموز ٢٠٠٦ لمحاربة حزب الله، فانقلب السحر على الساحر، حين كشف الأمر سيمون هيرش، وتدخل الكونغرس،

فأُلغي الدعم، وثار مقاتلو فتح الإسلام من (البنك) الذي كان يصرف لهم رواتبهم، وابتدأت المعركة التي نعلم الآن باقي تفاصيلها.

لكن التطرّف، كما هو معلوم، سلاح ذو حدّين. والسعودية جرّبت هذا السلاح مرات ومرات، ورأت نتائجه السلبية حين عاد مقاتلوها من أفغانستان وابتدأوا حريهم الداخلية، ورأت تلك النتائج حين قام متطرفوها بأحداث سبتمبر، ورأت انقلاب سحرها في نهر البارد.. ومع هذا لا تزال تصرّ على استخدام سلاح العنف والتطرف الوهابي، والسبب يبدو أنه يعود الى أن العقل المسيطر يعيش مرحلة (التعوّق) بحيث لا يرى صانع القرار السعودي بيده أدوات يعتمد عليها في الصراع، سوى المال والتطرف الوهابي.

وها نحن بإزاء نتائج السلاح ذي الحدّين مرة أخرى.

كيف سيكون الحال إذا عادت العناصر السعودية التابعة لقاعدة العراق الى بلدهم؟ هل يكرروا تجربة ما فعلوه بعد عودتهم من أفغانستان، رغم أن الظرف النفسي وموقفهم السياسي من الحكم السعودي تطور الى الأسوأ؟

الأمراء السعوديون لا بدّ وأنّهم وضعوا العديد من التساؤلات في أذهانهم، ولكن تقديرهم للأمور ـ فيما يبدو ـ لم يتغيّر، رغم التجارب المريرة العاصفة التي مرّت أمامهم، والتي أوقعتهم في مآزق سياسية مع حليفتهم واشنطن، ومع عدد غير قليل من الدول: روسيا، المغرب، الجزائر، موريتانيا، إضافة الى عواصم غربية وعربية وإسلامية أخرى.

الأمراء يعتقدون التالي:

ـ أنه مهما فعلت العناصر الوهابية المتطرفة، العنفية وغير العنفية، فإن خيار بقاء الدولة من وجة نظرهم لا يمكن أن يكون مضموناً بدون تحالف قوي مع المؤسسة النجدية الدينية الوهابية. فالدولة لاتزال قائمة على أسس تجزيئية طائفية مناطقية يجعل خيارات آل سعود لا تبتعد عن تلك الخيارات التي كانت تحكم المعادلة السياسية للجزيرة العربية مطلع القرن العشرين.

ـ إن الوهابية بعناصرها المتطرفة كانت دوماً ـ ومنذ بداية تأسيس الدولة (أداة قتال وضبط) للوضع الداخلي. هي خزّان الدولة الإستراتيجي، وعناصرها كانوا على الدوام أطوع العناصر للإستخدام السياسي السعودي، إما عن قناعة لدى تلك العناصر على قاعدة دينية وهابية، أو على قاعدة المصالح باعتبارهم جزء من الدولة وصناعاً لها والمستفيدين الأول منها، أو على أساس أن التطرّف يصنع مجانين (مثلما كان يسميهم الملك عبدالعزيز، كما يذكر الريحاني) لا يعقلون في السياسة ويسهل استخدامهم للقتال. وعليه، لا يبدو أن العائلة المالكة قادرة على الإستغناء عن مثل هذه العناصر التي لديها الرغبة المذهبية والمصلحة المادية وتمتلك كل مقوّمات الدفاع عن (العرش السعودي).

ـ إن التجربة التاريخية السعودية تقول بأن (النار الوهابية) قابلة للإحتواء، ولا أحد يستطيع احتواءها سوى آل سعود، وأنهم وحدهم القادر على توجيه النار الى المناطق المراد (حرقها). والأمراء يعتقدون ـ رغم التجارب السلبية الماضية ـ أنهم لازالوا قادرين على السيطرة على الوهابية ورؤسائها وجمهورها، وأن الشذوذ عن سياساتهم محدود، وأن النشاز من العنفيين يمكن بين الفينة والأخرى تحمّله، ويمكن استئصاله كما جرى على مدى التاريخ السعودي الحديث.

نفهم من هذا التالي:

أولا، أن الأمراء السعوديين قد قضوا وطرهم من العناصر العنفية حين تمّ توجيهها للقتال الى العراق، وقد حققوا المراد السعودي على عدّة أصعدة. فهم أوقعوا الأميركيين في مأزق لم يعودوا يفكروا معه بغزو السعودية وتقسيمها كما كان يتردد. وهم من جهة ثانية سوّدوا سمعة العملية السياسية في العراق بفتحهم معركة طائفية تتعدّى حدود العراق. وهم من جهة ثالثة، ولازلنا نقصد العناصر السعودية القاعدية العاملة في العراق، قد اضمحلّوا هناك وضربوا على أم رأسهم، فما كانت تخشى العائلة المالكة القيام به داخلياً، وهو القضاء دموياً على عناصر نجدية قاعدية، جاء الأميركيون والحاضن السنّي العراقي فقضى على الكثير منهم.

ثانياً، أن الأمراء السعوديين متأكدون من عودة عناصر القاعدة السعوديين الى بلادهم، أي من تبقى منهم حياً، لكنها عودة تختلف عن عودة عناصر الأفغان العرب المملوءة بنشوة الإنتصار وتحرير أفغانستان وإسقاط الإتحاد السوفياتي. إنها هذه المرة عودة المنهزم المحبط المصدوم والمطعون من الخلف ممن كان يعتقد أنه صديق وحليف. إنها عودة الطريد الضائع التائه المغرّر به، والمجلل بالخزي والإتهام. هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعتقد الأمراء السعوديون أن عودة العناصر السعودية القاعدية من العراق تختلف عن عودة نظرائهم من أفغانستان من جهة أن المجتمع النجدي استقبل الأخيرين حاضناً مهنئاً على المنجز، معتبراً إياهم مجاهدين مضحين مخلصين. في حين أن عودة المتأخرين من العراق لن تلقى ذات الحضن، بل هي عودة مجلّلة بالإتهام والسواد والضبابية، فالمجتمع أو الجزء الأكبر يتهمهم بالإرهاب والعنف ليس ضد العدو فحسب بل وضدّ مجتمعهم وحكومتهم (الرشيدة) و(أولياء أمرهم) الصالحين! بمعنى آخر، فإن المجتمع النجدي منقسم بحدّة في النظر الى العائدين الجدد، مما يزيد من آلامهم، حتى أولئك المشايخ الذين حرّضوهم على الجهاد في العراق، نفضوا أيديهم منهم بعد أن تقطعت بهم السبل في العراق.

ثالثاً، إن الأمراء السعوديين يعتقدون بأنه قادرين بسهولة ـ في الظروف التي أشرنا اليها آنفاً ـ أن يقضوا على من يتبقى من القاعديين السعوديين وتحييدهم. هذا ما صرّح به مراراً الأمير نايف وزير الداخلية، الذي أعلن أن أجهزته مستعدة للمواجهة مع العائدين والإنتصار عليهم. لأنهم في حالة ضعف نفسي بسبب الهزيمة، ولأن المجتمع النجدي لن يكون حاضناً لهم، ولأن بعضهم أو الكثير منهم ليست لديه الرغبة في المواجهة مع السلطات الأمنية، ولأن الحكومة السعودية استطاعت تهييج المجتمع السعودي كله ضدّهم، بل أن أعمالهم في الداخل كانت وبالاً عليهم.


سعودي انتحاري

لهذا تشعر الحكومة السعودية باطمئنان بأن الأوضاع ستكون تحت السيطرة.

لكن هذا الإطمئنان ليس كاملاً، فقد تخرج الحسابات عن نطاق الإدراك.

مثلاً، ألا يمكن أن يؤدي الإحباط بالعائدين من القاعديين السعوديين من العراق الى المزيد من المواجهة العنفية مع آل سعود ومع المشايخ؟ لقد أعلنت الحكومة ووسائط إعلامية مقربة منها أن

الحكومة عثرت على مخططات قاعدية لقتل أمراء ومشايخ ورجال قلم، وليس هناك ما يمنع من المنهزمين من التضحية بأنفسهم في أعمال انتحارية لم يتمكنوا منها في العراق ليطبقوها في السعودية كما فعلت بعض عناصرهم من قبل.

ثم إن هناك عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية ضاغطة تهيئ المناخ للقيام بأعمال عنف. فإذا كان المجتمع لم يشجع عنف القاعدة في السعودية، عدا عند مجموعات وهابية، فإن ذلك لا يعني أن الحكومة أثيرة لدى الغالبية من السعوديين. على العكس من ذلك، فإن مكانة الحكومة السعودية تدهورت خلال الأعوام الثلاثة أكثر وأكثر، ولاتزال تفقد الكثير من رصيدها وشرعيتها. فلا إصلاح سياسي قام، بل أن الإصلاحيين في السجون، ولا الوضع الإقتصادي تحسّن رغم فائض الميزانية بسبب زيادة أسعار النفط، بل أن المواطنين زاد فقرهم، فسلبوا أموالهم من سوق الأسهم أولاً، ثم جاء التضخم المتوحش في الشهور الماضية ليلتهم حلمهم والحدّ الأدنى من العيش الكريم لهم. ولازال الفكر الوهابي المتطرف يفرخ الإرهابيين، كما يكرر الكثير من الكتاب والصحافيين وحتى بعض الأمراء السعوديين. في ظرف مثل هذا، ألا يمكن أن يوفر الداخل عوامل العنف، كما في كل الدنيا حيث يتم التركيز على العوامل المحلية؟!

ثم هناك عنصر آخر غير محسوب، وهو أن وجود رأس القاعدة في أفغانستان، لازال يعطي أملاً ويشحن المعنويات. ترى ماذا سيحدث للسعودية لو أن بعض السعوديين قاموا بعمل شبيه أو مقارب لما قام به نظراؤهم في نيويورك وواشنطن في سبتمبر ٢٠٠١؟ قد تستطيع السعودية تبرير أن هؤلاء خرجوا ضد حكومتهم وأنها ليست مسؤولة عن أفعالهم. لكن هذا لن يكون مقنعاً، فالظروف السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية والدينية هي التي صنعت أمثال مفجري نيويورك وغيرها، وبالتالي فإن النظام مسؤول عن (تصنيع) المقاتلين المتطرفين وتصديرهم لكل العالم. وإذا كانت السعودية قد تمكنت وبصعوبة بالغة من تخطي المرحلة الحرجة في العلاقة مع واشنطن بسبب أحداث نيويورك وواشنطن في ٢٠٠١، فإن تكرارها ولو بصورة مصغرة سيجعل السعودية مستهدفة هذه المرة بشكل جاد.

فإذا كان العائدون غير قادرين على العودة الى بلادهم، وإذا أخذ الإحباط منهم مأخذه، وإذا كانت ارتباطاتهم مع القاعدة الأم في أفغانستان مستمرة، فإن احتمال قيامهم بعمل عنفي كبير أمرٌ محتمل. زد على ذلك، فإن العناصر الوهابية المتطرفة عودتنا على خوض معركة تلو الأخرى، من أفغانستان الى الصومال الى البوسنة الى الشيشان الى العراق الى لبنان الى المغرب وغيرها، وهي بالتالي ستجد لها معركة أخرى يكون السعوديون فيها حطباً بشرياً ومالياً. أي أن أزمة السعودية أبعد من أن تنتهي.

التهريب ليس المصدر الوحيد

شراهة في استهلاك السلاح بين السعوديين

السعودية سوق مشبعة بالسلاح.

وفي مناطق عديدة من المملكة، صار من المعتاد سماع طلقات النار ليلاً، بل ونهاراً أحياناً.

كان امتلاك السلاح جريمة كبرى، ولكنه ليس كذلك اليوم.

حاولت الحكومة تنظيم استخدامه، وطلبت من المواطنين تسجيل ما لديهم، فاستجاب البعض ورفض البعض الآخر، وليس لدى الحكومة من وسيلة لتفتش كل منزل.

هدّدت الداخلية مراراً من امتلاك أسلحة غير مرخّصة، ولكن تهديداتها ذهبت هباءً.

وحاولت الحكومة منع مصادر السلاح الخارجية، فإذا بها تكتشف أن مخازن سلاح الحرس والجيش يباع في الأسواق بأسعار بخسة، حتى قطع غيار السيارات العسكرية (الجيب) تباع في الأسواق بقطع أصلية وبأسعار زهيدة.

خففت الحكومة الأمر بعد أن عجزت بأن قالت أن الأسلحة ليست للإستخدام، وأن امتلاك السلاح هو جزء من شخصية المواطن السعودي!

لكن هذا يخفي تغطية للفشل، وتغطية على أسباب الإقبال على السلاح.

إن الوضع الأمني متدهور للغاية، في بلد يصفه حكامه بأنه (بلد الأمن والأمان).

وبالقطع هو ليس كذلك. فالجرائم بشتى أنواعها تتضاعف سنوياً. جرائم القتل والمخدرات والسرقات المسلحة والإغتصاب وحتى الإنتحار تتعاظم.

إنه الوضع السياسي والإقتصادي والإجتماعي غير المستقر، الذي يُشعر المواطنين بالحاجة الى السلاح.

إنه ضعف الدولة وفشلها الأمني، الذي يدفع المواطن الى حيازة السلاح لحماية نفسه وأبنائه.

قيل أن السلاح أول ما جاء بكميات وافرة إنما جاء بعيد احتلال العراق للكويت فكانت شحنات رشاشات الكلاشنكوف تباع ببضع مئات من الريالات للقطعة الواحدة. بل قيل أن أسلحة متوسطة قد بيعت وامتلكها المواطنون، إضافة الى القنابل اليدوية والألغام والمسدسات.

وفي الحرب العراقية الثانية، اي حرب احتلال اميركا للعراق، جرى أيضاً تهريب السلاح منه بكميات وافرة.

وقيل أن اليمن هو المصدر الأساس للسلاح والمتفجرات.

وقيل ايضاً أن أكثر الأسلحة (من المسدسات بالتحديد) جاءت من مخازن الحرس الوطني، وهو السبب الذي أدى الى تلاسن بين الأمير نايف والأمير عبدالله (الملك الحالي) في مجلس الوزراء وبمحضر الوزراء أنفسهم في عام ٢٠٠٣.

أياً كان مصدر الأسلحة، فإنه مؤشر على خلل داخلي، وإن هذه الأسلحة ليست خطرة على نظام الحكم نفسه فحسب كأن تستخدم من قبل القاعدة، بل قد يستخدمها المواطنون ضد بعضهم البعض، على خلفيات طائفية ومناطقية وقبلية او على أساس مصالح شخصية فردية أو جمعية.

من آخر ما أعلن في مضمار تهريب الأسلحة، ما أعلنته المديرية العامة لحرس الحدود من احباط عمليات تهريب كبرى لأسلحة وذخائر ومواد متفجرة وديناميت كانت في طريقها عبر حدود المملكة المختلفة. وفي اليوم التالي (٦/٢) اعتمدت صحيفة عكاظ على تقرير إحصائي رسمي، كشف أنه خلال الربع الأخير من العام الهجري الماضي تم احباط تهريب مائة كيلو جرام من المتفجرات، وأربعمائة قطعة سلاح متنوعة، وما يقارب الخمسين الفا من الذخائر، ومائة اصبع ديناميت، وجهازين أحدهما لتحديد المواقع وآخر ناظور مقرب، كما كشفت عن رقم مهول من المتسللين وهو مائة وعشرين ألفاً، بينهم ١١٩ متسللاً عبر الحدود مع العراق. وأشارت عكاظ الى أن الحدود مع اليمن هي أكثر المناطق الحدودية التي تعاني من عمليات التهريب خصوصا الأسلحة والمتفجرات، وأن معظم المتسللين هم يمنيون.

هذا ما تمّ كشفه، ولكن ماذا عما لم يتم كشفه؟.

إنهيار ما تبقى من أسس الدولة

قضاء يستحق المقاضاة!

محمد شمس

القضاء أحد صمامات الأمان للدولة، أية دولة، وحين ينهار ركن القضاء، وهو عادة آخر ما ينهار، فإن ذلك مؤشر على أن الدولة في طريقها الى الإضمحلال، وأن نظام الحكم فيها قد فقد آخر قلاعه، وآخر ما تبقى له من عوامل المقاومة والصمود.

السلطة التنفيذية في المملكة فاسدة، ويقف على رأسها الأمراء كما هو معلوم.

والسلطة التشريعية غائبة، إذ لا يوجد إلا ديكور لها يتمثل في برلمان تعيّنه العائلة المالكة، وترفض أن يكون منتخباً لا جزئياً ولا كليّاً.

وأما السلطة القضائية، فهي كانت على الدوام فاسدة، ولكن فسادها لم يصل الى الأعماق كما هي عليها اليوم.

إذ يظهر للمراقب أن السلطة التنفيذية لم تعد معنيّة فحسب بتسويغ ممارسات الحكام، وتأصيل فسادهم وشرعنته أو السكوت عنه، ولكنها زادت فغطّت على القمع وأصبحت في العقدين الماضيين أداة تستخدمها السلطة التنفيذية بشكل مباشر وغير مسبوق في تاريخ المملكة. وغالباً ما تستخدم الحكومة السعودية القضاة في صالحها ضد جماعات مدنية أو شخصيات أو وجاهات.

رأينا تحيّز القضاء في قضية الدكتور ربيع دحلان، ورأينا دماء الكثيرين تسال ظلماً وعدواناً دون اعتراف أو تعويض. ورأينا كيف أصبح القضاء أداة بيد الحكومة ضد دعاة الإصلاح، حيث فقد القضاء أبسط معالم العدالة حتى الشكلية منها، بل كان يعمل تحت إمرة السلطة التنفيذية بصورة مخلّة تدعو للإستغراب. ولعل مطالعاتنا لحيثيات محاكمة الإصلاحيين الذين اعتقلوا في مارس ٢٠٠٣، وكذلك حيثيات محاكمة الإصلاحيين اللاحقين، وحيثيات الأحكام التي تصدر مبرّئة جناة ومجرمين من رجال الحسبة.

أخطر من هذا كله، أن القضاء صار جزءً من الصراع السياسي والإجتماعي والمناطقي والمذهبي والفكري والثقافي الدائر بين جماعات عديدة وبين المنطقة الأقلوية الحاكمة (نجد) ومذهبها وحكامها، فصار يغطّي على فساد المؤسسات الدينية ورجال هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما نلاحظ ذلك في هذا العدد، وصار معنياً بتبرئة فئات من الناس والحكم على غيرهم بالإرهاب والعدوان ومخالفة الدين والسحر والعمالة وغير ذلك!

هنا مقتل القضاء، بل مقتل العدالة، بل مقتل الدولة نفسها.

إن تحيّز القضاء والقضاة صار من الشيوع الى حدّ ضجّ معه الناس، حتى المقربين من الخط الديني السلفي الرسمي.

وعليه فإن الخلل الذي أصاب القضاء، ليس شكلياً، بل هو ضربة (في) و(لـ) صميم الجهاز نفسه، وضربة قاصمة لنظام الحكم والعائلة المالكة، التي تعتقد بأنها أصبحت قوية بتدخلاتها في القضاء والقضاة ورشوتهم. هذا القضاء بمثل هذا التحيز والفساد والتخلف وعدم التنظيم لا يطيل عمر الدولة والنظام السعودي، بل يقصّره، ويعجّل بفوران المجتمع واستخدامه للعنف بعد أن تسدّ منافذ نيل الحقوق العادية ـ وليس السياسية! ـ للأفراد عبر الوسائل الطبيعية في كل دولة.

نحن هنا بإزاء انحدار كبير لأسس الدولة السعودية، بحيث صار الجهاز القضائي ليس ملجأ للمواطن العادي، بل هو رصيد بيد الحاكم وشلّته ولجماعة التيار السلفي المتعصب الأقلوي الذي يشارك آل سعود في طغيانهم وفسادهم.

إننا نرى أكبر الجرائم (القتل مثلاً) ينجو منها المجرمون المحسوبون على التيار الديني الأقلوي الوهابي، بحيث يتحول القاضي الى مدافع عن الإجرام. وإننا نرى أن أقل الجرائم يطبق بحقها الإعدام والإعتقال لمدى سنين طويلة بدون محاكمات وخلافاً للقوانين التي وضعها آل سعود وقضاتهم أنفسهم.

بالأمس طلقوا امرأة رغماً عنها وعن زوجها، ولديها أولاد، تحت مبرر لا يقره دين أو عقل وهو: عدم تكافؤ النسب، فهي من قبيلة عالية القدم وزوجها من قبيلة أقلّ! وحاولوا تزويجها رغماً عنها، فاضطرت للعيش في ما يشبه المجأ!

وقبلها طلقوا امرأة من زوجها لعدم التكافؤ المذهبي!، فزوجها اسماعيلي من الجنوب، وهي من (نجد) تنتمي الى الصفوة! وتلتزم (بأصفى العقائد الوهابية)!

وبعدها حكموا على فتاة مغتصبة بالسجن والتعزير جلداً، فيما كان الجناة قد خففت أحكامهم، والسبب أنها شيعية!

وبعدها حكموا ببراءة قتلة من هيئات الأمر بالمعروف لمواطن أخرجوا دماغه ضرباً بآلات حادة! وهو سلمان الحريصي.

وقبلها سجنوا الإصلاحيين الذين يعرف الجميع في الداخل والخارج بأنهم ليس فقط ضد الإرهاب، بل وأعداء للإرهابيين الوهابيين، بحجة أنهم إرهابيين. والغريب أن بينهم أناس يعدهم القضاة ومشايخ الوهابية كفرة وملحدين!

وقبلها حكموا على شاب لم يتجاوز عمره ١٥ سنة بالقتل باعتباره مرتداً لأنهم وجدوا عنده نسخة من الإنجيل.

وفي السجن اليوم في نجران شخص قضى نصف عمره، أي ١٥ سنة في السجن، وهو محكوم بالإعدام، لأنه قال وهو مراهق صغير كلاماً اعتبر تعريضاً بالمقدسات، ورغم أنه اعتذر، وتاب، ولكنه لازال ينتظر حكم الإعدام في السجن منذ ١٥ عاماً.

وقبل أيام برّأت أعلى سلطة قضائية (ديوان المظالم) رجل من هيئات الأمر بالمعروف، لاحق فتاة (١٨ سنة) الى منزلها واغتصبها فيه بعد أن اقتحمه، وذلك بحجة عدم كفاية الأدلة وعدم وجود اعتراف أو شهادة شهود أو أي قرائن في اثبات الاعتداء الجنسي لعضو الهيئة. وعدم كفاية الأدلة صارت المشجب لتبرئة المتطرفين الوهابيين. في حين زعم عضو الهيئة مطاردته الفتاة من مدينة الخبر الى مدينة الدمام بأن كل ما قام به هو من أجل: (مناصحة الفتاة بعد أن لمس تبرجاً في لباسها.. مما يثير الشباب ويحملهم على خطفها)! وقد تعرضت عائلة الفتاة لضغوط من إمارة المنطقة الشرقية بغرض التنازل عن القضية.

وقبل هذه القضية تمت تبرئة أعضاء في هيئات المنكر بتهمة اقتحام منزل مواطن في بيته والإعتداء عليه، وقبله قتل مواطن في تبوك على يد أعضاء نفس الهيئات.

وقبل أيام حكم على مواطنة من القريات بالإعدام بتهمة ممارسة السحر، وهو ما أخرج الأمور عن حدها الطبيعي.

إن قضاء سعودياً كهذا، يتسمى بالإسلام، ويزعم تطبيق شريعته، لهو من التزوير والإهانة للإسلام نفسه، كما أنه إهانة لمشايخ الوهابية لو يعلمون، وإهانة للدولة ونظام حكم العائلة المالكة وللشعب السعودي نفسه. ونظام قضائي كهذا حري به أن يغرق آل سعود والوهابية نفسها في الدركات السفلى دينياً وأخلاقياً وسياسياً.

في تقرير هيومان رايتس ووتش عن أوضاع حقوق الإنسان في السعودية عام ٢٠٠٧

الأوضاع سيئة، والضغوط ضعيفة، والإصلاحات تافهة

قالت هيومان رايتس ووتش في تقريرها السنوي عن أوضاع السعودية الحقوقية بأنها لا تزال سيئة بشكل عام، وقد ضعُفت الضغوط الدولية والمحلية لتنفيذ إصلاحات، ولم تجر الحكومة أية إصلاحات هامة في عام ٢٠٠٧، كما تم تقييد حرية تكوين الجمعيات والتعبير، واستمرت المحاكمات غير العادلة والاحتجاز التعسفي وإساءة المعاملة والتعذيب للمحتجزين، كما استمرت القيود المفروضة على حرية التنقل وغياب أي محاسبة رسمية، وما زالت كل هذه الأمور من بواعث القلق الأساسية. ويميز القانون السعودي والسياسات السعودية ضد المرأة والعمال الوافدين والأقليات الدينية، خاصة الشيعة والطائفة الإسماعيلية من السعوديين. وقالت المنظمة أنه سمح لها بإجراء أبحاث في البلاد في ديسمبر ٢٠٠٦ لكنها لم تف بوعدها بالسماح بزيارة أخرى في مايو ٢٠٠٧، ولا بوعود مماثلة قطعتها لمنظمة العفو الدولية. فيما يلي نص التقرير:

الإحتجاز التعسفي والمحاكمات غير العادلة

يقع المحتجزون في أغلب الأحوال ضحية الانتهاك المنهجي المتكرر لإجراءات التقاضي السليمة والحق في محاكمة عادلة، بما في ذلك الاعتقال التعسفي والتعذيب والمعاملة السيئة أثناء الاستجواب. ونادراً ما تخطرهم السلطات بطبيعة الجرائم المتهمين بها، أو بالأدلة الداعمة لهذا الاتهام. ولا يقابل المحتجزون محاميهم، ويتعرضون للتأخير وهم رهن الاحتجاز على ذمة القضايا، ولا يمكنهم في العادة أثناء المحاكمة اختبار الشهود ولا الأدلة أو الدفاع عن أنفسهم. وقد تبنت السعودية في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٧ نظاماً جديداً للقضاء جاء فيه تأسيس محاكم متخصصة، لكن لم يتم بعد كتابة قانون عقوبات أو ضمان أن أصول المحاكمات الجزائية متبعة كما يجب.

HUMAN RIGHTS WATCH

January 2008 — Country Summary

Saudi Arabia

Human rights conditions remain poor in Saudi Arabia. International and domestic pressure to implement human rights reforms have considerably weakened and the government undertook no major reforms in 2007. Curbs on freedom of association and expression, unfair trials, arbitrary detention, mistreatment and torture of detainees, restrictions on freedom of movement, and lack of official accountability remain serious concerns. Saudi law and policies discriminate against women, foreign workers, and religious minorities, especially Shia and Ismaili Saudis.

In May in its first public report the government-approved National Society for Human Rights (NSHR) highlighted major areas of rights abuses. The governmental Human Rights Commission's 24-member board began its work in January 2007 after a two-year delay. The government allowed Human Rights Watch to conduct research in the country in December 2006, but did not honor its promise to allow a return visit in May 2007, or similar promises made to Amnesty International.

Arbitrary Detention and Unfair Trial

Detainees are commonly the victims of systematic and multiple violations of due process and fair trial rights, including arbitrary arrest, and torture and ill treatment during interrogation. The authorities rarely inform them of the crime of which they are accused, or the evidence supporting the accusation. Detainees do not have access to a lawyer, face excessive pretrial delays, and at trial they often cannot examine witnesses or evidence or present a defense. Saudi Arabia in October 2007 adopted a new Judiciary Law setting up specialized courts, but has yet to write a penal code or ensure its criminal procedure code is consistently adhered to.

وتحتجز الشرطة السعودية السرية (المباحث) المحتجزين دون محاكمات ودون مقابلتهم لمحاميهم، وفي حالات عديدة يكون ذلك لعدة أعوام، ويوجد زهاء ٣٠٠٠ محتجز أمني مشتبهين بالتعاطف مع الإرهاب أو التورط في أعمال إرهابية.

وفي فبراير/ شباط اعتقلت المباحث سبعة أكاديميين ومحامين إصلاحيين، بزعم تمويلهم للإرهاب. ولم تتهمهم السلطات رسمياً أو تحاكمهم خلال فترة الستة أشهر التي يسمح القانون السعودي باحتجاز الأشخاص طوالها دون عرضهم على المحاكم، ووضعتهم في الحبس الانفرادي دون زيارات عائلية لخمسة أشهر. وحتى كتابة هذه السطور ما زالوا محتجزين دون اتهامات موجهة إليهم ولم يتشاوروا مع محامين.

التعذيب والمعاملة السيئة وعقوبة الإعدام

في عام ٢٠٠٧ قاضت الحكومة لأول مرة هيئة الأمر بالمعروف جراء إساءة استخدام السلطات ولضرب اثنين من المحتجزين ضرباً أفضى إلى الموت. إلا أنه لم يواجه كل مرتكبي هذه المخالفات المزعومين المحاكمة، واعتقل المسؤولون شهود أبرياء، ولم تمثل هيئة الأمر بالمعروف أمام المحكمة. وأمر وزير الداخلية الأمير نايف في يوليو/ تموز بأن على هيئة الأمر بالمعروف ألا تحتجز الأشخاص الذين تعتقلهم، بل أن تسلمهم على الفور إلى الشرطة.

وقد وجدت هيومن رايتس ووتش مزاعم كثيرة بالمعاملة السيئة والتعذيب في سجن الحائر في زيارة ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٦. وظهر تسجيل فيديو في مايو/ أيار ٢٠٠٧ يظهر فيه التعذيب وتم نشره على الإنترنت. كما زعم السجناء في سجون نجران وبريمان والرويس والدمام والإحساء والبريدة تعرضهم للإساءات.

وكثيراً ما يحكم القضاة السعوديون على المتهمين بآلاف الجلدات، وتنفذ هذه الأحكام عادة على الملأ. وأفادت صحيفة عكاظ في أكتوبر/ تشرين الأول أن محكمة حكمت على رجلين في منطقة الباحة الجنوبية بسبعة آلاف جلدة جراء ارتكاب 'اللواط'، وهي أقسى عقوبة بالجلد تعرف بها هيومن رايتس ووتش إلى الآن.

ونفذت المملكة قرابة ١٤٧ عملية إعدام بواسطة قطع الرأس بالسيف حتى نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٧، وهو العدد الذي يبلغ أربعة أضعاف مثيله في عام ٢٠٠٦. ولا يوجد تفسير واضح لهذه الزيادة، إذ أظهرت غالبية إحصاءات وزارة العدل الحديثة لعام ٢٠٠٦ اتجاهاً لتراجع عدد القضايا لمدة عامين ماضيين. ويحكم القضاة على الأشخاص الصغار بالإعدام، حتى سن ١٣ عاماً. وفي ٢١ يوليو/ تموز ٢٠٠٧ أعدمت السعودية ضحيان الثوري السباعي جراء جريمة قتل ارتكبها وهو في سن ١٥ أو ١٦ عاماً.

حرية التعبير والحريات الدينية

الحق في توجيه الانتقاد أو الحوار المفتوح بخصوص أفكار مثيرة للجدل في الإعلام أو على الإنترنت هي حرية محدودة. وفي مطلع عام ٢٠٠٧ أوصدت الحكومة موقع رائف البدوي وهو www.saliberal.com الذي يلقي الأضواء على ممارسات هيئة الأمر بالمعروف، وفي أكتوبر/تشرين الأول أوصدت موقع حقوق الإنسان

والأحداث الجارية www.menbar-alhewar.com الذي كان يديره السجين السياسي السابق علي الدميني. وفي أواخر عام ٢٠٠٦ نفت الحكومة الصحفي قنان الغامدي جراء مقالة كتبها ينتقد فيها التنفيذ البطيء للإصلاحات.

وتأمر وزارة الداخلية بشكل منهجي السعوديين الذين يستضيفون صالونات فكرية بأن يمنعوا عنها أو ألا يدعون إليها أشخاصاً معينين. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٦ حظر الملك عبد الله أي مسؤول من 'معارضة سياسات أو برامج الدولة.. بالمشاركة في أي نقاش عبر القنوات الإعلامية أو في اتصالات محلية أو أجنبية'.

واحتجز محافظ الإحساء دون توجيه اتهامات أكثر من ١٥٠ من الزعماء الدينيين الشيعة وهذا لفترات قصيرة، واستمر هذا في عام ٢٠٠٧. وطردت وزارة التعليم في يونيو/حزيران فتاة شيعية من المدرسة لأنها أهانت الصحابة.

حرية التجمع وتكوين الجمعيات

اعتقلت المباحث في يوليو/ تموز ٢٠٠٧ خمس نساء تظاهرن سلمياً لإطلاق سراح أو محاكمة أقاربهن الرجال المحتجزين منذ أكثر من عامين دون محاكمة. كما اعتقلت وأدانت فيما بعد إصلاحيين بارزين بالتحريض على مظاهرة عامة، مثل عبد الله الحامد المحامي الموكل عن الزوج المحتجز لإحدى المتظاهرات، وشقيقه عيسى. وما زال الناشط الحقوقي محمد البجادي محتجزاً إثر مظاهرة ثانية في سبتمبر/ أيلول. وفي أكتوبر/ تشرين الأول زعم متروك الفالح، الذي نشر هذه الانتهاكات الحقوقية على الملأ، أن المباحث هددت حياته بمحاولة التسبب في حادث له وهو يقود سيارته على الطريق.

وفي ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٦ عدّل مجلس الشورى المعين أول مشروع قانون ينظم عمل المنظمات غير الحكومية بحيث يقلل من رقابة الحكومة عليها، لكن توصياته لم تكن ملزمة. وحالياً، تعتبر عملية الترخيص للمنظمات غير الحكومية بمزاولة النشاط عملية تعسفية. ومنع ملتقى الحوار الوطني الذي يروج لنشر التسامح والحوار إبراهيم المقيطب، رئيس جمعية حقوق الإنسان أولاً في السعودية، من المشاركة في الملتقى على الإنترنت لأنه ينتمي إلى 'جمعية غير مسجلة'.

حقوق المرأة

يحرم النظام السعودي الخاص بالوصاية المرأة من حقوقها الأساسية. فعلى المرأة أن تحصل على إذن من أبيها أو زوجها أو حتى ابنها، باعتباره الوصي الشرعي عليها، لكي تعمل أو تسافر أو تدرس أو تتزوج أو تتلقى الرعاية الصحية أو تذهب إلى الهيئات الحكومية، بما في ذلك السعي للحصول على التعويض لوقوعها ضحية للعنف المنزلي. والفصل العنصري صارم التطبيق يحرم المرأة من المشاركة الكاملة في الحياة العامة.

وفي يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٧ قررت إحدى المحاكم نهائياً الأمر بالطلاق الجبري بين زوجين بالغين تزوجا بالتراضي، وهما فاطمة عزاز ومنصور التيماني، بعد أن اشتكى أخوها من الأب في المحكمة مطالباً بالطلاق بسبب عدم تناسب مستوى القبيلة الاجتماعي للزوج. وضايق مسؤولو وزارة الداخلية الزوجين منذ ذلك الحين وأجبروهما على الانفصال الكامل باحتجاز فاطمة وابنها البالغ من العمر عامين، فيما رفضوا أن يزورها منصور الحاصل على حق الوصاية على ابنتهما.

وفي نوفمبر/ تشرين الأول ٢٠٠٧ ضاعف قاضي أثناء نظر الطعن في حكم خ من تسعين جلدة إلى ٢٠٠ جلدة وستة أشهر حبس خ وكان الحكم الأول صدر في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٦ بحق ضحية حادث اغتصاب جراء الاختلاط غير الشرعي بالرجال بعد أن قابلت رجلاً كان يحاول ابتزازها. واختطفت عصابة الاثنين في مكان المقابلة واغتصبت كل منهما. وحتى صدور حكم القاضي الأول لم تكن المرأة تعرف أنها عرضة للملاحقة القضائية. كما تضاعفت عقوبة المغتصبين بعد الطعن لتصبح الحبس لعشرة أشهر.

وتحتجز السعودية الفتيات دون مراجعة قضائية لحالاتهن وهذا بغرض 'الإرشاد'.

حقوق العمال المهاجرين

تعرض قوانين الهجرة المقيدة وعدم توافر تدابير الحماية الكافية للعمال، الكثير من قوة عمل الوافدين البالغ عددهم قرابة ثمانية مليون شخص لخطر عدم تلقي الأجور والعمل لساعات طويلة بشكل مفرط، والتقيد بالإقامة في محل العمل، ومصادرة جوازات السفر، وفي بعض الحالات التعرض للإساءة البدنية أو الجنسية. ونظام الكفالة يربط العمال الوافدين بأصحاب عملهم، الذين تعتبر موافقتهم ضرورية على مجموعة كبيرة من الإجراءات الرسمية للعاملين ويمكنهم

العفو الدولية: أطلقوا الفرحان

أصدرت منظمة العفو الدولية في ٢٠٠٨/١/٣١، بياناً حول اعتقال المدوّن السعودي فؤاد الفرحان، والذي مضت أسابيع على اعتقاله، أي منذ قبض عليه في مكتبه في العاشر من ديسمبر الماضي، وجرى بعدها تفتيش منزله، مع أن وزارة الداخلية لم تقر باعتقاله إلا في ٣١ ديسمبر من نفس الشهر ولكنها لمت تحدد سبب الإعتقال ولم توفر له الضمانات القانونية. وقالت المنظمة (أنه لا يزال محتجز بمعزل عن العالم الخارجي في سجن ذهبان بمدينة جدة ويتعرض لخطر التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة).

وقالت المنظمة أنه وقبل إلقاء القبض على المدون الفرحان، ورد أن مسؤولاً من وزارة الداخلية قد حذره من أنه معرض لخطر الاستجواب لأنه - على الأرجح - كان يكتب عن السجناء السياسيين في البلاد في مجلته الإلكترونية. وتقول منظمة العفو الدولية أنه (يُعتقد أن فؤاد أحمد الفرحان محتجز بسبب انتقاده السلمي لسياسات الحكومة، بما في ذلك اعتقال سجناء الرأي بدون تهمة أو محاكمة خ مثل الرجال التسعة المحتجزين منذ ٣ فبراير/شباط ٢٠٠٧. وتعتقد منظمة العفو الدولية أنهم اعتُقلوا لمجرد القيام بأنشطتهم السلمية دفاعاً عن حقوق الإنسان).

وذكرت المنظمة أنها دعت ولاتزال السلطات السعودية (إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن فؤاد أحمد الفرحان، وأن يسمح له بالزيارة العائلية، والإتصال بمحامي، واللجوء للقضاء للطعن في قرار إعتقاله). كما ذكرت المنظمة بأن (السلطات السعودية تحتجز المعتقلين بشكل منتظم بمعزل عن العالم الخارجي، حيث يتعرضون بصورة متكررة للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. وبصورة روتينية يُعتقل منتقدو الدولة إلى أجل غير مسمى بدون تهمة أو محاكمة. وغالباً ما يُحرم المتهمون من حق تمثيلهم الرسمي من جانب محام وفي حالات عديدة لا يحاطون هم وعائلاتهم علماً بسير الإجراءات القانونية ضدهم). وأضافت: (بسبب المستوى الشديد للسرية في نظام القضاء السعودي، غالبا ما تُعقد جلسات الحاكمات خلف أبواب موصدة. وفي الحالات النادرة التي توجه فيها تهم إلى الأشخاص ويُقدمون إلى المحاكمة، فإن الإجراءات تقصر بثبات عن الوفاء بأبسط معايير المحاكمة العادلة).



فؤاد الفرحان

أيضاً إنهاء الوضع القانوني للعمال في أي وقت يشاءون. كما يمكن لأصحاب العمل عدم منح الإذن بتغيير صاحب العمل، على الرغم من إصلاح جديد في السياسات، إذا تم تنفيذه، كفيل بمصادرة هذا الحق من أصحاب العمل الذين لا يدفعون الأجور للعاملين. وكثيراً ما يرتقي العزل في المنازل والإساءة إلى الخادمات المنزليات إلى مرتبة العمل الجبري، كما ظهر من آلاف الشكاوى التي تلقتها سفارات الفيليبين وأندونيسيا وسريلانكا. وتخطط السعودية لتقنين تدابير حماية الخادمات المنزليات، اللاتي تستبعدهن حالياً قوانين العمل القائمة، ولكن ما زالت عملية التقنين هذه متوقفة منذ عام ٢٠٠٥.

ويخاطر العمال الوافدون الذين يقاضون أصحاب عملهم جراء الإساءة أو مخالفة ظروف العمل، بالسجن والترحيل نتيجة لاتهامات مضادة من أصحاب العمل زائفة بطبيعتها في نظام قضائي منحاز ضدهم. وفي أغسطس/ آب ضرب بعض أصحاب العمل أربعة خادمات منزليات أندونيسيات ضرباً مبرحاً مما أفضى إلى مقتل اثنتين منهن، ثم فيما بعد أخرجت الشرطة الناجيتان من وحدة العناية المركز بالمستشفى للتحقيق في اتهامات بممارسة السحر والشعوذة ورفضت أن تطّلع السفارة الأندونيسية عليهما. وفي يونيو/ حزيران حكمت محكمة سعودية على خادمة منزلية سريلانكية هي ريزانا نافيك، بالإعدام جراء قتلها لطفل ترعاه. وكانت نافيك تبلغ ١٧ عاماً وقت الحادث الذي وصفته بأنه محض حادث، ولم تشاور محامي أثناء المحاكمة وزعمت أنها قد أكرهت على الاعتراف. وقام محامي وكلته لها مؤسسة خيرية أجنبية بالطعن في الحكم.

الأطراف الدولية الرئيسية

تعتبر السعودية حليفاً رئيسياً للولايات المتحدة. وقد تراجعت ضغوط الولايات المتحدة في مجال حقوق الإنسان: فمثلاً في ٢٠٠٧ جاء في تقرير وزارة الخارجية الدولي للحريات الدينية أن ثمة 'بعض التحسينات' في حماية الحق في ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين في السعودية، ولا تفرض الولايات المتحدة أية عقوبات. وفي يوليو/ تموز أعلنت الولايات المتحدة عن صفقة أسلحة للمملكة بإجمالي بلغ ٧ مليارات دولار.

وفي ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٦ أوقفت بريطانيا تقصي حكومي في مدفوعات غير قانونية على صلة بصفقة أسلحة بريطانية سعودية، زاعمة أن الإيقاف كان للصالح العام. وأثناء زيارة ملك السعودية لأول مرة منذ عشرين عاماً إلى بريطانيا في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٧، ركزت الحكومة على القيم المشتركة بين الدولتين، لكن لم تشر علناً إلى قلقها من سجل حقوق الإنسان في السعودية.

حول زيارة ساركوزي في الرياض:

على ساركوزي مناقشة حقوق الإنسان في السعودية

التفتت منظمات حقوق الإنسان كيف أن المصالح الخاصة للدول الكبرى بالخصوص دفعها ولازال يدفعها باتجاه التغاضي عن الإنتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في الدول الحليفة التي تتحصل منها تلك الدول على مصالح مالية واقتصادية مهمة. والسعودية واحدة من الدول التي لديها وفرة مالية تغري تلك الدول عبر صفقات أسلحة في الغالب، واستطاعت من خلالها لجم الدعوات الدولية المطالبة بحقوق الإنسان. فزيارة بوش الأخيرة للسعودية لم يتم خلالها التطرق الى موضوع حقوق الإنسان، وكذلك حين زار ساركوزي، الرئيس الفرنسي، الرياض في شهر يناير، وخرج بصفقه مع السعودية بلغت عشرين مليار دولار! وقبل ذلك بريطانيا التي حصلت على صفقات العصر بلغت نحو ثمانين مليار دولار، وهكذا. لهذا لوحظ عدم اهتمام تلك الدول بما ترفعه من شعارت الدفاع عن حقوق الإنسان في دول مثل السعودية، بل وتقوم بالتغطية عليها، بالنظر الى المصالح الضيقة الخاصة، وهو ما يجعل موضوع حقوق الإنسان أقرب التسييس منه الى الحقيقة، وهو يستخدم في كثير من الأحيان كسلاح ضد دول بعينها لا ترحب بها الدول الغربية أو تعتبر منافساً أو معادياً لها.

وفي بادرة طيبة من هيومان رايتس ووتش، فإنها استبقت زيارة ساركوزي بأن ذكرته بأهمية الموضوع الإنساني الذي يفترض أن يعلو على المصالح الخاصة. وقالت سارة ليا ويتسن المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش في بيان للمنظمة نشر في ١/١٠ الماضي، بأنه (يجب ألا تمنع أهمية السعودية الإقليمية والتعاقدات الأجنبية الرابحة المتوافرة فيها الرئيس ساركوزي من التحدث علناً عن انتهاكاتها الموسعة لحقوق الإنسان. فالسعودية تقمع المعارضين والنساء والأقليات وتعذب السجناء وتسيئ معاملة العمال الوافدين. وعلى فرنسا ألا تعلي من أهمية صفقات العمل على حقوق الإنسان الخاصة بالشعب).

ورأى البيان، أن بإمكان ساركوزي استغلال زيارته إلى السعودية لنقاش قضايا حقوق الإنسان مع الملك عبد الله، وهو أمرٌ لم يفعله حين زار السعودية فعلاً. ولاحظ البيان أن فرنسا تقول بأن 'شراكتها الإستراتيجية' مع السعودية تستند إلى 'تقارب في الآراء حول الغالبية العظمى من القضايا الدولية والعلاقات الشخصية الممتازة على أعلى المستويات'. وربطت ذلك بحقيقة أن أنها أجرت مهمة تقصي الحقائق في ديسمبر ٢٠٠٦ في السعودية، وأن الأخيرة لم تقم بالتصديق على أهم صكين بمجال حقوق الإنسان، وهما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وأشارت هيومن رايتس ووتش إلى بواعث قلق كثيرة، رأت تذكير ساركوزي بها، من بينها:

- لا يوجد في السعودية قانون عقوبات مكتوب، وتعتمد هيئات إنفاذ القانون والمحاكم على أفكار فضفاضة واسعة النطاق عن الأفعال الجنائية.
- تمنع السعودية بشكل منهجي عن رعاياها الحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي والتعبير السلمي.
- ما زال التعذيب من الممارسات الشائعة بحق المتهمين الجنائيين قبل المحاكمة، وبحق المحتجزين في السجون، كما تبين في تسجيل فيديو تم عرضه في أبريل/ نيسان ٢٠٠٧.
- نفذت المملكة ١٥٦ عملية إعدام بقطع الرأس في عام ٢٠٠٧، مقارنة بأربعين عملية في عام ٢٠٠٦، وتشمل أسبابها 'جرائم' مثل السحر والشعوذة. وتواجه العمالة الوافدة قوانين وممارسات تمييزية.
- نظام الوصاية القانونية للرجل على المرأة في السعودية يحرم المرأة من حقوقها الأساسية. إذ يجب على النساء الحصول على إذن من آبائهن أو أزواجهن، بل وحتى أبنائهن، كأوصياء قانونيين عليهن بالنسبة للعمل والسفر والدراسة والزواج وتلقي الرعاية الطبية ودخول الهيئات الحكومية والتعامل معها، كحالة الاحتياج للحصول على حماية أو تعويض، بالنسبة لضحايا العنف الأسري.
- الشيعة في المنطقة الشرقية واتباع الطائفة الإسماعيلية في نجران بالتمييز الرسمي في التوظيف والشؤون القضائية والممارسات الدينية والمنح الخاصة بالأراضي.

ولهذا، طالبت هيومن رايتس ووتش الرئيس ساركوزي بدعوة الملك عبد الله إلى المبادرة بإصلاحات جريئة في مجال حقوق الإنسان، تشمل:

١) إصدار مرسوم بتجميد تنفيذ عقوبات الإعدام، أو على الأقل الأمر باقتصار تطبيقها على أكثر الجرائم جسامة، وعدم تطبيقها على الأشخاص الذين اقترفوا الجرائم قبل بلوغ ١٨ عاماً.

٢) إصدار قانون عقوبات لا يُجّرم حقوق الإنسان المكفولة والمحمية، على أن يكون كفيلاً بمحاسبة المسؤولين الضالعين في أعمال التعذيب أو المعاملة السيئة.

٣) إصدار تشريع يحمي الحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمع والتعبير، بحيث يكون متفقاً مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات القائمة.

٤) إلغاء نظام الكفالة بالنسبة للعمال الوافدين.

٥) إلغاء نظام وصاية الرجل على المرأة واتخاذ خطوات تجاه تيسير اطلاع المرأة على الخدمات الحكومية، والحماية من العنف الأسري والقضاء.

٦) وضع حد للتمييز في كافة المجالات ضد الأقليات الدينية، خاصة المواطنين من الشيعة والطائفة الإسماعيلية.

(الإخوان) وابن سعود

من التفاهم إلى التصادم

عمر المالكي

سيرة العلاقة بين عبد العزيز وجيشه العقائدي (الإخوان)، هي سيرة مشروع الدولة الذي قام على أساس تصوّرات عقدية لأهداف سياسية طموحة. لم يكن عبد العزيز، أو إبن سعود، يدرك في بادىء الأمر القوة الكامنة التي ينطوي عليها الإخوان، وكان قد تشكّل على تخوم مركز سلطته، وخارج النسق السياسي الذي أراده معبراً سريعاً إلى حلمه الكبير، أي إقامة الدولة. بقي إبن سعود دون عقيدة قتالية لما يربو عن العقد من الزمن، فكان يقاتل من أجل الدولة ضمن رؤية سياسية محض. ولكن ذلك المشروع ـ الحلم بقي دون تحصين أيديولوجي، خصوصاً في ظل صراعات قبلية تتكافىء من حيث القوة العددية والتجهيزية والروح القتالية. وفي لحظة ما بعد منجز عسكري لافت، عثر إبن سعود على العنصر المفقود في مشروعه السياسي، ممثلاً في العقيدة السلفية التي كان يعتنقها جيش قد شارك من قريب معه في فتح الإحساء، ورأى بعينه كيف حوّلت تلك العقيدة ذلك الجيش إلى قوة قاهرة، تلوذ بالشعار الديني لتبرير أشد إقترافاتها القتالية الدموية، فعاد إبن سعود من الأحساء إماماً بعد أن كان أميراً وسلطاناً. ولكن قبل ذلك، متى أفاق إبن سعود على قوة الإخوان، وماهي مقدمات تلك العلاقة الحاسمة التي نشأت بين ابن سعود وقادة الإخون وخصوصاً فيصل الدويش وسلطان إبن بجاد، وفي نهاية المطاف إلى أين وصلت، وكيف أسدل الستار على تلك العلاقة؟

من الكويت إلى الرياض

أمضى عبد الرحمن بن فيصل آل سعود مع إبنه عبد العزيز، البالغ من العمر ـ حينذاك ـ أحد عشر عاماً، في الكويت عقداً من الزمن، في ظل تحوّلات جيوبوليتيكية إقليمية ودولية، حيث حصل إبن الرشيد على ضوء أخضر من الآستانة لجهة مدّ رقعة دولته لتشمل مناطق واسعة بما في ذلك الكويت، فيما كانت تتشكّل تحالفات سياسية على قاعدة مصالح متبادلة، فوقف العثمانيون إلى جانب إبن الرشيد، ووقف الإنجليز مع آل الصباح، ثم دخول عنصرين دوليين وهما الألمان والروس، يختفيان خلف جبهة الخليج والنزاع العثماني ـ الإنجليزي الدائر في المنطقة. وكان الصراع محتدماً بين الإنجليز والألمان بشأن خط سكة الحديد بين برلين وبغداد، الذي كان ينظر إليه على أنه محاولة لفتح خط سياسي ونفوذ في المنطقة، وكذلك الحال بالنسبة للروس الذين خاضوا حروباً طويلة مع العثمانيين في القرن التاسع عشر وهدّدوا قلب الدولة العثمانية، فكانوا يسعون الى إحداث إختراق في المنطقة، في وقت كان الإنجليز يجهدون من أجل الإنفراد بالسيطرة على إمارات الخليج.

في ظل التجاذبات الحادّة بين القوى الدولية، كان ثمة عامل حاسم مشدود إلى نمط التحالفات السياسية القائمة، وأن وجود قوة إقليمية مرتبطة بقوة دولية كفيل بإحداث خلخلة في بنية التحالفات القائمة، بالنظر الى المتغيّرات المحلية والدولية. وكانت علاقة عبد العزيز، مؤسس الدولة السعودية الثالثة، وثيقة بأمير الكويت الشيخ مبارك الصباح الذي كان بدوره يحتفظ بعلاقات وثيقة بالإنجليز، ما اعتبر مفتاحاً لعلاقة إستراتيجية مستقبلية بين إبن سعود والإنجليز، رسّخه وجود عدو مشترك يتمثل في العثمانيين وإبن الرشيد الذي أقام على ماء الحفر في أطراف الكويت بهدف ضمها الى إمارة الرشيد، فاتفق عبد العزيز ومبارك على تصفية جيوب نجد من أسرة آل الرشيد، وطلب الشيخ مبارك من عبد العزيز بالتوجّه نحو الرياض (وقد كان إبن سعود أشد منه رغبة في ذلك وأعظم ميلاً لتحقيق تلك الأمنية)١.

وخرج إبن سعود ضمن جيش يقوده مبارك الصباح لمحاربة إبن الرشيد، ثم أصبح على رأس ألف مقاتل، وتظاهر بغزو أطراف بادية الجنوب، وأقام هناك بانتظار نتائج المعارك الدائرة بين قوات إبن الرشيد ومبارك الصباح. وبعد أيام قلائل تحرّك عبد العزيز نحو الرياض، والتقى جيش ابن الرشيد في موقعة الصريف في مارس ١٩٠١، فتكبّد إبن سعود هزيمة ساحقة إضطرته للإنسحاب الفوري والفرار إلى الكويت، فتعقبته قوات ابن الرشيد، ولولا تدخّل المدافع الإنجليزية الموجّهة لقوات ابن الرشيد لوقعت الكويت وأميرها تحت سيطرة إبن الرشيد، وقد يكون إبن سعود في عداد القتلى.

في العام التالي ١٩٠٢، قرر عبد العزيز خوض معركة جديدة ضد إبن الرشيد بهدف إحتلال الرياض، وتكفّل مبارك الصباح بتجهيز قوات إبن سعود، رغم خشيته من طوحات الأخير في بلاده، وهو ما كشف عنه أحد أتباع أمير الكويت وهو يشرح ما يبيّته إبن سعود (كان ـ الشيخ مبارك ـ يعلم أن ابن سعود إذا ما تمّ له ما يريد في نجد أنه سيشرع بتوسيع نفوذه وسلطانه واستئصال شأفة من يقف في وجهه ولو كان مباركاً صديقه وحميمه. كان يعلم هذا منه لأن طبيعة الملك تقتضيه وأطماع الملوك الكبار لا تخرج عن دائرته، ومبارك يعلم أن صاحبه واحد من أولئك..)٢.

هواجس أسرة آل الصباح تعزّزت بعد احتلال الأحساء عام ١٩١٣، حيث فتحت إنتصاراته شهية منفلتة يعزّزها الجيش العقائدي الذي كان يسير وفق تصوّرات عقدية تقوم على تكفير سكان المناطق المجاورة تمهيداً لغزوها واحتلالها. وكان شعار (الملك لله ثم لعبد العزيز) قد أثار مخاوف مبارك الصباح، الذي وقع تحت تهديد مزدوج فاختار مواصلة دعمه لابن

سعود من أجل درء خطر داهم ومباشر يمثّله إبن الرشيد، فكان مبارك سخيّاً مع ابن سعود في حربه ضد ابن الرشيد. وذكر عبد العزيز الرشيد (أما مبارك آل الصباح، فكان في تلك الوقائع بين الأميرين - إبن سعود وإبن الرشيد - هو ركن إبن سعود الأعظم الذي عليه يعتمد، فتراه يبعث إليه الإمدادات بسخاء وكرم ويخرج إليه الحملات الواحدة تلو الثانية والقافلة إثر أختها تحمل الأطعمة تارة والذخيرة أخرى، وفوق ذلك فإن مباركاً كان يرسم الخطط الحربية له، وهو في مدينته، فانتصار إبن سعود إذاً على إبن الرشيد هو انتصار لمبارك على خصمه وتنفيذ لخططه التي رسمها..)٣.

حوّلت العقيدة السلفية الإخوان إلى قوة قاهرة، تلوذ بالشعار الديني لتبرير إقترافاتها الدموية، فيما أصبح إبن سعود إماماً بعد أن كان أميراً

وسار إبن سعود الى الرياض على رأس سريّة، وهبط فيها ثم تسلّق هو وأتباعه البالغ عددهم ٦٤ رجلاً في ليلة الخامس من يناير سنة ١٩٠٢، بيت إمرأة من أقاربه وكان مجاوراً لقصر ابن عجلان، أمير الرياض من قبل إبن الرشيد، ففزعت النساء لطرق الباب ليلاً. سألت إحدى النساء من خلف الباب عن هوية الطارق، فتظاهر ابن سعود بأنه يريد من زوجها، جويسر، شراء بقر للأمير في صباح الغد، فرفضت فتح الباب، وقالت له: لا يطرق باب النساء في الليل إلاّ فاسد، فهدّدها إبن سعود بابن عجلان وأنه سينتقم من زوجها إن لم تفتح له الباب، فاضطرت لفتحه مرغمة، فهجم إبن سعود وأتباعه، وتعالت صيحات النساء، وهدّد إبن سعود صاحب البيت، جويسر، بالقتل إن لم يلتزم الصمت، وتسلل إبن سعود وأتباعه الى غرفة نوم إبن عجلان، فاقتحمها، ووجد زوجته لؤلؤة بنت إبن حماد وأختها نائمتين، ففرّتا من الفراش، فيما بادر عبد العزيز إلى السؤال عن إبن عجلان، فأجابت زوجته أنه في القصر ومحاط بالحرس. فانتظر إبن سعود حتى الصباح، وعند طلوع الشمس خرج الأمير ابن عجلان، قاصداً بيته فلحقه إبن سعود، ولكن ابن عجلان ولّى هارباً، فرمقه رجال ابن سعود ولحقوا به فوقع في قبضة إبن سعود، فرماه وأراده قتيلاً، وتمكن من احتلال الرياض في عيد الفطر سنة ١٣١٩هـ.

بدأ عبد العزيز في تعزيز سيطرته على الرياض، استعداداً لشن سلسلة من الغزوات على المناطق الخاضعة تحت سيطرة إبن الرشد، فخاض حرباً ضد الأخير في موقعة البكيرية والشنانة سنة ١٩٠٤، ونجح في فرض سيطرته الكاملة على منطقة نجد، ما دفع الأتراك للدخول معه في مفاوضات والتي نصّت على أن يعترف الأتراك بسلطان عبد العزيز على نجد، في مقابل إبقاء مستشارين أتراك فيها، إلا أن عبد العزيز وبعد موافقته على شروط المفاوضات أقدم على خرقها، وشنّ حملة عسكرية على مدينتي عنيزة وبريدة وفرض سيطرته عليهما.

وكان إندلاع تمرد في اليمن قد ساعد إبن سعود على مواصلة عملياته العسكرية وتعزيز وجوده في القصيم، ما أدى الى استعانة الأتراك بقوّاتهم المرابطة في القصيم بهدف قمع التمرد في اليمن، وتثبيت سلطانهم، وأدى ذلك الى تجدّد المواجهات العسكرية بين ابن سعود وابن الرشيد، وانتهى بموقعة (روضة المهنا) سنة ١٩٠٦، قتل فيها إبن الرشيد عبد العزيز بن متعب، وتمكن بذلك من فرض هيمنته على نجد والقصيم٤.

أشعل إنتصار إبن سعود في مركز سلطته تطلّعاً مختمراً منذ سنوات، حيث قرر احتلال الأحساء بوصفها إمتداداً جيواستراتيجياً لمنطقة نجد. وكما في الدورين الأول والثاني من التاريخ السياسي السعودي، فإن سقوط نجد تحت سلطة حاكم نجد، يفضي بالضرورة إلى تمهيد الطريق نحو سقوط الأحساء بالقوة، فقد تحوّلت الأخيرة إلى عمق إستراتيجي لا غنى عنه بالنسبة لحكّام نجد. وجاءت الظروف السياسية الإقليمية لصالح إبن سعود كيما يحقّق طموحه العسكري في احتلال الأحساء، بعد أن اندلعت شرارة الحرب بين الأتراك والطليان في طرابلس بليبيا سنة ١٩١٣، واضطرت الدولة العثمانية أن تكرّس جهودها لمواجهة الإحتلال الإيطالي، وأفسح ذلك في المجال أمام إبن سعود لاستثمار هذه الفرصة التاريخية بصورة فورية. وفي مطلع عام ١٩١٣، هجم عبد العزيز وجنوده على الأحساء بعد أن أطلع الضابط الإنجليزي ليتشمان على خطته لترتيب أوضاع المنطقة بين الطرفين بعد السيطرة عليها، فدخل إبن سعود الأحساء وثبّت أقدامه فيها، ثم فرض تدابير إدارية لضبط السيطرة على المنطقة. كتب إ.فاسيلييف (عيّن عبد العزيز عبد الله بن جلوي حاكماً للأحساء وأخذ هذا ينكّل بنشطاء الشيعة دون رحمة وخصوصاً في القطيف)٥. فيما فرض إبن سعود الضرائب الباهظة على الأهالي، واستخدام الأحساء كمورد منظم للدولة بواسطة الرسوم الجمركية٦.

الأخوان..وظيفة مزدوجة

نشأت حركة الإخوان بعد تأسيس أولى المستوطنات في شهر ديسمبر ١٩١٢ في الأرطاوية التابعة لقبيلة مطير، بقيادة الشيخ عبد الكريم المغربي. يقول عنه ديكسون (كان المعلم الأكبر لفالح باشا السعدون شيخ المنتفك..وأصبح بعد ذلك معلماً لمزعل باشا السعدون والد إبراهيم بيك السعدون، وعندما ترك عبد الكريم خدمة مزعل باشا غادر العراق إلى نجد



الاخوان: جيش عقائدي بلا رؤية

حيث أظهر نفسه كمعلّم ومصلح ديني في مدينة الأرطاوية التي كانت وكراً صغيرة للوهابية..)٧.

ونشطت حركة الإخوان في الأرطاوية، وتحوّلت الى حركة عسكرية تحت قيادة المغربي، ثم تسلمها فيصل الدويش، زعيم قبيلة مطير، وشنّت غارات متلاحقة على المناطق المجاورة، ورفضت الخضوع لأية سلطة مركزية.

تنبّه إبن سعود لحركة الإخوان كقوة عسكرية وأنها قد تتحوّل إلى مصدر تهديد لسلطته في نجد، وتأكّد بعد إستيلائه على الأحساء أن الإخوان باتوا قوة ضاربة ليس من السهل الإصطدام بها، حيث أبدوا تفانياً في المعارك، فكان حيال هذه الحركة المتصاعدة أمام خيارين: إما القضاء

عليها، وهذا ينطوي على كلفة باهظة فضلاً عن إحتمالات فشل الخيار، أو إحتوائها والإفادة منها وتوظيفها في مشروعه العسكري المتمدد، وهذا يتطلب تبني أيديولوجية دينية، ورفع الشعارات السلفية التي يعتنقها الإخوان. بدأ ابن سعود يتظاهر بالإلتزام بالتعاليم الوهابية، وقرر إرتداء لباس الإمامة وخلع لباس السلطنة، ريثما يحقق أغراضه من القوة العسكرية الناشئة والفتّاكة. وفي عام ١٩١٦، وجّه إبن سعود نداءً الى قبائل نجد للإنخراط في صفوف الحركة الجديدة، ودفع الزكاة له بصفته إمامهم الشرعي٨.

أطلع إبن سعود قادة (الإخوان) على خططه السياسية التي أسبغ عليها طابعاً دينياً بهدف إقناعهم بها، وعرض عليهم فكرة الإشراف على هجر قبائل نجد التي كان ينوي عبد العزيز إقامتها، ورغم إعلان (الإخوان) الرفض المتكرر لعروض إبن سعود، غير أنه تمكن بدهاء من إقناعهم، بنفس الطريقة التي إنتزع فيها إعترافاً بإمامته عليهم.

من جهة ثانية، عمد إبن سعود الى تذويب كيان الأخوان وتفتيته عبر النداء الذي أطلقه للقبائل لجهة الإنضمام الى الإخوان، حينما بدأ في خطة إقامة الهجر على غرار هجرة الارطاوية، سعياً وراء إضعاف الروابط القبلية، حيث بلغ عدد الهجر نحو ٢٢٠ توزعت على مناطق نجد والحجاز وشملت المناطق الشمالية المحاذية للأردن.

كان ابن سعود ينظر إلى قبيلة العجمان كقوة منافسة ومصدر تهديد لحكمه، ولذلك (كان ينوي نقل قبيلة العجمان من منطقة الأحساء الساحلية - موطنها الأصلي - إلى نجد حيث يقسّمها إلى أقسامها العشرين التي تتألف منها ويضع كل قسم في حاضرة من حواضر الإخوان وذلك لكي يشتت شملها)٩.

وبالفعل، نجح إبن سعود في إخضاع العجمان سنة ١٩١٩، وتوزيعهم على الحواضر واعترفوا به إماماً عليهم، وعادوا الى مقاطعات نجد، وهناك تلاشت قوتهم وذابوا في كيان الإخوان. طلب عبد العزيز من القبائل الإنتقال من منطقة إلى أخرى لجهة الإشتغال بالزراعة والفلاحة، بهدف تفتيت القبائل وإبعادها عن بعضها، وخلطها في حواضر قبائل أخرى لتذوب ويتشتت شلمها، ومن هنا جاءت فكرة الهجرة. كتب عسّه (أقام عبد العزيز في حياته ما ينوف عن مائة وإثنين وعشرين 'هجرة'، وكانت كل هجرة منها لفخذ من قبيلة، وكان سكّان هذه 'الهجر' يدعون الإخوان ويميّزون أنفسهم بعصابة يلفّونها على رؤوسهم بدل العقال التقليدي)١٠. وهي ذات العصابة التي يرتديها زعيم القاعدة إبن لادن وأفراد الشبكة في المناطق التي تعمل فيها، حتى باتت إحدى العلامات الفارقة لهذا التنظيم.

كان إبن سعود أمام خيارين: القضاء على الإخوان، أو توظيفهم في مشروعه السياسي فاختار الثاني مشفوعاً بأيديولوجية دينية

وقد اختلف الباحثون في التاريخ السعودي في تحديد غرض إبن سعود من الهجر. يرى جلال كشك بأن الهجر كانت تعني (الهجرة من دار الشرك، من التعلق بالمجتمع المشرك من كل ارتباط وكل القيود التي تربط المهاجر بالمجتمع المرفوض، فيحمل إيمانه وينطلق خفيفاً فرحاً مؤمناً متحرراً إلى الله ورسوله..إلى 'يثرب' الجديدة إلى أرض الإيمان..إلى دار الهجرة..إلى الأرض المحررة إلى الجهاد..إلى 'الهجر'..ومنها ينطلق إلى تحرير العالم ونشر تصوّره للمجتمع المثالي الذي يحقق خير الدنيا والآخرة)١١.

أما العطار فيعتقد بأن (الهجرة هنا أرض يخططها الحاكم للبدو، ويقطعهم إياها للسكنى والعمارة، حتى تكون كالقرى والمدن الثابتة. ومعنى الهجرة الإنتقال من أرض إلى أرض، أما في الإسلام فالإنتقال من بلد الشرك إلى بلد الإسلام، ويجوز هنا حمل المعنى على الإصطلاح اللغوي، فقد نقل هؤلاء البدو إلى أرض يستوطنونها، بأسرهم تكون لهم بمثابة المدن للمتحضّرين)١٢.



إبن سعود: إمام بدعم الكفّار!

أما محمد المانع (المترجم في ديوان إبن سعود) فكتب ما نصه (في سنة ١٩١٢م - ١٣٣٠هـ وكجزء من محاولة حل مشاكله قام إبن سعود بإحياء مبادىء التطهّر التي في الحركة الدينية التي بدأها عبد الوهاب في القرن الثامن عشر. وهدف الحركة هو توحيد القبائل في خدمة الله. وكانت فكرة الأمير العظيمة هي تشجيعهم على إنشاء مستوطنات دائمة، ومن هذا الإحياء لتعاليم الوهابية، وانبثقت الحركة الدينية المعروفة بالإخوان..)١٣.

ما يجمع عليه الباحثون أن إبن سعود لم يرفع الشعار الديني إلا في سنة ١٩١٥، وبصورة محددة بعد بروز الإخوان كقوة عسكرية في معركة جيراب سنة ١٩١٤، وهي المعركة التي أعلت من صيت الإخوان، وراعت إنتباه إبن سعود، وأن نداءه للقبائل عام ١٩١٦ كان لجهة إحتواء هذه الحركة وإخضاعها لمشروعه السياسي، بعد زجّها في الهجر. وكان إلتزام الإخوان بالتعاليم الوهابية فرض على إبن سعود إعتناق أيديولوجية وهابية من أجل شرعنة سلطته واستقطاب زخم شعبي لمشروع سياسي ليس قابلاً للنجاح دون توفير مسوّغات دينية تعلو فوق الإنتماءات التقليدية القبلية.

أما عن التعاليم الدينية التي تربى عليها الإخوان، فيصف أمين الريحاني غلو الأخوان قائلاً (وهم في غلوهم يعتقدون أن من كان خارجاً عن مذهبهم فليس بمسلم، فيشيرون إلى ذلك في سلامهم بعضهم على البعض..السلام عليكم يالإخوان، حيا الله المسلمين، وإذا سلم عليهم سني أو شيعي فلا يردّون السلام)١٤. وكان يستحوّذ عليهم شعور مغالى فيه، فيما كان كثير من مفاهيمهم الدينية بدائية وتقارب الغلو. وبلغت درجة التعصب الديني لدى الإخوان أنهم وضعوا (في كل مسجد بالرياض جريدة بأسماء الذين يصلّون فيه يقرأها الشيخ كل يوم صباح مساء، فإذا كان أحد غائباً يزوره وفد من الإخوان في بيته..إما إذا تغيّب عن الصلاة ثانية بلا سبب فيعظونه ويوبخونه، وإذا كرر فعلته فيبسطونه لا محالة ويعملون في ظهره النخل والخيرزان)١٥.

وقد وصف الشاعر بولس سلامة (الإخوان) في أبيات من الشعر جاء فيها:

حسبوا الحقد والتعصّب دينا	أيُ دين يبقى مع البغضاءِ
يا غلاةَ الإخوان ضيقتم الدين	وزغتم عن منهج الحنفاء
ما رأيتم منه سوى الكبت	والحقد وإبداء نقمة وازدراء
وانتقاصاً من الشوارب	والثوب وميلاً بغزوةٍ وعداءِ
قد عرفناكم جنود مليك	فمتى صرتم جنود السماء
شهداء للجهل كم من غبي	مات من أجل فكرة جوفاءِ
عبثاً تطلب الشراب طهوراً	أن يك الخبث من كيان

ومازاد في درجة التزمّت لدى الإخوان قيام عبد العزيز بإنشاء مدارس دينية إلى جانب الهجر بهدف إستيعاب الإخوان، وكلّف آل الشيخ إبن عبد الوهاب بمهمة إدارة المدارس وترسيخ التعاليم الوهابية بما ينسجم وطموحات عبد العزيز. كتب الشيخ حافظ وهبة (لقد تشرّب هؤلاء كثيراً من المبادىء والتعاليم واعتقدوا أنها هي الدين وما سواها ضلالة كما أساءوا الظن بغيرهم من حضر نجد.. وكان كثير منهم يعتقد أن لا إسلام لمن لم يسكن الهجر مهما كانوا عليه من الإسلام، وترك شرور البادية وعوائدها. فلا يبدأون غيرهم من هؤلاء بسلام ولا يردون عليهم السلام ولا يأكلون ذبائحهم، وذنب هؤلاء عدم الهجرة..وكانوا يعتقدون أن الحضر ضالون وأن غزو المجاورين واجب وأنه ألقي عليهم هذا الواجب من قبل الله فلا يسمعون كلام أحد في منع الغزو..)١٦.

أفاد إبن سعود من عقيدة الإخوان في تحقيق أهدافه السياسية، فقد أصبحوا، تحت تأثير المحرّضات الأيديولوجية على تكفير ومن ثم غزو الآخر، جيشاً عقائدياً يقوده إبن سعود. كان الإخوان في توق عارم من أجل شن الحروب على من يصنّفونهم في خانة الكفار، وهو وصف يصدق، في نظرهم، على كل من ليس منضوياً في مجتمع (الإخوان)، وبذلك أصبحوا سلاحاً في يد إبن سعود يستطيع أن يشهره في وجوه أعدائه١٧. ونجح إبن سعود في صوغ ذهنية الإخوان بما جعلهم أداة فعّالة في تنفيذ مآربه السياسية، وتحولوا إلى شوكة إبن سعود أيام الحروب١٨. ولعب التصويرَ الديني لحروب إبن سعود في شحن حماسة الإخوان لخوضها بشراسة، حتى وصفهم أهل الحجاز والعراق بالذئاب (يذبحون ويحمدون الله. يسلبون وينهبون ويكفّرون من لا يقتدي بهم. يشنّعون بالقتلى في الحرب ويرتكبون الفظائع ما تقشعّر منه الأبدان)١٩.

وساهمت التعبئة المذهبية في تأجيج غريزة القتال، واقتراف مجازر دموية في سبيل توسعة رقعة سيطرة إبن سعود، فكانت تتزايد الوقعات ويتزايد عديد القتلى كلما توسّعت سيادة إبن سعود٢٠.

وقد اشتهرت شعارات كان يتغنى بها الإخوان في مسيرهم للقتال منها (أنا خيال التوحيد أخو من طاع الله)، و(هبّت هبوب الجنة وين إنت يا باغيها)، وقيل أنهم رفعوا شعار (من عادى آل سعود يعادي الله، فخذ عدو الله بعهد الله واغدر به).

فيصل الدويش.. الحليف المنافس

نقل ديكسون في كتابه (عرب الصحراء) توصيفاً لشخصية فيصل الدويش، من وحي العلاقة الشخصية التي ربطته به، وكان يرى فيه (ملكاً حقيقياً بين البدو)، على أساس شخصيته الكاريزمية وسط قبائل مطير، وأيضاً دوره الفريد في مساعدة إبن سعود للوصول الى السلطة والشهرة، وهو الذي إحتل المدينة المنوّرة وسلّمها لابن سعود، وقد تنبّه إبن سعود في مرحلة مبكرة لخطورة الدويش، الذي اعتبره المنافس الأكبر لحكمه، حتى قال عنه أنه لو لم أكن أنا الملك، فإنك ستكون مكاني. كان الدويش صانع الإستراتيجيات والإنتصارات العسكرية لابن سعود، وكان رجال مطير يعتبرونه بطلاً عظيماً وقائداً.

سحر الدويش كان طاغياً على رجال الإخوان وحتى على قوات إبن سعود الى حد أنه حين جيء به إلى معسكر إبن سعود خلال معركة السبلة، كان كل شخص في معسكر الملك حريصاً على إلقاء نظرة عليه، ويقول مترجم الملك: فرغم أن الدويش كان عدوّنا إلا أنه كان له سحره الخاص، الذي لا يفوقه إلا سحر الملك شخصياً. وقد وصفه إبن عثيمين في قصيدة حول فتح حائل سنة ١٩٢١ بأنه:

وزير إمام المسلمين الذي له   مشاهد فيها معطس الفسق يرغم

وكتب ديكسون بأن رجال عشيرته يحبونه حباً يشبه العبادة، ويقول بأنه التقى به في الحادي والثلاثين من أغسطس ١٩٢٩، خلال تمرّد الإخوان على إبن سعود، إثر قيام الدويش باجتيار الحدود مع جميع القوات المتمرّدة من قبائل مطير والعجمان وخيّموا حول آبار الصبيحية في الأراضي الكويتية. وبلغ عدد الخيام التي نصبوها نحو ٣ آلاف خيمة، فيما بلغ عدد الإبل المرافقة نحو مائة ألف. وفور وصول أنباء دخول الدويش وقواته حدود الكويت، أرسل ممثل التاج البريطاني في الكويت تحذيراً عبر ديكسون لفيصل الدويش يطالبه بالإنسحاب من حدود الكويت خلال ثمان وأربعين ساعة، وإلا فإن قوات الطيران الملكية البريطانية المرابطة في الشعيبة (البصرة) ستمطره هو ورجاله بالقنابل. ويروي ديكسون قصة لقائه بالدويش بما نصه: فركبت سيارتي واتجهت إلى (ملح) حيث طلبت من فيصل الدويش أن يقابلني وكان أمير الكويت قد حذرني بشدة من الذهاب للقائه خشية أن يغدر بي، وفي اللحظة الأخيرة تبعني شيخ الكويت مع أربعة من عبيده، حتى إن أصابني شر، كما قال يصيبه ما يصيبني، وصل فيصل الدويش إلى المكان الذي تواعدنا فيه على اللقاء بمصاحبة كبار رجال الإخوان وهم فئة من الرجال المتعصبين الأشداء الذين كان فيصل يسيطر عليهم سيطرة تامة، وبعد أن أطلعته على الإنذار الذي أحمله أضفت بأنني قد أقنعت قائد القوات الجوية البريطانية أن يتوقف عن الضرب لمدة يومين خوفاً على حياة النساء والأطفال الذين كانوا يرافقونهم، ورجوت فيصل الدويش أن يعطيني كلمة شرف بأن ينسحب عبر الحدود خلال المدة المحددة حرصاً على سلامة النساء والأطفال. ظل فيصل الدويش متردداً ساعة كاملة، محتجاً بأنه لا يوجد أي خلاف بينه وبين الحكومة البريطانية وأنه هو وقومه كانوا من رعايا دولة الكويت السابقين. وبعد أن حان وقت صلاة المغرب، أمّ قومه وبعد إنتهاء الصلاة استدار وهو لا يزال على ركبتيه وقال لديكسون: أعد بشرفي أن أفعل ما طلبته مني، إذهب بسلام. يقول ديكسون (شعرت عندها أنني كنت في حضرة زعيم حقيقي للصحراء ولم أعد أرى فيصل الدويش ثانية إلى حين استسلامه في الجهراء بعد خمسة أشهر، أي في الثامن من يناير ١٩٣٠م، عندما شققت طريقي من خلال قنابل القوات الجوية البريطانية التي كانت تنفجر من حول مخيمه ورجوته أن يستسلم خلال ساعتين



فيصل الدويش: أراد حصة من الإمارة فقتل

للقوات الجوية الملكية البريطانية وأن لا يحاول اختراق طوق الحصار كما كان ينوي أن يفعل ويحاول التفاهم مع القوات السعودية التي كانت تربض في انتظاره على الحدود الجنوبية للكويت، وكان موقفه يائساً فقد كانت طائرات السلاح الجوي البريطاني والقوات البرية تطارده لعبوره حدود الكويت مخالفاً بذلك أوامر ممثل صاحب الجلالة ملك بريطانيا، وكان أمله بالنجاة ضئيلاً، أطاع فيصل نصيحتي مع أن أحداً غيري وغيره لم يكن يعرف الدور الذي لعبته في الموضوع وانطلق بعد وداع مؤثر إلى معسكر قائد السلاح الجوي الملكي البريطاني وقائد القوات المرابطة في العراق نائب مارشال

التزام الإخوان بالتعاليم الوهابية أملى على ابن سعود إعتناق الوهابية من أجل شرعنة سلطته واستقطاب زخم شعبي لضمان نجاح مشروعه

سلاح الجو الملكي البريطاني السير س.س. بيرنت الذي كان يدير العمليات وسلمه سيفه، وقبل نقل فيصل إلى البصرة بالطائرة كسجين في آخر النهار عهد بزوجته وأخواته الثلاث وطفليه الصغيرين وسبعة وعشرين من قريباته الإناث، ونزل الجميع ضيوفاً علي في الكويت ما يزيد عن شهر كامل إلى أن أرسل الملك عبدالعزيز آل سعود الشاحنات والخدم لنقلهم إلى عاصمته، وقد قدّر لي الملك صنيعي وأرسل يشكرني بحرارة على ما فعلته.

وقد وجه لفيصل الدويش الكثير من النقد الجارح وأحيانا عبارات الذم المريرة وبخاصة من الناس الذين قاسوا على يديه من سكان العراق.

يقول ديكسون بأن خلافاً وقع بين الدويش وإبن سعود، لأن الأخير كان يحمل أفكاراً جادة ولم يستطع أن يرى الأمور من وجهة النظر السياسية، وكان يلعب لعبة خطرة ومزدوجة بإقامة علاقات ودية مع الإنجليز الكفرة ، ولم يستطع التوفيق بين سياسة ملكه وبين العقيدة الوهابية الصارمة كما يفهمها ويدعو إليها الإخوان٢١.

لم يكن بإمكان عبد العزيز بن سعود القضاء على فيصل الدويش دون مساعدة بريطانيا والكويت والعراق وقبائل سعودية مثل قحطان وعتيبه، الذين انقلبوا عليه بفعل قلة خبرته السياسية واعتماده القوة العسكرية خياراً وحيداً في الصراع، وهو ما كان يميّز إبن سعود الذي وظّف كل خصوم الدويش بمن فيهم الإنجليز لتصفية التمرد بقيادة الدويش٢٢.

معركة السبله

بدت الخلافات بين الملك عبد العزيز والإخوان منذ توقّف مشروع الغزو وإقامة الدولة وفق المعادلات الدولية. وبدأ مسار القطيعة بين الإخوان وإبن سعود، حيث أثار قادة الإخوان ملاحظات نقدية منها: إرسال إبن سعود إبنيه سعود وفيصل الى كل من مصر وبريطانيا على التوالي، باعتبارهما بلاد كفر، فيما كان عبد العزيز يدشّن لعلاقات خارجية دولية، واستخدامه للتلغراف واللاسلكي، بوصفها بدعاً، والسماح للقبائل العربية في العراق بالرعي في منطقتي نجد والحجاز، وعدم إرغام سكان الإحساء على إعتناق الوهابية، وعدم تولية كل من فيصل الدويش إمارة المدينة المنورة، وسلطان بن بجاد مكة المكرمة.

ورغم محاولات عبد العزيز لجهة إمتصاص نقمة الإخوان بوساطة العلماء الذين كتبوا إليهم موضّحين ومحذّرين من مغبة الخروج على ولاية أمر إبن سعود، ومن ثم إنعقاد مؤتمر الرياض في ٥ نوفمبر ١٩٢٨ من أجل التوصّل إلى توافق مع قادة الإخوان، ولكن الدويش لم يقنع بجديّة بنود البيان الصادر عن المؤتمر، فقرر العودة الى التمرّد، فأمر عبد العزيز بتعبئة عسكرية مستعيناً بالدعم الإنجليزي.

وقبل يوم من بدء المعركة، حاول عبد العزيز إعتماد الخيار الدبلوماسي والتفاوضي من أجل احتواء الإخوان بقيادة الدويش، وربما كان إبن سعود ينتظر وصول الإمدادات العسكرية الانجليزية ما دفعه لتمرير وقت كافٍ قبل بدء المعركة. حضر الدويش الى معسكر الملك عبد العزيز، كتبت جريدة (أم القرى): وآخر الأمر قدم إلى جلالته فيصل الدّويش، ليفاوض جلالته بالعفو والصفح عن المجرمين. فأعطاه جلالته أماناً على رقابهم وأموالهم، وأن يحكم الشريعة في أعمالهم، فسار الدّويش على أن يرسل الجواب من ليلته فلم يرسل.

فشلت المحادثات بين الطرفين، وفي صبيحة الخامس من مارس ١٩٢٩ إلتقى الجيشان في السبله، وكان جيش عبد العزيز متفوّقاً من ناحية التجهيز العسكري، فكان يمتلك رشاشات جديدة من البريطانيين بعكس جند الدويش وبن بجاد، وكان ذلك مؤشراً على نتائج المعركة التي انتهت بهزيمة جيش الإخوان، وأصيب الدويش في المعركة ونقل عن أرض المعركة إلى الأرطاوية، فيما كان عناصر جيش الدويش يتساقطون بين قتيل وجريح وأسير.

أما هجرة الغطغط التي هرب إليها سلطان بن بجاد، فأرسل إبن سعود كتاباً إليه يطلب فيه تسليم نفسه وجميع من معه، وحين رفض أمر عبد العزيز بتدمير الغطغط بالكامل، فاستسلم بن بجاد في شقراء وأمر بسجنه بالرياض، ثم نقل الى سجن بالإحساء وبقي فيه حتى موته سنة ١٩٣٤م ٢٣.

١ عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، ص ١٧٣
٢ المصدر السابق ص ٢٠٩
٣ المصدر السابق ص ١٧٥
٤ د.مديحة درويش، تاريخ الدولة السعودية، ص ٨١
٥ إليكسي فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية، ص ٢٧٥
٦ مديحة درويش، تاريخ الدولة السعودية، ص ٨٢
٧ ديكسون، الكويت وجاراتها، ص ٢٥٣
٨ جمال زكريا قاسم، الخليج العربي دارسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠ ـ ١٩١٤، ص ٩٠
٩ ديكسون، الكويت وجاراتها، ص ٢٥٤
١٠ أحمد عسّه، معجزة فوق الرمال، ص ٦٤
١١ جلال كشك، السعوديون والحل الإسلامي، ص ٥٥٦
١٢ عبد الغفور العطار، صقر الجزيرة، ص ١٣
١٣ محمد المانع، الجزيرة تتوحّد، ص ٥٥٩
١٤ أمين الريحاني، ملوك العرب، ص ص ٥٦٩ ـ ٥٧٠
١٥ المصدر السابق ص ٥٦٤
١٦ حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين، ص ٣١٢
١٧ محمد المانع، توحيد المملكة العربية السعودية، ص ١١٢
١٨ أمين الريحاني، ملوك العرب، ص ٥٧١
١٩ الريحاني، ملوك العرب، ص ٥١١
٢٠ أمين الريحاني، تاريخ نجد الحديث، ص ٦٤
٢١ أنظر: ديكسون، عرب الصحراء، ترجمة سعود الجمران، الطبعة الأولى ، عام ١٩٩٧م، ص ٤٧٦ ـ ٤٧٧
٢٢ أنظر: محمد جلال كشك، السعوديون والحل الإسلامي، تكساس، ١٩٨٢
٢٣ أنظر: خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز، بيروت ١٩٧٠، أمين الريحاني، تاريخ نجد وملحقاتها، بيروت ١٩٨١، عبد الله العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، ج٢، ط٣ ١٩٩٧

الفيصل: العالم العربي تجاوز حدّ العداء لإسرائيل!

ملف فلسطين يثقل كتف السعوديين

فريد أيهم

في ٢٠ يناير الماضي، وفيما كان الأمير تركي الفيصل، مسؤول الإستخبارات السعودية السابق، والسفير السابق في كل من لندن وواشنطن، يشارك في مؤتمر عن الشرق الاوسط وأوروبا نظمته مؤسسة برتلزمان للأبحاث.. أعطى الفيصل تصريحات مثيرة وخطيرة تمثل رؤية السعودية للسلام واستعدادها الى أبعد الحدود لتطبيع العلاقات مع إسرائيل.

قال الفيصل أنه يبعث برسالة الى إسرائيل مفادها أنه (من خلال مبادرة السلام العربية، تجاوز العالم العربي حدّ العداء تجاه إسرائيل، الى السلام مع اسرائيل، ومدّ يد السلام لإسرائيل، ونحن بانتظار أن يمسك الإسرائيليون يدنا، وينضمون إلينا فيما سيعود حتماً بالنفع على إسرائيل والعالم العربي). وتوقع الفيصل (اندماج إسرائيل في الكيان الجغرافي العربي) إلى حد أن تصبح فيه اسرائيل جزءاً أصيلاً من النظام العربي الرسمي. يكشف عن ذلك بقوله: (سنبدأ بالنظر الى الإسرائيليين باعتبارهم يهوداً عرباً، وليس باعتبارهم إسرائيليين) يمثلون امتداداً للكيان الأوروبي.

وقال تركي الفيصل، بأن اسرائيل ستستفيد من صفقة سلام شاملة مع العرب، وأن التعاون العربي معها سيشمل كل شيء، بما فيه التعاون الأمني. يقول: (يمكن أن يتصور المرء وجود علاقات بين العرب والإسرائيليين ليس فقط على الصعيد الاقتصادي والسياسي والدبلوماسي، بل أيضا في مجالات مثل التعليم والبحث العلمي ومكافحة التهديدات المشتركة لسكان هذه المنطقة الجغرافية المترامية الأطراف). وتابع: (ستكون هناك زيارات متبادلة بين شعبي إسرائيل وباقي الدول العربية).

يوسي ألفير، أحد الصحافيين الإسرائيليين المشاركين في المؤتمر، امتدح تصريحات تركي الفيصل، وقال: (سعدت لسماع وصف الأمير تركي للطبيعة الشاملة للتطبيع كما يتصورها ضمن إطار مبادرة السلام العربية). وأضاف: (ينبغي أن تشجع تصريحاته الاسرائيليين والعرب على تعميق وتوسيع نطاق المناقشات بشأن سبل التوصل لاتفاق سلام شامل وتطبيق مبادرة السلام العربية، وتحقيق هذا النوع من التعاون الذي وصفه سموه). ولكن ألفير لم يقبل توصيف تركي الفيصل ـ الذي يريد فيه تقريب الإسرائيليين للعرب ـ توصيفه لليهود بأن اعتبرهم (عرباً) حيث عبر ألفير عن أمله في أن تتقبل الدول العربية الاسرائيليين بصفتهم (يهودا يعيشون حياة سيادية في وطننا التاريخي) وليس مجرد (يهود عرب) أو (يهود أوروبيين).

ويعتقد على نطاق واسع بأن السعودية ودولاً عربية أخرى تشعر بثقل الملف الفلسطيني الذي أصبحت معه عاجزة عن تقديم أي نجاح في مضماره، كما تشعر بوطأة المنافسة الشديدة مع رؤية مختلفة بل متناقضة تمثلها سوريا التي تحتل اسرائيل جزءاً من أراضيها، وإيران التي تدعم حماس وحزب الله. إضافة الى ذلك تشعر السعودية بوطأة ضغط الرأي العام العربي والإسلامي الذي يطالبها بمواقف متشددة وصميمية تجاه اسرائيل وداعمتها الولايات المتحدة، وهي مواقف لا تستطيع السعودية القيام بها نظراً لحاجتها الى الحماية الأميركية.

لهذا السبب، كما يرى المحللون الإستراتيجيون، فإن السعودية، كما مصر والأردن، تريد التخلّي عن الملف الفلسطيني برمته، ولكن لا يمكنها ذلك بالنظر لمكانتها العربية والإسلامية، وبالتالي لم يكن أمامها إلا التخلص من الملف عبر صفقة سلام بأي شكل كان، عرضها الملك عبدالله، وتحوّل اسمها الى (مبادرة السلام العربية) وهي تتضمن صفقة تطبيع شاملة بين العرب واسرائيل اذا ما أعادت (بعض) الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وسهلت اقامة دولة فلسطينية.

لكن السعودية اصطدمت بمشكلة حقيقية، وهي أن أصحاب القضية الأساسيون لا يقبلون في المجمل بالعرض السعودي الذي يريد التخفف من مشاكله على حساب قضاياهم. فحتى الآن، تميل الأكثرية الفلسطينية الى رأي حماس الرافض للصلح مع اسرائيل، والتي تصرّ على استعادة كل فلسطين ولو بالتدريج. وحتى الفلسطينيين المؤيدين لعملية السلام، خبت آمالهم، وباتوا غير متيقنين من أن اسرائيل تريد سلاماً، اللهم إلا ذلك السلام الذي يجرّدهم من إقامة دولة حقيقية على أرض الواقع.

فما هو الحل السعودي هنا؟

إنه إعلان الحرب على حماس، واعتبارها منشقّة ولا تمثل رأي الأكثرية. مع أن اختباراً واضحاً قد جرى أثبت عكس ما تقوله السعودية وحلفاؤها من المعتدلين العرب، وهو اختبار الإنتخابات التشريعية التي فازت فيها حماس، وهي انتخابات تتجاهلها السعودية وكأنها لم تحدث، وتروّج بأن حماس مجرد فصيل (عميل لسوريا وإيران) وقد قامت بالمساهمة في حصار غزة وقطع الدعم عنها: الرسمي والشعبي.

أيضاً، فإن هناك طرفاً آخر معني بالعملية السلمية وهي سوريا، التي تحتل اسرائيل (جولانها).. وإزاء الموقف السوري الثابت من استعادة (كل) أراضيها، وهو ما ترفضه اسرائيل، رأت السعودية أن بالإمكان تحييد الموقف السوري وتجاهل الإحتلال للجولان، في حال تقدمت المفاوضات مع الفلسطينين وأنتجت دولة فلسطينية. أي أن عزل الموضوع السوري عن الموضوع الفلسطيني أمرٌ ممكن، وهو ما تتبناه اسرائيل وأميركا. وهذا الموضوع إضافة الى موضوعات أخرى، أدّت الى توترات في العلاقات السورية السعودية، وبالتالي فإن الموقف السوري لم يبق على الحياد، بل أخذ يساهم بصورة أكبر في دعم الرؤية الأقرب الى حماس منها الى فتح ومحمود عباس، ومن ثمّ فإنه حتى الموضوع الفلسطيني البحت لا يمكن إنجاز شيء مهم بدون الأخذ بعين الإعتبار للموقف السوري.

الطرف الثالث المعني بموضوع المبادرة السعودية للسلام مع اسرائيل هو لبنان. ولأن الأخير منقسم على نفسه في ظل ضعف الدولة في حماية حدودها وشعبها، فإن المعني الأساس هم من يواجه اسرائيل على الأرض ممن كانوا ولازالوا ضحايا لإسرائيل حتى قبل قيامها عام ١٩٤٨م، أي أن المعني الأساس ليس الدولة اللبنانية، وإنما الشيعة في جنوب لبنان ومن يمثلهم: (حزب الله). والسعودية فتحت النار على حزب الله بشكل علني وصريح في حرب تموز ٢٠٠٦، والأخير لا يعتبر نفسه معنياً بالسلام مع اسرائيل كما هو واضح.

إذن كيف تتحدث السعودية عن سلام مع اسرائيل إذا كانت الأكثرية الفلسطينية، والسوريون، والجهة الشعبية المعنية في لبنان مغيبين أو غير راضين أو راغبين في ذلك؟ بأي حق وبأي شرعية تتحدث السعودية نيابة عن كل هؤلاء؟ ثم كيف لها أن تتوقع نجاح مبادرتها للسلام وهي تتصرف بالنيابة عن أصحاب الشأن؟ هذا السؤال موجّه أيضاً لمصر والأردن اللتان وقعتا اتفاقيات سلام مع اسرائيل.

الردة عن الدولة

د. خالد الدخيل

ما معنى الردة عن الدولة هنا؟
تعني بروز مفاهيم وقيم وعلاقات تتنافى مع مفهوم الدولة، كدولة وطنية يقوم الانتماء إليها على أساس من المعنى الجوهري للفردية والمواطنة. وذلك من حيث أن انتماء "الفرد" للكيانات الاجتماعية السابقة على الدولة لا يحصل بالنسبة له كفرد متميز، وإنما ككينونة أو عنصر يذوب في هذا الكيان: هويته، ومكانته، وذاته هي امتداد لذات ومكانة ذلك الكيان. قد تعبر تلك المفاهيم بهذا المعنى عن أيديولوجيا دينية أو قبلية أو عنصرية. هذا مع ملاحظة أن القبلية كثيراً ما تتضمن منحى عنصرياً مضمراً، وإن لم تتهيأ له الظروف للتعبير عن نفسه على هذا الأساس. وذلك بشكل أساسي بسبب الإطار الرسمي والثقافي للدولة. ومن هذه الزاوية تحديداً، تبدو العودة إلى مفردات العصبية القبلية الآن نوعا من الردة والتحدي لهذا الإطار.

في سياق الحديث الذي بدأته الأسبوع الماضي، ينحصر معنى الردة عن الدولة هنا في بروز العصبية القبلية في المجتمع السعودي مؤخراً بشكل لافت. ما هي مظاهر هذه العصبية؟ كثيرون أشاروا إلى ظاهرة ما أصبح يعرف بـ"مزاين الإبل". وهذه في الأساس بدأت كمهرجانات موسمية لاستعراض خصائص ومميزات الإبل.

لكن يبدو أن مشكلة بروز العصبية في هذه الحالة بدأت عندما أخذت هذه المهرجانات تنحرف نحو حصر كل مهرجان بقبيلة بعينها دون غيرها. الأمر الذي عاد بالجميع إلى ثقافة تفاخر القبائل. وأحد مواضيع التفاخر هذه هي الإبل، باعتبارها بخصائصها التي تتميز بها تعبر عن القبيلة. هنا ينبغي ملاحظة أن الإبل ليست فقط حيوانا أليفا مرتبطا بحياة القبيلة وعيشها في البادية، بل تمثل جزءاً أساسياً من التراث الثقافي لحياة هذه القبيلة في الصحراء. الشعر الشعبي (النبطي) هو التعبير الفني عن هذا التراث.

والإبل هي أحد الموضوعات المركزية في الشعر الشعبي للقبيلة، وبالتالي أحد رموز تراثها. من هنا أخذت مهرجانات مزاين الإبل في السعودية تتحول إلى منابر تستخدمها القبائل للعودة إلى إحياء خطابها التقليدي للتعبير عن ذاتها ككيانات متميزة عن بعضها، كما كانت عليه الحال في الماضي، وقبل قيام الدولة.

المفارقة هنا، وكما أشرت في المقالة السابقة، أن هذه الظاهرة تحدث داخل دولة قامت في الأساس نتيجة لتصدع القبيلة، وعلى حساب البداوة بشكل خاص. مما يؤكد حقيقة التناقض بين القبيلة والدولة، وبالتالي فإن عودة العصبية في هذه الحالة تمثل شكلاً من أشكال مقاومة القبيلة أمام بنية الدولة وأيديولوجيتها. لكن هذه العودة تطرح السؤال من جديد: هل تصدعت القبيلة حقاً في السعودية؟ قد توحي عودة العصبية القبلية بأن الحديث عن تصدع القبيلة ليس صحيحاً، أو مبالغا فيه. والحقيقة عكس ذلك تماماً. فالقبيلة تعرضت بالفعل لعملية تصدع واضحة ومنذ زمن بعيد.

أهم معالم التصدع أن القبيلة فقدت موقعها الجغرافي، أو الأرض التي أصبحت ملكيتها تعود إلى الدولة بشكل حصري. المعلم الثاني هو تحول القبيلة إلى عائلات متناثرة في أرجاء المملكة. المعلم الثالث أن متطلبات الحياة الأساسية للناس هنا تعتمد بشكل نهائي حالياً على خدمات السوق، الذي يخضع بدوره لتنظيم الدولة، وليس على القبيلة كما كان عليه الأمر في الماضي. ثم هناك فكرة الانتماء وهي حالياً تعود بشكل أساسي إلى الدولة. لكن عودة العصبية القبلية، من ناحية أخرى، تشير إلى أن مسألة الانتماء هنا قد لا تكون محسومة بعد، بالنسبة للبعض على الأقل، وبالتالي فهي ليست إلى الدولة بشكل نهائي، وبما يعبر عن قطع نهائي مع القبيلة.

بهذا المعنى تكون القبيلة قد تصدعت بالفعل من الناحية البنيوية، لكنها لا تزال تحتفظ من الناحية الأيديولوجية برموزها وقيمها، وببعض من تراثها الثقافي. وعندما يتوفر لها منبر مثل مزاين الإبل، تعود هذه الرموز إلى الظهور بشكل لافت، ويعبر عن حنين مضمر إلى ذلك التراث، كما يعبر عنه الشعر الشعبي في مثل هذه المناسبات.

المفارقة الأخرى لهذه الظاهرة هي قدرتها على التجاور مع الدين، باعتباره أحد المكونات الأساسية لأيديولوجيا الدولة، ومع الشريعة الإسلامية باعتبارها مكوناً أساسياً لقانون الدولة. ووجه المفارقة هو أن القبيلة، أوالعصبية هي من ناحية أيديولوجية مغلقة، وترتكز إلى العرف القبلي كمرجعية قانونية لها. في المقابل يمثل الدين أيديولوجية مفتوحة وليست مغلقة، أو هكذا يفترض انطلاقاً من عالمية الرسالة الإسلامية. إلى جانب ذلك، فالشريعة كقانون هي للإنسان بشكل عام، وليس لقبيلة أو لفئة أو طبقة بعينها، أو لعنصر دون غيره. هذا التجاور بين أيديولوجيا القبيلة كما يتمثل في عودة العصبية القبلية من ناحية، وبين الدولة بسوقها التي أصبحت سوقاً وطنية، وبمؤسساتها التي تتزايد بشكل شبه يومي، وبعلاقاتها التي تزداد وتتسع بشكل مستمر، من ناحية أخرى، يؤكد أحد أهم خصائص المجتمع السعودي التي تشكلت عبر العصور منذ ظهور الإسلام وحتى الآن.

وهذه الخاصية هي أن هذا المجتمع في الأساس مجتمع محافظ اجتماعياً وثقافياً، لكن محافظته هذه دائماً ما تأخذ شكل الغطاء



جماهير الإبل يحيون هوياتهم القبلية

الديني. قد تفسر هذه الخاصية عودة العصبية القبلية هذه الأيام، لكن التفسير الذي تقدمه قد ينطوي أيضاً على مغالطات تحجب الصورة الكاملة بكل تعقيداتها عنا. والسبب المباشر لهذا القول إن خاصية المحافظة هنا لا تعني دائماً أنها مرادفة للقبلية أو للبداوة. ثانياً أن عودة العصبية القبلية لم تحصل بالدرجة الكبيرة التي عليها الآن إلا مؤخراً.

طبعا لا يجب أن نغفل حقيقة أنه لولا قابلية ثقافة المجتمع لمثل هذه العودة، لما حصلت في الأساس. لكن من ناحية أخرى، يجب أن نذكر أيضاً بالطبيعة الحضرية القديمة لكثير من القرى والمدن في المجتمع السعودي، وأنه لولا هذه الطبيعة، والتي بسببها تصدعت القبيلة في الأساس، لما قامت الدولة السعودية، وهي دولة مركزية، منذ ما يقرب من ثلاثة قرون الآن. نحن إذن أمام ظاهرة مركبة، وليست ظاهرة بسيطة ومباشرة. ويبقى السؤال: لماذا عادت العصبية القبلية؟ هذا مع التأكيد على أن مظاهر هذه العودة لا تقتصر على ما ذكرناه حول مهرجانات مزاين الإبل.

الردة عن الدولة باتجاه (ثقافة البعير)!

ذكرنا هذه كمثال فقط، وإلا فهي أكثر من ذلك. مثلاً انتشار مواقع على الإنترنت للكثير من القبائل، تستعرض فيها تاريخها وأمجادها، ورموزها وشعرائها، وفرسانها، وشيوخها. كل ذلك يرتكز إلى ماضي القبيلة، لكنه يحاول إعادة إنتاجه في الحاضر. ثم هناك القنوات الفضائية التي تمجد تراث البداوة، وتراث القبائل. وهنا نلاحظ محاولة تطويع التكنولوجيا الحديثة لإعادة إنتاج ثقافة تنتمي إلى ماض لم يعد في الواقع موجودا إلا على مستوى الأيديولوجيا، والحنين الأيديولوجي.

نعود إلى السؤال عن السبب. ربما أن قدرة العصبية القبلية على العودة يعود إلى ضعف خطاب الدولة. وأقصد بالخطاب هنا عناصر ومفاهيم مثل الفرد مقابل الجماعة، والقانون مقابل العرف، والمواطنة كانتماء للدولة مقابل القبيلة، والعقلانية مقابل التقاليد، والعلم مقابل الخرافة والأسطورة، والمؤسسة السياسية مقابل مؤسسة العائلة والحمولة، إلى غير ذلك من المفاهيم التي تشكل في مجموعها ودلالاتها أساس خطاب الدولة.

لكن هناك مسؤولية المؤسسة الدينية، باعتبارها إحدى أهم مؤسسات الدولة. تتجاهل هذه المؤسسة ظاهرة القبلية والعصبية القبلية، ويخلو خطابها الوعظي من أية إشارة إلى هذه الظاهرة. بل في كثير من الأحيان ما يلجأ الخطاب الديني إلى التخفيف من النظرة السلبية للقبلية. مناهج التعليم التي تسيطر على تأليفها وتطويرها المؤسسة الدينية تخلو هي الأخرى من أية إشارة إلى ظاهرة العصبية القبلية. بعبارة أخرى، هناك تجاهل شبه كامل من قبل هذه المؤسسة لظاهرة تستشري داخل المجتمع، وتتناقض مع أساسيات الدين.

بدلاً من ذلك تركز هذه المؤسسة في وعظها بشكل أساسي على الطقوس والعبادات. ولعل من أخطر مواقف هذه المؤسسة فيما يتعلق بهذا الموضوع هو تبنيها لمفهوم كفاءة النسب، وإجازتها منع الزواج، أو الفصل بين زوجين على أساس من هذا المعيار القبلي. وكفاءة النسب تعبر عن تراتبية اجتماعية على أساس قبلي، مما يؤكد تحيزاً قبلياً داخل هذه المؤسسة، وبالتالي تشريع المنحى القبلي لثقافة المجتمع.

العامل الثالث هنا هو العملية الضخمة لاستقرار القبائل البدوية التي حدثت تقريباً مع بداية سبعينيات القرن الماضي. حدثت هذه كعملية توطين عفوي، واستجابة لظروف عدة، أهمها أن هذه الفترة شهدت بداية الطفرة النفطية، وبداية التخطيط التنموي المنتظم، أو ما يعرف بالخطط الخمسية للتنمية. والذي يبدو أنه عندما حدثت هذه الهجرة لم تكن البنية الحضرية للمجتمع السعودي، مهيأة لاستيعاب هذه الظاهرة، خاصة من ناحية خلو هذه البنية من مؤسسات المجتمع المدني. للحديث بقية.

عن: صحيفة (الإتحاد) الإماراتية، ٢٠٠٨/١/٣٠م

لو كنت سعودياً: سؤال الهوية

ضمن فعاليات منتدى التنافسية الثاني الذي انقضى الأسبوع الماضي بالرياض، تحدث مؤسس سنغافورة الحديثة ورئيسها الأسبق، لي كوان يو، متلبسا عنوانا براقا وهو يقول: لو كنت سعودياً.

العنوان الذي اختاره له دلالات لغوية جوهرية فكأنه يعاتبنا تنمويا، إما على انحراف المسار، وإما القصور.

لو كنت سعوديا.. ماذا ستفعل؟ الجواب، بالإجابة على أبرز الأسئلة الكبرى: سؤال الهوية.

نحن خطابات شتى تتناقض مع خطاب الهوية. كان بعض أطفالنا حتى الأمس - لا أدري عن اليوم - يذهبون إلى مقاعد الدراسة ثم يفتحون صفحات مقرر - التوحيد - ليقرؤوا كلاما مكتوبا يتناقض مع مشروع الوحدة. كانت الأسطر حتى الأمس - لا أدري عن اليوم - تضخ كل مفردات التكفير والفئوية المذهبية التي تقسم الوطن إلى - كانتونات - مرجعية مذهبية لم يسلم منها أحد. كانت ولاتزال - ربما - تصنيفا بغيضا حتى داخل الفصيل الواحد بافتراضه متناغما في الأصل، وإذا بهم داخل المقرر المدرسي أصناف وصنوف شتى لأن بذرة الفرقة حين تزرع تمتد مثل شجيرة (الورد الجهنمي) فلا أظن أن بلدا واحدا يشابهنا اليوم في خطاب الإقصاء المتطرف.

وما لم يكمله المنهج على الورق المكتوب، تنهيه أدلجة المنهج الشفهي وحسبك أن تبرهن الحالة عن أستاذ جامعي لم يشف غليله ما هو مكتوب في منهجه ليبادر بالقول في محاضرة عامة إن أهل المنطقة (الفلانية) أشد كفرا من اليهود والنصارى، وهو بالتأكيد يمارس ذات الذي يفعله بضعة آلاف في المدارس الرسمية بطولها وعرضها من قدح وشتم وتصنيف وتعريض. هذه المتناقضات لا تصنع هوية، ناهيك عن أنني لم أعرج على الأدبيات الضخمة بيننا التي تسفه حتى مجرد النطق بأي مشتقات ومرادفات من دائرة كلمة (الوطن).

إن هذه المتناقضات التي تحيا بيننا لا تصنع هوية.

علي سعد الموسى، الوطن ٢٠٠٨/١/٢٧

وجوه حجازية

(١)
عبدالله محمد باحمدين
(١٣٢٩ - ١٣٦٩ هـ)

ولد بمكة وتعلم بمدارسها كما تعلّم اللغة الإنجليزية على يد بعض أساتذتها. توفي والده وهو شاب، وكان يعمل معه في متجره بالجودرية بمكة. أسس متجراً منفصلاً عن إخوته وأخذ يعمل عمل والده وهو استيراد الأقمشة وما إليها. كان طموحاً، ففكر في أعمال كثيرة تحتاج إليها مكة المكرمة في ذلك الوقت، وفي إدخال تطور جديد مفيد في التجارة فساهم في تأسيس مصنع للثلج بمكة المكرمة، فكان أكبر مصنع للثلج يسد حاجتها في ذلك الوقت. وكان من أوائل الذين قاموا باستيراد المكائن الزراعية والكهربائية وغيرها. عمل في الشركة العربية للتوفير والإقتصاد عضواً في إدارتها، ثم أصبح رئيساً لمجلس إدارة الشركة، وأخيراً عهد اليه بإدارة أعمالها فوجد المجال أمامه مفتوحاً لتحقيق بعض طموحاته. توفي رحمه الله بمكة المكرمة(١).

(٢)
صالح بن علوي بن عقيل
(١٣٠٢ - ١٣٥٩هـ)

نشأ في حجر أبيه علوي بن عقيل (١٢٦٢-١٣٣٨هـ) المدرس بالمسجد الحرام ، فحفظ القرآن الكريم وجوّده، وانصرف لطلب العلم، فحفظ مجموعة من المتون، وفهم شروحها ودرس حواشيها على مشايخ عصره بالمسجد الحرام، وأخذ عن الشيخ عبدالرحمن دهان، وأسعد دهان، والشيخ عمر باجنيد، والشيخ أحمد الخطيب، وأُجيز بالتدريس بالمسجد الحرام، وعقد حلقته في رواق باب الزيادة. تولى رئاسة السادة العلويين فكان موضع ثقتهم ومحبتهم و تقديرهم لحل مشاكلهم والدفاع عن حقوقهم(١).

(٣)
عبدالرحمن بن كريم بخش
(١٢٩٠ - ١٣٦٨ هـ)

قرأ القرآن الكريم على الشيخ داوود الأفغاني، وفي عام ١٣٠٣هـ التحق بالمدرسة الصولتية بمكة المكرمة، فأخذ العلم عن علمائها، ومنهم الشيخ منير البنغالي، ولازم ملا نور الأفغاني مدة طويلة، وقرأ على الشيخ رحمة الله مؤسس المدرسة الصولتية، وسمع من الشيخ عبدالحق الإله آبادي، وقرأ على الشيخ خليفة النبهاني، وباشر التدريس في المدرسة الصولتية بعد أن أجيز بالتدريس، فدرس فيها وفي المسجد الحرام. ومن طلابه الشيخ حسن مشاط، والشيخ ياسين فاداني، والشيخ صالح كلنتن، وكان يدرس في التفسير والحديث والفقه الحنفي وغيرها كعلم الفلك. كان فقيراً معرضاً عن الدنيا يميل الى الخلوة والعزلة، وكان ينام تارة في مصافي أجياد أو في حوض البقر (العزيزية). توفي رحمه الله شهيداً حيث شوهد رأسه ملقى في حوض البقر، وظهر من التحقيق أن الذئاب افترسته(٢).

(٤)
السيد حسن مصطفى بن عبدالله أولياء
(١٢٧٩ - ١٣٥٢ هـ)

الإمام والخطيب والمدرس بالمسجد النبوي الشريف. ولد بالمدينة المنورة ونشأ بها وتلقى تعليمه في مدارسها في العهد العثماني وفي المسجد النبوي الشريف. تولى الإمامة والخطابة والتدريس بالمسجد النبوي في العهد العثماني والهاشمي وأوائل العهد السعودي. امتهن الطب الشعبي حينذاك وكان يبيع الكتب في باب السلام بطيبة الطيبة. وعندما احتل آل سعود المدينة المنورة اصطحبه الملك معه الى الرياض فمكث هناك سنوات، وأقنع الملك بأن يسمح له بالعودة الى مكة المكرمة ليعيش بقية حياته مجاوراً لبيت الله الحرام، فنزل بالجودرية عند مقرأ الفاتحة بمكة، وتوفي بها.

(١) مغربي، محمد علي. أعلام الحجاز، جـ١، ص ١٤٧.

(٢) عبدالجبار، عمر. سير وتراجم، ص ١٢٨؛ والمشهور، عبدالرحمن بن محمد. شمس الظهيرة، جـ١، ص ٣١٥.

(٣) المصدر السابق ص ٢٧٣. وأبو سليمان، محمود سعيد، تشنيف الأسماع بشيوخ الإجازة والسماع، ص ٢٩٣. وغازي، عبدالله بن محمد. نثر الدرر بتذييل نظم الدرر، ص ٥٠.

قضاءٌ يسحق العدالة

الأمير بندر لا يشغل قضاة آل سعود

سرق الرجل عبر رشوة اليمامة التسليحية مليار دولار فقط، فحقق العالم في موضوعه إلا قضاء آل سعود. وقد أصدرت قاضية فيدرالية هذا الشهر (فبراير) حكماً بمنع بندر بن سلطان من نقل عائدات صفقات عقارية الى خارج اميركا الى أن يتم النظر بقرار بشأن قضية اليمامة. وقالت القاضية روزماري كوليير، أن متعلقات قضية اليمامة أوجبت إصدار مذكرة لمنع بندر من نقل الأموال الناتجة من بيع صفقات عقارية على الأراضي الأميركية إلى حسابات خارجها.

حرية سعودية: مذيع ومتداخلة اعتقلا

والقضاء السعودي لا علاقة له باعتقال الإعلامي والمذيع بقناة الإخبارية السعودية عادل البوحيمد لأنه كان يبث حلقة مباشرة تداخلت معه بشأنها مواطنة إسمها ريم المهيد اتهمت فيها إحدى الوزارات بالفساد. وقد اعتقلت المرأة المتداخلة، كما اعتقل الإعلامي دونما سبب، إضافة الى إلغاء البرامج المباشرة التي تبث من قناة الإخبارية بسبب أن آل سعود لا يستطيعون إحكام الرقابة عليها، والاكتفاء ببث البرامج المسجلة. وقد طالبت جهات وشخصيات حقوقية محلية وخارجية بإطلاق سراح الإعلامي والسيدة المهيد، أو تقديمهما الى محاكمة علنية وشفافة. ولكن هل يتحمل قضاء آل سعود مثل هذا النوع من المحاكمات ويقبل بها؟!

وفؤاد الفرحان مرة أخرى

لقد مضى على اعتقال هذا الشاب نحو ثلاثة أشهر، وهو مدون على الإنترنت والسبب أنه دافع عن المعتقلين السياسيين. وحتى الآن تمنع عائلته من زيارته، ولم يعط الحق في توكيل محام، وفي حين استنكر اعتقاله أهم المنظمات الحقوقية في العالم، لازال قضاء آل سعود صامتاً، ولاتزال لجنة حقوقهم (الأهلية!) تغرق في الصمت. فهذه الموضوعات لا علاقة لها بعدالة آل سعود، بل بـ (تطبيق النظام والشريعة!).

آخر المعترضين على اعتقال الفرحان، منظمة مراسلون بلا حدود التي أعلنت في ٢/٨: (نكرر مطالبتنا بالإفراج عن المدوّن المعتقل بشكل تعسفي من دون أن تتقدّم الحكومة بأي تفسير منطقي. والواقع أننا نجهل ظروف اعتقاله كلياً في حين أن النداءات المختلفة التي أطلقتها المنظمات المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان وتعبئة عالم التدوين الدولي لا تزال غير مثمرة. لذا، نناشد السلطات باحترام حقوق فؤاد الفرحان بالسماح لأسرته ومحاميه بزيارته).

الحكم بإعدام امرأة بسبب السحر

قضاء آل سعود وقضاتهم يحكمون وبسهولة بالغة بالإعدام على المواطنين لأتفه الأسباب، وبدون مسببات قانونية وبدون إجراءات معتبرة. قاض صغير يحكم، والتمييز يكون لصالحه، والملك يوقع على صك الإعدام، وهكذا تضيع الدماء. كان آخر إبداعات آل سعود وقضاتهم الحكم على امرأة هي فوزة فالح محمد علي من شمال السعودية (القريات) بالإعدام بتهمة ممارسة السحر والإستعانة بالجن وذبح الحيوانات! أثار القرار هزّة عميقة في المجتمع ولمن سمع حكم الإعدام على المرأة، وقد أرسلت هيومان رايتس ووتش رسالة الى الملك تناشده عدم التوقيع على حكم الإعدام، وأضافت الرسالة (٢/١٣):

(إن إدانة فوزه فالح بعمل السحر هو استهزاء بالعدالة ويكشف عن مثالب عديدة في نظام العدالة الجنائية السعودي. فلا يوجد تعريف قانوني لجريمة السحر، والقضاة ينتهكون الضمانات الخاصة بالمحاكمة العادلة التي يكفلها القانون السعودي، وهنالك أخطاء إجرائية جسيمة وقعت طيلة فترة المحاكمة، وكانت كفيلة — هذه الثغرات — بتبديد قدرتها على الدفاع عن نفسها ضد الاتهامات غير واضحة التعريف المنسوبة إليها).

وتابعت: (هيومن رايتس ووتش على قناعة بأن فوزه فالح لم ترتكب أية جريمة بالمرة. أولاً، ليس من الواضح ما هي أركان الجريمة الفعلية — إن توافرت — لعمل السحر، ولا يوجد تعريف لهذه الجريمة في القانون السعودي. وكما تعرفون، لا يوجد قانون جنائي مكتوب في السعودية يحدد أركان أية جريمة مُعطاة. ويبدو أن الاتهام بعمل السحر كان يستند إلى مفهوم واسع فضفاض لا يمكن القول بأنه يعتبر ضمن نطاق القانون).

ومما جاء في الرسالة: (إن قضاة محكمة القريات لم يقوموا بتعريف معنى السحر، بل بدلاً من هذا ذكروا أفعالاً يُزعم أنه تم ارتكابها، وتشمل نوايا وأدوات عمل السحر في محاولة ضعيفة للقول بوقوع السحر بالفعل. وذكرت المحكمة كمثال حالة أصبح فيها أحد الرجال عنيناً بعد أن تم سحره. ولم تقم المحكمة بتحري تفسيرات بديلة لهذه التطورات التي يبدو أنها من قبيل الظواهر العادية).

وأشارت الرسالة الى (أخطاء إجرائية وقانونية كثيرة تم ارتكابها على امتداد هذه المحاكمة. إذ يبدو أن القضاة في المحكمة لم يراعوا القوانين المتبعة واختلقوا قانوناً جديداً مع إجراء المحاكمة... وبغض النظر عن الطبيعة الخاطئة للاتهامات المنسوبة إلى فوزه فالح، فهي لم تحضر أثناء المحاكمة غير أول وآخر جلستين من بين جلسات المحاكمة الست. والمادة ١٤٠ من نظام الإجراءات الجزائية تنص على أنه: (يجب على المتهم في الجرائم الكبيرة أن يحضر بنفسه أمام المحكمة). وفي الجلسة الأولى لم يكن حاضراً غير قاض واحد قام باستجوابها. والمادة ١٢٩ من نظام الإجراءات الجزائية تقضي بوجوب حضور هيئة من ثلاثة قضاة في القضايا التي قد يصدر فيها الحُكم بالإعدام، والمادة ٧ تقضي بإيقاف مجريات المحاكمة إلى أن يبلغ عدد القضاة العدد اللازم. فضلاً عن أن المتهمة لم تتمكن من الطعن في أي من الشهادات التي ظهرت ضدها؛ إذ لم يشهد الشهود في المحكمة، بل قدموا أقوالاً مكتوبة، وأبقى القاضي فوزه في حجرة انتظار في الجلسات التي تم فيها تقديم الأدلة. والمادة ١٦٣ من نظام الإجراءات الجزائية جاء فيها: (لكل من طرفي الدعوى مناقشة شهود الطرف الآخر وأدلته)..).

الحجاز - Microsoft Internet Explorer

File Edit View Favorites Tools Help

Address http://www.alhejazi.net/ Go

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثارِ

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات





عزاؤنا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكة



ما أظن أن سكان أم القرى وما جاورها قد أصابهم فزع وذعر كما أصابهم نبأ فقدان عالم مكة ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن علوي مالكي الحسني، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.

الحجاز لن يتخلّى عن هويته وتراثه

نخبة الحجاز: هموم المرحلة وتحديات المستقبل

زعيم الحجاز الديني: تشكيل مؤسسة غير وهابية

من نافلة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم النجديين الوهابيين من أن يفلت من بين أيديهم، فيخسروا مكانتهم الدينية، وتبقى دعوتهم المتطرفة في حدود صحرائها، لا تتمتع بغطاء الحرمين الشريفين وإدارتهما، واللذان من خلالهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضليل العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

وإذا كانت أموال النفط قد أمدّت الحكم السعودية ودعوته الدينية المتطرّفة بزخم غير عادي لم يتأتّى لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضموناً الى الأبد مادامت سياسات النجديين النقيضة لكل ما هو وطني ولكل ما هو عدالة ومساواة، قائمة ومستمرة.. فالنفط ومنطقته قد تذهبان أيضاً، بالرغم من الشعور المغالي فيه بالقوة الذي يبديه متطرفو الوهابية وآل سعود على حدّ سواء، والذي يظهر وكأن الدنيا والعالم قد توقف عندهم وغير قابل للزوال.

(الدين والملك توأمان)

التحالف المصيري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية الفريدة الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية وسياسية منسجمة في منطقة نجد. فقبل ظهور الدعوة الوهابية

القبّة الخضراء فضيّة وبلا هلال!

التطرّف الوهابي لا حدود له.



إنه مرضٌ حقيقي مختزن في صاحبه، قد يوجهه الى الآخر المختلف في الوجهة الدينية او المناطقية، لكنه لا يلغي حقيقة أن المريض بالتطرّف لا يخرب بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكة ضد المواطنين الآخرين غير الوهابيين، فساموهم العسف والظلم وهدر الحقوق والكرامة، وكانت الحكومة تؤيد ذلك وتشرعن الفعل الطائفي المتطرف،

معالم وآثار يهدمها الوهابيون

المساجد السبعة.. قيمة لها تاريخ



مسجد سلمان الفارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عددها الحقيقي ستة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، ويرى بعضهم أن مسجد القبلتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضاً في نفس الرحلة فيصبح عددها سبعة.

وهناك روايات حديثية لابن شبة تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في تلك المساجد كلها التي حول المسجد

My Computer



أزياء حجازية